

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجب على الكافة تعظيم أصحاب نبيهم وآله المصطفين الأخيار لما أن الله سبحانه وتعالى برأهم من كل وصمة وسقطة وعثار ، وميزهم بأنهم الحائزون لقصب السبق في كل كمال ومضمار ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الكريم الغفار ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله النبي المختار ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاماً يتعاقبان تعاقب الليل والنهار ، ما قطعت براهين علومهم وقواطع حججهم نقول المعاندين على أحد منهم في الإيراد والإصدار .

وبعد فهذه ورقات ألفتها في فضل سيدنا أبي عبد الرحمن أمير المؤمنين معاوية بن صخر أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي رضي الله عنه وأرضاه ، وأمه هند بنت عتبة ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، وفي مناقبه وحروبه ، وفي الجواب عن بعض الشبه التي استباح سبه بسببها كثير من أهل البدع والأهواء جهلاً واستهتاراً بما جاء عن نبيهم ﷺ من المبالغة الأكيدة في التحذير عن سب أو نقص أحد من أصحابه ، لا سيما أصحابه وكتابه ومن بشره بأنه سيملك أمته ، ودعا له بأن يكون هادياً مهدياً ، كما يأتي ذلك وغيره من المزايا الكثيرة .

منها : أعني تلك المبالغات أن من آذى منهم أحداً فقد آذاه ومن آذاه ، فقد آذى الله ، ومن آذى الله أهلكه ، وأن من أنفق ما أنفق ولو أمثال أحد ذهباً ما بلغ ثواب مد أحدهم ولا نصيفه ، وأن من سب أحداً منهم ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً — أي فرضاً ولا نفلاً — دعائي إلى تأليفها الطلب الحثيث من السلطان

همايون أكبر سلاطين الهند ^(١) وأصلحهم وأشدّهم تمسكاً بالسنة الغراء، ومحبة أهلها وما نسب إليه مما يخالف ذلك بفرض وقوعه منه تنصل منه التنصل الدافع لكل ريبة وتهمة ، كما يقطع بذلك التواتر عنه في أواخر أمره كأوله ، بل حكى لي من هو في رتبة مشايخ مشايخنا من بعض أكابر بني الصديق عنه أنه مكث أربعين سنة لا ينظر إلى السماء حياء من الله تعالى ، وإنه إنما يأكل من كسب يده ، وأن من قدم عليه من علماء أهل السنة بالغ في تعظيمه بما لم يسمع عن غيره ، ككثرة التردد عليه ومع سعة ملكه ، وأبهة عسكره جالساً بين يديه على التراب كصغار طلبته ، مطلقاً عليه من الأرزاق والإنعام ما يلحقه بأكابر الأغنياء ، وسبب طلبه ذلك أنه نبغ في بلاده قوم ينتقصون معاوية رضي الله عنه وينالون منه ، وينسبون إليه العظائم ، مما هو بريء منه ، لأنه لم يقدم على شيء مما صح عنه إلا بتأويل يمنعه من الإثم بل ويوجب له حظاً من الثواب كما سيأتي . فأجبت له لذلك وضاماً إليه بيان ما يضطر إليه من أحوال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في حروبه وقاتله لعائشة وطلحة والزبير ، ومن معهم من الصحابة وغيرهم ، وللخوارج البالغين في رواية بضعاً وعشرين ألفاً على الوصف والعلامة اللذين بينهما النبي ﷺ . ومن كونه الإمام الحق والخليفة الصديق ، فكل من قاتله من هؤلاء بغاة عليه لكن من عدا الخوارج — وإن كانوا مخطئين — هم مثابون لأنهم أئمة فقهاء مجتهدون مؤولون تأويلاً محتملاً ، بخلاف الخوارج لأن تأويلهم قطعي البطلان ، كما سيأتي بيان ذلك بأوضح بيان وأحكم برهان ، وإنما ضمنت هذا إلى ما سئلت فيه مما ذكر لأن طائفة يسمون اليزيدية ^(٢) يبالغون في مدح يزيد ويحتجون.

(١) انظر ترجمته في الشذرات ، والبدر السافر .

(١) اليزيدية المعروفة في كتب الملل والنحل ، فرقة من أهل البدع ينسبون إلى الإسلام وليسوا من زمرة المسلمين ، ويقال لهم يزيديّة الخوارج ، وينسبون إلى يزيد بن أبي أنيسة وهو غير المحدث ، فإن هذا من أهل البصرة . وذهب إلى جور فارس وكان على رأي الإباضية كما في التبصير ولسان الميزان وذكر نشوان الحميري أنهم ينسبون إلى يزيد ابن أبي أنيسة . وقد برىء منه الإباضية ، ويذكر المؤرخون ما حققه المؤرخ أحمد تيمور أن أتباع ابن أبي أنيسة بادوا وبادت آراؤهم في القرن السادس ، واليزيدية اليوم والتي كانت في عصر ابن حجر هم جماعة انتسبوا لعدي بن مسافر الصوفي المتوفى سنة ٥٥٧ هـ في بادى أمرهم وعرفوا بالعدوية ، وعدي لم يذكره ابن تيمية في رسالته —

وممسكاً عنان القلم عن أن يسترسل في سعة هذا الميدان لأنه من منح هداية يكفيه أدنى برهان . ومن لا ينجع فيه لا ينجع فيه سنة ولا قرآن ، وسميته تطهير الجنان واللسان . عن الخطور والتفوه بثلب معاوية ابن أبي سفيان . مع المدح الجلي وإثبات الحق العلي . لمولانا أمير المؤمنين علي . ورتبته على مقدمة وفصول وخاتمة .

— العدوية إلا بالخير غير أن هذه الطائفة أخذت تتحول إلى طائفة ثورية نزاعة للملك وظهر فيها التغالي في شيخهم ثم لقبوا باليزيدية أيضاً . لقولهم بألوهية يزيد بن معاوية ولا يدري تاريخ تلقبهم بذلك . وانظر المقدمة في ذلك .

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β . It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

2. In the second part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved. It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

مقدمة

يجب عليك أيها المسلم الممتليء القلب من محبة الله ورسوله أن تحب جميع أصحاب نبيك محمد ﷺ ، فإن الله تعالى أمتنّ عليهم بمنة لم يشاركهم غيرهم فيها . وهي حلول نظره ﷺ وإمداده لهم بما قطع غيرهم من الحقوق بهم في باهر كمالهم ، وعظيم استعدادهم ، وسعة علومهم ، وحقية وراثتهم ، وأن تعتقد أنهم كلهم عدول ، كما أطبق عليه أئمة السلف والخلف ، وما حكى عن هفوات لبعضهم كفرها الله تعالى بقوله عزّ قائلًا ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ، وباكثر مدحه ﷺ لهم ونبيه عن انتقاصهم ، وترتيبه الوعيد الشديد على نقص أحد منهم ، من غير تفصيل ، مع كونه في مقام بيان ما نزل إلى الأمة من ربهم فلولاً أن المراد العموم لما ساغ ذلك الأجمال .

ولا يشك أحد أن معاوية رضي الله عنه من أكابرهم نسباً وقرباً منه ﷺ وعلماً وحليماً ، كما سيتضح ذلك كله لك مما سيتلى عليك ، فوجبت محبته لهذه الأمور التي اتصف بها بالإجماع .

فمنها شرف الإسلام ، وشرف الصحبة ، وشرف النسب ، وشرف مصاهرته له ﷺ المستلزمة لمرافقته له ﷺ في الجنة ، ولكونه معه فيها كما يأتي بدليله ، وشرف العلم والحلم والإمارة ثم الخلافة ، وواحدة من هذه تتأكد المحبة لأجلها ، فكيف إذا اجتمعت ، وهذا كاف لمن في قلبه أدنى إصغاء للحق وإذعان للصدق ، فلا يحتاج بعد ذلك إلى بسط إلا لمزيد التأكيد والإيضاح . وتأمل أيها الموفق قوله ﷺ : « إذا ذكر أصحابي فأمسكوا » ، رجال سنده رجال الصحيح ، إلا واحدة تختلف فيه ، وقد وثقه ابن حبان وغيره ، وقوله : وإن كان في سنده متروك ،

من حفظني في أصحابي ورد عليّ الحوض ومن لم يحفظني في أصحابي لم يرني يوم القيامة إلا من بعيد ، وصح أن خالد بن الوليد ذكر عند سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنهما لشيء كان بينهما ، فقال سعد للمتكلم : مَهْ فَإِنْ مَا بَيْنَنَا لَمْ يَبْلُغْ دِينَنَا ، وجاء بسند متروك ، أن علياً لقي الزبير رضي الله عنهما بالسوق ، فتعابا في شيء من أمر عثمان رضي الله عنه ، ثم أغلظ ابنه عبد الله لعلي ، فقال : ألا تستمع ما يقول ، فغضب الزبير وضرب ابنه حتى رجع ، وجاء بسند رجاله ثقات أن رجلاً من أهل البصرة جاءوا عتبة بن عمير يسألونه عن علي وعثمان فقال لهم : ما أقدمكم غير هذا؟ فقالوا : نعم ، قال : ﴿ تلك أمة قد خلت ﴾ الآية . ويسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً اختلف فيه : أن الزبير قال في قوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ (١) ، كنا نتحدث على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر وعمر وعثمان ، فلم نحسب أنها أهلها حتى نزلت فينا ، وفي خبر سنده صحيح أنه ﷺ قال : رأيت ما يلقي أمي بعدي وسفك بعضهم دم بعض وسبق ذلك من الله عز وجل ، كما سبق في الأمم قبلهم ، فسألته أن يولياني شفاعته يوم القيامة فيهم ففعل ، وفي خبر رواه ثقات : « عذاب أمي في دنياها » . أي أن ما يقع لهم من الفتن والمحن يكون سبباً لتكفير ذنوب المعذورين منهم ، وصح خبر : « جعل الله عقوبة هذه الأمة في دنياهم » . وفي خبر رواه ثقات إلا واحداً وثقه ابن حبان : أمي أمة مرحومة ، قد رفع عنهم العذاب ، أي فلا يستأصلون بعذاب ينزل عليهم إلا عذابهم أنفسهم بأيديهم . أي يغتال بعضهم لبعض لأنه ﷺ كما صح عنه من طرق ، سأل ربه أن لا يجعل بأسهم بينهم ، فلم يجبه لذلك . وفي خبر ضعيف : إن عقوبة هذه الأمة بالسيف ، وموعدهم الساعة والساعة أدهى وأمر ، والحاصل أن ما وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من القتال مقصور على الدنيا فقط ، وأما في الآخرة فكلهم مجتهدون مثابون ، وإنما التفاوت بينهم في الثواب إذ من اجتهد وأصاب كعليّ كرم الله وجهه وأتباعه له أجران بل عشرة أجزور كما في رواية ، ومن اجتهد وأخطأ ، كمعاوية رضي الله عنه

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٢٥ .

له أجر واحد ، فهم كلهم ساعون في رضا الله وطاعته بحسب ظنونهم ، واجتهاداتهم الناشئة عن سعة علومهم التي منحوها من نبيهم ومشرقتهم ﷺ وعليهم ، فتفطن لذلك إن أردت السلامة في دينك من الفتن والابتداع والعناد والمحن ، والله الهادي إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وجاء بسندين رجالهما ثقات إلا واحداً وثقه ابن معين وغيره ، أنه ﷺ قال : « تفرقت بنو إسرائيل - وفي رواية اليهود - على إحدى وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، وأمتي تزيد عليهم بفرقة كلها في النار إلا السواد الأعظم » ، وفي رواية في سندها ضعيف جداً كلهم على الضلال إلا السواد الأعظم . قالوا يا رسول الله : من السواد الأعظم ؟ قال : من كان على ما أنا عليه وأصحابي ، من لم يمارق في دين الله ، ومن لم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنوب ، ومن هذا أخذ العلماء أن المراد بأهل السنة حيث أطلقوا أتباع أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي ، لأن هؤلاء هم الذين على ما كان عليه ﷺ وأصحابه وتابعوهم فمن بعدهم ، مع أنهم السواد الأعظم إذ لا تجد فرقة من الفرق غيرهم اشتهروا شهرتهم ولا كثروا كثرتهم ، وإنما هم عند عامة المسلمين كفرقة اليهود والنصارى ، فهم في غاية الاستخفاف والاحتقار والذلة والاستصغار أدام الله عليهم ذلك آمين .

تنبيه : جاء في الحديث الصحيح : إن قوة الجدل بالباطل والقدرة عليه من علامات الضلال ، وأصل ذلك قوله تعالى : ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ﴾ ، وحينئذ فاحذر أيها الموفق أن تسترسل مع مبتدع في جدل أو خصام ، فإنك لو أقمت عليه الحجج القطعية والأدلة البرهانية ، والآيات القرآنية لم يصنع إليك واستمر على بهتانه وعناده لأن قلبه أشرب حب الزيف عن سنن أهل السنة وخلفاء التوفيق والمنة ، اقتداء بكفار قريش الذين لم ينفع فيهم حجة ولا قرآن . بل عاندوا إلى أن أفناهم العناد والسنان . فكذا هؤلاء المبتدعة الكلام معهم عي ، فأعرض عنهم رأساً وابذل جهدك فيما ينفعلك الله به في الدنيا والآخرة .

الفصل الأول

في إسلام معاوية رضي الله عنه

على ما حكاه الواقدي ^(١) بعد الحديبية ، وقال غيره : بل يوم الحديبية وكم إسلامه عن أبيه وأمه حتى أظهره يوم الفتح ، فهو في عمرة القضية المتأخرة عن الحديبية الواقعة سنة سبع قبل فتح مكة بسنة كان مسلماً ، ويؤيده ما أخرجه أحمد من طريق محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين ، عن ابن عباس رضي الله عنهم . أن معاوية قال : قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة ، وأصل الحديث في البخاري من طريق طاوس عن ابن عباس بلفظ : قصرت بمشقص ، ولم يذكر المروة في كل من الروايتين ، كذا خلافاً لمن حصر في الأولى الدلالة على أنه كان في عمرة القضية مسلماً ، أما الأولى فواضح ، لأنه ذكر أن ذلك عند المروة ، وهذا يعين أن ذلك التقصير كان في العمرة لأنه ﷺ في حجة الوداع حلق بمنى إجماعاً ، وأما الثانية فلأنه ﷺ لم يقصر في حجة الوداع أصلاً لا بمكة ولا بمنى ، فتعين أن ذلك التقصير إنما كان في العمرة ، فإن قلت يحتمل أن ذلك التقصير كان في عمرته من الجعرانة بعد فتح مكة وهزيمة حنين وسببهم والمجيء بهم وبأموالهم إلى الجعرانة في آخر سنة ثمان ، فلا يكون فيه شاهد لما ذكرته ، قلت عمرة الجعرانة إنما فعلها ﷺ ليلاً سراً عن أكثر الصحابة ، ولذا أنكرها بعضهم ، وذلك أنه بعد صلاة العشاء بأصحابه في الجعرانة ، دخل على أهله ، فلما تفرق الناس لمضاجعهم خرج ﷺ محرماً بالعمرة في نفر قليل إلى مكة ، ففضى نسكه ، ثم رجع إلى أهله سراً أيضاً ، ثم عند صلاة الصبح خرج من عند أهله كبائت عندهم ،

(١) هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء ، المدني - أبو عبد الله - الواقدي من أقدم المؤرخين في الإسلام . ومن أشهرهم ولد سنة (١٣٠ هـ - ٧٤٧ م) من كتبه « المغازي النبوية » و « فتح أفريقية » و « فتح العجم » وغيرها كثير . توفي سنة (٢٠٧ هـ - ٨٢٣ م) .

انظر : تذكرة الحفاظ (١ : ٣١٧) . وفيات الأعيان (١ : ٥٠٦) . تاريخ بغداد (٣ : ٢ - ٢١) .

فلم يعلم بتلك العمرة إلا بعض خواصه عليه السلام ، ومعاوية إذ ذاك لم يكن من أولئك الخواص ، فاحتمال كون تقصيره له عليه السلام في هذه العمرة بعيد ، فلم ينظروا إليه كما هو شأن الاحتمالات البعيدة في الوقائع الفعلية والقولية ، فإن قلت كونه أسلم وكنتم إسلامه ، ولم يهاجر للنبي صلى الله عليه وسلم نقص وأي نقص ، قلت ليس الأمر كذلك باطلاقه ، كيف وقد وقع ذلك للعباس رضي الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم على القول الذي رجحه بعضهم أنه أسلم بيدز وكنتم إسلامه إلى فتح مكة ، بل هذا أولى لأن مدة كتمه لإسلامه نحو ست سنين ، ومعاوية أن ما كتمه نحو سنة ، ولم يعد أحد ذلك نقصاً في العباس لأنه كان لعذر ، فكذلك ما وقع لمعاوية على ذلك القول كان لعذر ، والهجرة إنما تجب وتتعين حيث لا عذر ، ومنه الجهل بوجوبها ممن يعذر فيه ، وقد جاء في رواية أن أمه قالت له : إن هاجرت قطعنا عنك النفقة ، وهذا عذر ظاهر ، لا يقال برد ما حكاه الواقدي أنه أسلم قبل الفتح ، ما ثبت في الصحيح عن سعد بن أبي وقاص أنه قال العمرة في أشهر الحج ، فعلناها وهذا — أي معاوية يومئذ — كافر لأننا نقول : ممنوع ذلك بل لارد فيه ، لأن الفرض أنه كتم إسلامه فسعد ممن لم يعلم به فاستصحب حاله إلى يومئذ وقضى عليه بالكفر فيه ، باعتبار الظاهر وبالنسبة إلى علمه ، أما إسلامه يوم فتح مكة فلا خلاف فيه ، كإسلام أمه وأبيه وأخيه يزيد يومئذ ، فإن قلت ذكر بعض الأئمة في ترجمته أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ وأعطاه من غنائم هوازن مائة بعير ، وأربعين أوقية من الذهب ، وكان هو وأبوه من المؤلفة قلوبهم ، ثم حسن إسلامهما ، وهذا يمنع سبق إسلامه على يوم الفتح ، إذ لو سبق إسلامه جميع أهله لم يكن كأبيه في عده من المؤلفة ، قلت لا يمنعه بوجه ، أما أولاً فمن عده من المؤلفة إنما جرى على أن إسلامه لم يكن إلا يوم الفتح ، نظير ما وقع لسعد فيما مر عنه آنفاً ، ويدل لذلك أن من ترجمه بذلك قرنه في ذلك بأبيه ، وأبوه لم يسلم إلا يوم الفتح اتفاقاً ، أما من يقول بتقديم إسلام معاوية قبل الفتح بنحو سنة وأنه إنما امتنع من الهجرة للعذر كما مر ، فلا يعده من المؤلفة ، ومجرد الاعطاء لا يدل على التأليف ، ألا ترى العباس رضي الله عنه كتم إسلامه ثم أظهره يوم الفتح كما مر ، ثم أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ما أطاق حمله من النقد

الذي جاءه من البحرين ؛ فكما أن هذا لا يدل على أن العباس من المؤلفه قلوبهم ، فكذلك إعطاء معاوية شيئاً له بخصوصه — إن فرض صحة وروده — لا يدل على أنه كان من المؤلفه قلوبهم . أما أولاً فلما مر مما يدل على قوة إسلامه . وأما ثانياً فالظاهر بكل فرض قوة إسلامه ، وأنه إنما أعطاه زيادة في تأليف أبيه لكونه من أكابر مكة وأشرفهم . ومن ثم قال ﷺ يوم الفتح : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . فميزه ﷺ بذلك دون غيره زيادة في تأليفه والإعلان بشرفه وفخره لأنه كان يحب الفخر في قومه . وأما أبوه ، فالظاهر أنه كان منهم . ثم حسن إسلامه ، وتزايد صلاحه حتى صار من أكابر الصادقين وأفاضل المؤمنين . وإنما يذم بالتأليف من بقي بوصفه . ولم يترق عن كونه ممن يعبد الله على حرف . وحاشا أبي سفيان من ذلك ، كما شهدت بذلك آثاره الصالحة في الحروب والمسالك . ومما يدل على أنه ﷺ علم قوة إسلامه ومريد استسلامه خضوعه لأوامره ﷺ وأحكامه ، ففرض عليه بما لا يلائم ما جبل عليه قبل ذلك من الشح حتى على زوجته وولده معاوية بطعامه . ألا ترى أنه لما أسلم هو وزوجته هند جاءت للنبي ﷺ تشكوه ، فقالت يارسول الله : إن أبا سفيان رجل شحيح ، فإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي . أي معاوية . فقال لها ﷺ : خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف . ففرض عليه في غيبته بذلك لعلمه برضاه به واستسلامه له . وإن كان فيه غاية المشقة على نفسه باعتبار ما جبل عليه من الشح ، وعلى قوة إسلامها إذ من جملة الحامل لها عليه أن مكة لما فتحت دخلت المسجد الحرام ليلاً ، فرأت الصحابة قد ملأوه وأنهم على غاية من الاجتهاد في الصلاة ، وقراءة القرآن والطواف والذكر ، وغير ذلك من العبادات . فقالت : والله ما رأيت الله عبد حق عبادته في هذا المسجد قبل هذه الليلة ، والله أن باتوا إلا مصلين قياماً وركوعاً وسجوداً ، فاطمأنت إلى الاسلام لكنها خشيت إن جاءت إلى النبي ﷺ أن يوبخها على ما فعلته من المثلة القبيحة بعمه حمزة رضي الله عنه . فجاءت إليه مع رجل من قومها لتبايعه ، فوجدت عنده من الرحب والسعة والعفو والصفح ما لم يخطر ببالها . ثم شرط عليها أن لا تزني ، فقالت : وهل تزني الحرة يارسول الله ، فلم

تجوز وقوع الزنى إلا من البغايا المعدات لذلك ، ثم شرط عليها أن لا تسرق فأمسكت . وقالت : إن أبا سفيان رجل بخيل ولا يعطيني ما يكفيني إلا ما أخذت منه من غير علمه . فقال لها : خذي من ماله ما يكفيك وولذلك بالمعروف ، فلما بلغ ذلك أبا سفيان أظهر غاية الرضا بل زاد ، فقال : ما أخذت من مالي فهو حلال . وفي رواية أنه عليه السلام استأذنه لها ، فقال أذنت في أخذ الرطب دون اليايس . ولما أسلمت كانت على غاية من الثبوت واليقظة ، فإنها إثر البيعة ذهبت إلى صنم لها في بيتها ، فجعلت تضربه بالقدوم حتى كسرتة قطعة قطعة وهي تقول : كنا منك في غرور .

تنبيه : جاء بسند حسن أن معاوية كان أبيض طويلاً أجلىح أبيض الرأس واللحية زاد بعض واصفيه كان أجمل الناس (١) .

الفصل الثاني

في فضائله ومناقبه وخصوصياته وعلومه واجتهاده وهي كثيرة جداً واقتصرت هنا على غالب غررها

تنبيه : قيل عبر البخاري بقوله . باب ذكر معاوية ، ولم يقبل فضائله ولا مناقبه ، لأنه لم يصح في فضائله شيء ، كما قاله ابن راهويه (٢) . ولك أن تقول : إن كان المراد من هذه العبارة أنه لم يصح منها شيء على وفق شرط البخاري . فأكثر الصحابة كذلك إذا لم يصح شيء منها ، وإن لم يعتبر ذلك القيد ، فلا يضره ذلك ، لما يأتي أن من فضائله ما حديثه

(١) وصفه بالبياض في لحيته ، وأنه أجلىح أي شعره منحسر عن جانبي رأسه . ورد عن إسحاق بن يسار من رواية الطبراني بإسناد حسن ، كما في المجمع ورواية أنه أجمل الناس من قول أسلم مولى عمر . أخرجه الطبراني برجال الصحيح غير مسلم بن جندب وهو ثقة . (٢) وذهب كذلك ابن حنبل والنسائي إلى ما ذكر عن ابن راهويه وذكر الحافظ في الفتح أن ما ذكره البخاري مما يشهد لمعاوية بالفقه لا يدل على فضيلة . وأن الذي يدل على الفضل الكثير هو الصحبة ، وما ذكره ابن حجر لا يدل على عدم ثبوت فضائله مع غيره وإنما المنفي ثبوتها له بخصوص وهذا هو رأي البخاري في معاوية . فإنه علق الصحبة في الصحيح على مجرد الرؤية ولو لحظة ، كما ذهب إليه شيخه ابن المديني ورجحه ابن حجر ، ثم ذكر في الصحيح ثبوت الفضل لكل صحابي ومعاوية معهم .

حسن حتى عند الترمذي كما صرح به في جامعه واستعلمه مما يأتي . والحديث الحسن لذاته كما هنا حجة إجماعاً بل الضعيف في المناقب حجة أيضاً ، وحينئذ فما ذكره ابن راهويه بتقدير صحته لا يחדش في فضائل معاوية لوجوه : منها ما مر أنه من أشرف الصحابة نسباً جاهلية وإسلاماً ، فإنه من أكابر قريش ، ومن أقرب بطونهم إلى النبي ﷺ ، لأنه يجتمع معه في عبد مناف ، وكان لعبد مناف أربعة أولاد : هاشم جد النبي ﷺ والمطلب جد الشافعي ، وعبد شمس جد عثمان ، ومعاوية رضي الله عنهما ، ونوفل . والثلاثة الأول أشقاء ، لكن بنو الأولين لم يفرقوا جاهلية ولا إسلاماً ، كما قال النبي ﷺ : نحن بنو هاشم وبنو المطلب لم نفرق جاهلية ولا إسلاماً ، ومن ثم لما تماثلت قريش عليه ﷺ في السب والإيذاء الذي لا أبلغ منه ، انفردت بنو المطلب مع بني هاشم ، فدخلوا معهم شعبهم لما حصرتهم قريش فيه ، وتحالفوا أن لا يعاملوهم ولا يناكحوهم ، فاختار بنو المطلب بني هاشم ورضوا بما يحصل لهم من السب والإيذاء منهم ، واختار بنو عبد شمس ونوفل قريشاً ، فكانوا معهم على سب أولئك وإيذائهم ، ولهذا لما قسم ﷺ الفيء لم يعط هذين شيئاً منه ، وخص به الأولين .

ومنها : أنه أحد الكتاب لرسول الله ﷺ ، كما صح في مسلم وغيره ، وفي حديث سنده حسن ، كان معاوية يكتب بين يدي النبي ﷺ قال أبو نعيم : كان معاوية من كتاب رسول الله ﷺ حسن الكتابة ، فصيحاً حليماً وقوراً . وقال المدائني : كان زيد بن ثابت يكتب الوحي ، وكان معاوية يكتب للنبي ﷺ فيما بينه وبين العرب . أي من وحي وغيره . فهو أمين رسول الله ﷺ على وحي ربه ، وناهيك بهذه المرتبة الرفيعة . ومن ثم نقل القاضي عياض أن رجلاً قال للمعافي بن عمران : أين عمر بن عبد العزيز من معاوية ، فغضب غضباً شديداً ، وقال : لا يقاس بأصحاب النبي ﷺ أحد ، معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله . ويوافق ذلك أن عبد الله بن المبارك المجمع على جلالته وأمانته وتقدمه ، وأنه جمع بين الفقه ، والأدب ، والنحو ، واللغة ، والشعر ، والفصاحة والشجاعة والفروسية والسخاء والكرم الواسع حتى كان ينفق من تجارته على

القراء في كل سنة مائة ألف ، والزهد والورع والإنصاف وقيام الليل ،
والاكثار من الحج ، والغزو ، والتجارة لله حتى ينفق على أصحابه
وغيرهم ، ومن ثم كان يقول : لولا خمسة ما تجرت : سفیان الثوري
وابن عيينة والفضيل بن عياض وابن السماك وابن علية ، فيصلهم ، وكان
يعطي كل واحد من هؤلاء الخمسة الذين هم غرة العلماء العاملين والأئمة
الوارثين جميع ما يحتاج إليه لشدة البدن ، ليحوز من معالي العبادات
ما لا يطيقه غيره . وسئل ، فقيل : يا أبا عبد الرحمن : أيما أفضل معاوية
أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : والله إن الغبار الذي دخل في أنف فرس
معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمر بألف مرة ، صلى معاوية خلف
رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : سمع الله لمن حمده ، فقال معاوية
رضي الله عنه : ربنا لك الحمد ، فما بعد هذا الشرف الأعظم . وإذا
كان مثل ابن المبارك يقول في معاوية ذلك ، وإن تراب أنف فرسه فضلا
عن ذاته أفضل من عمر بن عبد العزيز ألف مرة ، فأی شبهة تبقى للمعاذ
وأی دخل يتمسك به غبي أو جاحد .

فائدة : من كرامات ابن المبارك أن ابن علية المجمع على تقدمه وجلالته
كان من أجل أصحاب ابن المبارك ، وكان ينفعه كما مر ، ولما تولى
هارون الرشيد القضاء هجره ابن المبارك ، وقطع نفقته ، فأتى إليه ابن علية
معتذراً ، فلم يعبأ به ، ولم يرفع إليه رأسه بعدما كان يبالغ في تعظيمه
لأجل شؤم القضاء وشؤم عاقبته ، ثم كتب إليه ابن المبارك :

يا جاعل العلم له	بازيا	يصطاد	أموال	السلطين
احتلت للدين	ولذاتها	بحيلة	تذهب	بالدين
فصرت مجنوناً	بها	بعدها	كنت	دواء للمجانين
أين رواياتك	في سردها	لترك	أبواب	السلطين
أين رواياتك	فيما مضى	عن ابن عوف	وابن سيرين	
إن قلت أكرهت	فذا باطل	زل	حمار العلم	في الطين

فلما وقف ابن علية ^(١) على هذه الآيات أثرت فيه ، واشتد ندمه أن تولى القضاء ، ثم ذهب للرشيد ، وبالع في طلب الاستعفاء منه حتى أعفاه ، وأنقذه الله من بلائه وعافاه ، فحينئذ عاد ابن المبارك إلى تعظيمه ، وأجرى عليه النفقة . وفي إحياء علوم الدين لحجة الإسلام في كتاب آداب السفر قال رجل لابن المبارك : احمل لي هذه الرقعة إلى فلان . فقال : حتى استأمر الجمال ، فإني لم أشاركه على هذه الرقعة . قال الغزالي : فانظر كيف لم يلتفت إلى قول الفقهاء ، إن هذا مما يتسامح به ، ولكن سلك طريق الورع اه ؛ وإنما سقت ذلك هنا لتعلم أيها الموفق إلى الحق إن شاء الله تعالى . أن من وصل ورعه إلى هذه الغاية ومشacht لأصحابه على مثل توليته القضاء الذي هو أفضل الوظائف الدينية بعد الخلافة إلى تلك النهاية ، فكيف يستجيز أن يقول في معاوية وعمر بن عبد العزيز ما قال من غير دليل ، وكيف يقدم على هذا التفضيل . فلو أن الدلالة على ذلك أبحاثه إلى هذه المقالة لما تفوه بها . ولو أن رأى أن ذلك من آكد الواجبات عليه لما خاض غمرة هذا الخطر ، فتيقظ لذلك وفرغ له ذهنك لتسلم من السفساف ، وترشد وتغنم ، والله سبحانه بحقائق خلقه أعلم . ومنها وهو من غرر فضائله وأظهرها الحديث الذي رواه الترمذي ، وقال إنه حديث حسن أن رسول الله ﷺ دعا لمعاوية فقال : « اللهم اجعله هادياً مهدياً » فتأمل هذا الدعاء من الصادق المصدوق وأن أدعيته لأمته لا سيما أصحابه مقبولة غير مردودة تعلم أن الله سبحانه استجاب لرسول الله ﷺ هذا الدعاء لمعاوية ، فجعله هادياً للناس مهدياً في نفسه ، ومن جمع الله له بين هاتين المرتبتين كيف يتخيل فيه ما تقوله عليه المبطلون ، ووصمه به المعاندون ، معاذ الله لا يدعوا رسول الله ﷺ بهذا الدعاء الجامع لمعالي الدنيا والآخرة المانع لكل نقص نسبته إليه الطائفة المارقة الفاجرة ، إلا لمن علم ﷺ أنه أهل لذلك حقيق بما هنالك ، فإن قلت هذان اللفظان أعني هادياً مهدياً مترادفان أو متلازمان فلم جمع النبي ﷺ بينهما ؟ قلت ليس بينهما

(١) هو اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي - أبو بشر - من أكابر حفاظ الحديث كوفي الأصل ، كان حجة في الحديث ، ولي صدقات البصرة ، ثم المظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد توفي سنة (١٩٣ هـ - ٨٠٩ م) .

ترادف ولا تلازم ، لأن الانسان قد يكون مهتدياً في نفسه ولا يهتدي غيره به ، وهذه طريق من آثار من العارفين السياحة والخلوة ، وقد يهدي غيره ولا يكون مهتدياً ، وهي طريقة كثيرين من القصاص الذين أصلحوا ما بينهم وبين الناس وأفسدوا ما بينهم وبين الله ، وقد شاهدت من هؤلاء جماعة لم يبال الله بهم في أي واد هلكوا ، وقد قال ﷺ : إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ^(١) فلأجل هذا طلب ﷺ لمعاوية حيازة هاتين المرتبتين الجليلتين حتى يكون مهدياً في نفسه هادياً للناس ودالاً لهم على معالي الأخلاق والأعمال . ومنها ما جاء بسند ليس فيه علة إلا اختلاط حصل لبعض رواته . أن عوف بن مالك كان قائلاً نائماً بمسجد بأريحاء فانتبه ، فإذا أسد يمشي إليه ، فأخذ سلاحه ، فقال له الأسد : صه إنما أرسلت اليك برسالة لتبلغها . قلت : من أرسلك ؟ قال : الله أرسلني إليك لتعلم معاوية أنه من أهل الجنة . قلت : من معاوية ؟ قال : ابن أبي سفيان ^(٢) ، ولا يستبعد ذلك لأن كلام الأسد له كرامة ، وهي جائزة الوقوع خلافاً للمعتزلة ، وكونه من أهل الجنة شهدت به أدلة كثيرة ، لو لم يكن إلا الدعاء له بأن يكون هادياً مهدياً لكفى . فليس هنا استغراب يؤدي إلى الطعن في هذه الحكاية بوجه . ومنها الحديث الذي أخرجه الحافظ الحارث ابن أسامة وهو أنه ﷺ قال : « أبو بكر أرق أمتي وأرحمها ، ثم ذكر مناقب بقية الخلفاء الأربعة ، ثم مناقب جماعة آخرين من أصحابه ، وذكر منهم معاوية ، فقال ﷺ : ومعاوية ابن أبي سفيان أحلم أمتي وأجودها » . فتأمل هذين الوصفين الجليلين اللذين وصفه ﷺ بهما تعلم أنه حاز بسببهما مرتبة جليلة رفيعة من الكمال لم يحزها غيره . إذ الحلم والجود ينبئان عن انتقاء سائر حظوظ النفس وشهواتها . أما الأول ، فلأنه لا يحلم لا سيما في مضائق النفس ، وثوران فورة غضبها إلا من لم يبق في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا حظ للنفس . ومن ثم قال رجل : يا رسول الله أوصني . قال : لا تغضب ، فلا زال يكرر طلب الوصية ، وهو ﷺ لا يزيده على قوله لا تغضب إعلاماً له بأنه إذا وقى

(١) أخرجه البخاري ومسلم . كما أخرجه الطبراني عن عمرو بن النعمان بن مقرن .

(٢) رواه الطبراني عن عوف بن مالك .

شر الغضب وفي شر خباثت النفس وشهواتها ، ومن وفي ذلك حاز جميع معالم الخير وآدابه . وأما الثاني : فلأن حب الدنيا رأس كل خطيئة كما في الحديث ، فمن وقاه الله حبها ، ورزقه حقيقة الجود كان ذلك علامة على أنه لم يبق في قلبه مثقال ذرة من حسد ، ولا يلتفت إلى فان ، والاشتغال بقاطع من قواطع الخيرات الظاهرة والباطنة ، وحيث خلص القلب من هاتين البليتين القبيحتين بل لا أقبح منهما : الغضب والبخل المستبعان لأمهات النقائص ، وعظائم الخباثت كان متحلياً بكل كمال وخير مطهرأ عن كل شر وضير ، وحينئذ نتج من هاتين الكلمتين — أحلم أمتي وأجودها — الجامعتين المانعتين كما تقرر . أن الصادق المصدوق شهد لمعاوية بأنه بلغ جميع ما قررته في شرح هاتين بزيادات ، وأنه لا يتطرق إليه ما انتحله عليه ونسبه إليه ذو البدع والجهالات ، فإن قلت هذا الحديث المذكور سنده ضعيف ، فكيف يحتج به ، قلت : الذي أطبق عليه أئمتنا الفقهاء والأصوليون والحفاظ أن الحديث الضعيف حجة في المناقب ، كما أنه ثم باجماع من يعتد به حجة في فضائل الأعمال ، وإذا ثبت أنه حجة في ذلك لم تبق شبهة لمعاند ولا مطعن لحاسد بل وجب على كل من فيه أهلية أن يقر هذا الحق في نصابه وأن يرده إلى إهابه ، وأن لا يصغي إلى ترهات المضلين ونزعات المبطلين . وبعد أن تقرر لك ما ذكر في الحديث الضعيف ، فليكن ذلك على ذكرك من كل محل من هذا الكتاب وغيره . رويت فيه حديثاً ضعيفاً فيه منقبة لصحابي أو غيره ، فاستمسك به لما علمت أنه هنا حجة كافية لكن شرطه على الأصح أن لا يشتد ضعفه بأن لا ينسب لاحد من رواته وضع ونحوه ، وإلا لم يحتج به مطلقاً ^(١) ، ومنها الحديث الذي أخرجه الملا في سيرته ونقله عنه المحب الطبري في رياضته أنه عليه السلام قال : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأقواهم في دين الله عمر .

(١) التسامح في رواية الضعيف في فضائل الأعمال من غير نص على ضعفه منقول عن الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك . كما ذكره ابن عبد البر والعراقي والسيوطي والسخاوي والدواني ومقتضى إفتاء ابن الصلاح والنووي . بل يثبت به الاستحباب عند كثير منهم والعمل به مقدم على العمل بالرأي . وعلى ذلك العمل في الترغيب والترهيب والفضائل . وذكر المناقب ونحوها . كما ذكره السيوطي في طلوع الثريا . والتعظيم والمنة ، وغيره ، كما في الأجوبة الفاضلة للكنوي .

وأشدهم حياء عثمان ، وأفضاهم علي ، ولكل نبي حوارى وحوارى
طلحة والزبير — وحيثما كان سعد بن وقاص كان الحق معه ، وسعيد بن
زيد أحد العشرة من أحبباء الرحمن . وعبد الرحمن بن عوف من تجار
الرحمن . وأبو عبيدة بن الجراح أمين الله . وأمين رسوله ﷺ ، وصاحب
سري معاوية بن أبي سفيان ، فمن أحبهم فقد نجا ومن أبغضهم فقد هلك ،
فتأمل ما خص به معاوية المناسب لكونه كاتبه وأمينه على الأسرار الإلهية
والتنزلات الرحمانية . تعلم أن معاوية كان عنده ﷺ بمكانة عالية جداً
إذ لا يأمن الانسان على أسرارهِ إلا من اعتقده جامعاً للكمالات متطهيراً
عن جميع الخيانات ، وهذه من أجل المناقب ، وأكمل الفضائل والمطالب ،
ومنها ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال : جاء جبريل إلى النبي ﷺ
فقال : يا محمد استوص بمعاوية ، فإنه أمين على كتاب الله ونعم الأمين هو .
رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ، ففيه لين ، والآخر قال الحافظ الهيثمي
لا أعرفه ، ومثل هذا الذي قاله ابن عباس لا يقال مثله من قبل الرأي ،
فله حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، وجهالة أحد رواته غايتها أنها توجب
ضعف سنده ، وقد مر آنفاً أن الضعيف حجة في المناقب ^(١) ومنها أنه ﷺ
دخل على زوجته أم حبيبة ، ورأس معاوية في حجرها وهي تقبله — فقال
لها أتجيبه ؟ قالت : ومالي لا أحب أخي ، فقال ﷺ ، فإن الله ورسوله
يحبانه — قال الحافظ المذكور في سنده : من لم أعرفهم ، أي فهو ضعيف
ومر أنه حجة هنا ، ومنه فوزه بمصاهرته ﷺ ، فإن أم حبيبة أم المؤمنين
رضي الله عنها أخته ، وقد قال ﷺ : دعوا أصحابي وأصهارى ، فإن
من حفظني فيهم كان معه من الله حافظ ، ومن لم يحفظني فيهم تخل الله عنه
ومن تخل الله عنه يوشك أن يأخذه . رواه امام الحافظ أحمد بن منيع .
وقال ﷺ : « عزيمة من ربي وعهد عهده إليّ أن لا أتزوج إلى أهل بيت

(١) الضعيف لا يثبت به الحجية إلا ما حكى عن ابن الهمام وإلا ما حكى عن بعضهم إذا لم
يجد في الباب غيره ، فيكون أولى من الرأي . وهو كذلك مشروط بشرط عند المحدثين
مبها إذا لم يشتد ضعفه وأن لا يمتد أنه من السنة وأن يدخل تحت أمر عام . وهذه الأمور
هل تشترط في باب الفضائل والمناقب . نعم الضعيف أمانة ضعيفة لا يترتب عليها مفسدة
فلا عجب أن يعمل بمفاده للاحتياط في الدين ويستحب العمل بمفاده إذا لم يكن شديد الضعف
ويثبت به الاستحباب كما قاله ابن الهمام وصاحب إتمودج العلوم .

ولا أزوج بنتاً من بناتي لأحد إلا كانوا رفقائي في الجنة » . رواه الحارث ابن أبي أسامة ، وقال عليه السلام : « سألت ربي لا أتزوج إلى أحد من أمتي ولا أزوج أحداً من أمتي إلا كان معي في الجنة فأعطاني ذلك » . رواه الحرث أيضاً ، فتأمل هذا الفضل العظيم والجاه الحسيم لكل أهل بيت تزوج منهم عليه السلام ، فعلم أن الله منح بيت أبي سفيان - وأجلهم معاوية - من الشرف والكمال ، ومن العز والفخر والجلال ، ومن العظمة والحفظ والإقبال ، ما حصل لهم به التمييز الأكبر والقرب الأظهر . وتأمل أيضاً قوله عليه السلام : من حفظني فيهم كان معه من الله حافظ ، ومن لم يحفظني فيهم تخلى الله منه ، ومن تخلى الله منه يوشك أن يأخذه - لعلك تنكف أو تكف غبرك عن الخوض في عرض أحد ممن اصطفاهم الله لمصاهرة رسوله ، وأدخلهم في حيلة قربه وتكميله . فإن الخوض في أحد من هؤلاء هو السم الناقع ، والسيف القاطع ، ومن تحسى مثل هذا السم كانت نفسه رخيصة عليه ، وشهوته جارة لكل سوء إليه ، ومن هو كذلك لا يبالي الله به في أي واد هلك ، ولا في أي ضلال ارتبك . أعاذنا الله من غضبه ونقمه بمنه وكرمه آمين ^(١) ، ومنها أنه عليه السلام بشره بالخلافة : روى أبو بكر ابن أبي شيبة بسنده إلى معاوية رضي الله عنه أنه قال : ما زلت أطمع في الخلافة منذ قال رسول الله عليه السلام : إذا ملكت فأحسن . وروى أبو يعلى بسند فيه سويد ، وفيه مقال لا يؤثر فيه عن معاوية قال : نظر إلي رسول الله عليه السلام فقال : يا معاوية إن وليت أمراً فاتق الله واعدل ، قال ، فما زلت أظن أني مبتلي بعمل لقول رسول الله عليه السلام ، أي لأجله حتى وليت . أي الامارة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم الخلافة الكاملة لما نزل

(١) ولا يجوز الخوض في عرض أحد من الأحياء أو الأموات فانه غيبة محرمة ولا يستثنى من ذلك إلا ما تتحقق به مصلحة شرعية مظنونة الوقوع . ويجب على من سمع غيبة مسلم أن يردّها ويزجر قائلها . خصوصاً إذا كان من أهل الفضل كما ذكره النووي . ففي جامع الترمذي من رد عن أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة . وسب الميت لا تتحقق به مصلحة شرعية إذ لا فائدة فيه لعدم الردع . والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كما في الحديث . ومن قلمه وكتابه بل ومن قلبه ولا يباح له سوء الظن بالناس فيلزمه حفظ قلبه من الخواطر النفسية فان النفس إذا ركنت لها استحق صاحبها المؤاخذة عند المحققين كما نقله عنهم السبكي والقاضي عياض .

له الحسن عنها ، كما يأتي . ورواه أحمد بسند صحيح لكن فيه إرسال وصله أبو يعلى بسنده الصحيح . ولفظه عن معاوية أنه عليه السلام قال لأصحابه : توضعوا فلما توضعوا نظر إليّ ، فقال : يا معاوية إن وليت أمراً ، فاتق الله وأعدل ، والثاني بنحو ما مر . وفي رواية للطبراني في الأوسط ، فاقبل من محسنهم واعف عن مسيئهم . وروى أحمد بسند حسن آخر يقاربه أن معاوية أخذ الادواة لما اشتكى أبو هريرة أي لأنه كان هو الذي يحملها ، وسار معاوية بها مع النبي عليه السلام ، فبينما هو يوضي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع رأسه إليه مرة أو مرتين ، وهو يتوضأ ، فقال : يا معاوية إن وليت أمراً فاتق الله وأعدل . قال معاوية ، فما زلت أظن أني سألي الخلافة حتى وليت . وفي حديث سنده حسن سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : كم يملك هذه الأمة من خليفة قال : اثنا عشر كعدة نقيب بني إسرائيل ، ومعاوية منهم بلا شك لأن الأئمة قد اتفقوا على أن عمر بن عبد العزيز منهم ، ومعاوية أفضل منه كما مر عن ابن المبارك وغيره ، فليكن منهم أيضاً ، فإن قلت كيف ذلك وقد جعل عليه السلام ملكه عوضاً بدليل ما صح أن حذيفة صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يكون فيكم النبوة ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ، ثم ملكاً عوضاً ، ثم ملكاً جبرية ثم خلافة على منهاج النبوة قال حبيب : فلما قام عمر بن عبد العزيز ، وكان يزيد بن النعمان بن بشير من صحابته كتب له بهذا الحديث أذكره إياه ، فقلت : إني لأرجو أن يكون أمير المؤمنين يعني عمر بعد الملك العاض والجبرية ، فأدخل كتابي على عمر وقرأه عليه ، فسر به ، وأعجبه . وفي أوائل كتابي مختصر تاريخ الخلفاء في هذا الحديث كلام طويل ينبغي مراجعته ، وقد عني عليه السلام الخلافة الأولى بالحسن حيث جعل مدتها بعده ثلاثين سنة ، وآخر الثلاثين من خلافة الحسن ، ولم تثبت الخلافة لمعاوية إلا بعد أن نزل له الحسن عنها ، فلزم من هذا التقرير أن خلافة معاوية من الملك العاض وأن معاوية ليس من هؤلاء الاثني عشر خليفة . قلت : هي وإن كانت كذلك غير ضارة في معاوية ، فإنه وقع في خلافته أمور كثيرة ، ولم يؤلف مثلها في زمن الخلفاء الراشدين ، فسميت لاشتمالها على تلك الأمور ملكاً عوضاً ، وإن كان معاوية مأجوراً على اجتهاده للحديث

إن المجتهد إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ،
ومعاوية مجتهد بلا شك ، فإذا أخطأ في تلك الاجتهادات كان مثاباً ، وكانت
غير نقص فيه ، وإن سمي ملكه المشتمل عليهما عاضاً ، ثم رأيت حديثاً
مصرحاً بأن ملك معاوية وإن كان عاضاً من وجه أو وجوه فهو رحمة ،
ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ : « أول
هذا الأمر نبوة ورحمة ، ثم يكون خلافة ورحمة ، ثم يكون ملكاً ورحمة ،
ثم يكون إمارة ورحمة ، ثم يتكادمون عليها تكادم الحمير ، فعليكم بالجهاد
وإن أفضل جهادكم الرباط ، وإن أفضل رباطكم عسقلان » . رواه
الطبراني ، ورجاله ثقات ، وهو صريح فيما ذكرته إذ الملك الذي بعد
الخلافة هو ملك معاوية ، وقد جعله رحمة ، ففيه عض ورحمة باعتبار
لكن الظاهر باعتبار ما وجد من الخارج أن الرحمة في ملك معاوية أظهر
والعض فيما بعده أظهر ، إلا ولاية عمر بن عبد العزيز ، فإنها ملحققة
بالخلافة الكبرى ، ولذا ألحق بالخلفاء الراشدين ، وصح حديث لا يزال
أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش ، وفي
رواية في سندها ضعيف اثنا عشر قيماً من قريش لا يضرهم عداوة من
عاداهم ، ومنها ما جاء بسند رجاله ثقات على خلاف في بعضهم أنه ﷺ
استشار أبا بكر وعمر في أمر ، وقال لهما : أشيرا عليّ مرتين ، ففي كل
يقولان الله ورسوله أعلم ، فأرسل لمعاوية ، فلما وقف بين يديه قال
أحضره أمركم وأشهدوه أمركم ، فإنه قوي أمين . فتأمل هذين الوصفين
الجليلين اللائقين بالخلافة تجد معاوية أهلاً لها ولذا لما نزل له الحسن عنها
لم يطعن أحد فيه بكلمة ، وإنما كان الطعن عليه قبل ذلك ، لأن الخليفة
الحق علي ، فولده الحسن كرم الله وجههما . ومنها ما جاء بسند رواه
ثقات على خلاف فيهم ، وإرسال فيه أنه ﷺ دعا لمعاوية ، فقال : اللهم
علمه الكتاب والحساب ومكن له في البلاد وقه سوء العذاب . وفي رواية :
اللهم علم معاوية الكتاب والحساب ^(١) ، ومنها أن عمر رضي الله عنه

(١) الرواية . اللهم علمه الكتاب والحساب ومكن له في البلاد ، ثم اللهم علم معاوية الكتاب
والحساب وقه العذاب . فالأولى من رواية البزار وأحمد والطبراني ، وفيها من لم يوثق
ومن اختلف فيه ، والثانية مرسلة وفي بعض رجالها اختلاف .

مدحه وأثنى عليه ، وولاه دمشق الشام مدة خلافة عمر ، وكذلك عثمان رضي الله عنه ، وناهيك بهذه منقبة عظيمة من مناقب معاوية ، ومن الذي كان عمر يرضى به لهذه الولاية الواسعة المستمرة . وإذا تأملت عزل عمر لسعد بن أبي وقاص الأفضل من معاوية بمراتب ، وإبقائه لمعاوية على عمله من غير عزل له علمت بذلك أن هذه ينسب عن رفعة كبيرة لمعاوية ، وأنه لم يكن ولا طراً فيه قادح من قوادح الولاية ، وإلا لما ولاه عمر أو لعزله ، وكذا عثمان ، وقد شكوا أهل الأقطار كثيراً من ولايتهم إلى عمر وعثمان ، فعزلا عنهم من شكوهم وإن جلت مراتبهم ، وأما معاوية ، فأقام في إمارته على دمشق الشام هذه المدة الطويلة ، فلم يشك أحد منه ولا اتهمه بجور ولا مظلمة ، فتأمل ذلك ليزداد اعتقادك أو لتسلم من الغباوة والعناد والبهتان (١) ، وسبب ولايته لدمشق أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف بعث الجيوش إلى الشام وولاهها يزيد بن أبي سفيان أخا معاوية ، فسار معه معاوية ، فلما مات يزيد استخلف أخاه معاوية على عمله فأقره عمر رضي الله عنه على ذلك مدة خلافته ، وكذلك عثمان ، فمكث أميراً نحو عشرين سنة ، وخليفة عشرين ، ثم لم يبايع علياً كرم الله وجهه للتأويل الآتي بيانه ، واستقل في زمن خلافة علي بالشام ، ثم ضم إليها مصر . ثم تسمى بالخلافة بعد الحكمين يوم صفين . ثم استقل بها لما صالح الحسن ونزل له الحسن عنها باختياره ورضاه ، بل مع كثرة أتباعه وأعوانه ، ومع غلبة الظن بأنه لو حارب معاوية لغلبه ، فلم يكن لتزوله سبب إلا خشيته رضي الله عنه على دماء المسلمين ، فإنه كما قال : علم أن الفئتين متكافئتان أو قريبتا التكافؤ ، فلا يقع ظفر واحدة إلا بعد فناء معظم الأخرى ، والترك لأجل ذلك من أعظم مناقبه رضي الله عنه ، ولذا أثنى عليه به جده ﷺ على المنبر على رؤوس الأشهاد إعلاماً لهم بما سيقع منه لئلا يظن الجاهل أن الحامل له على ذلك الصلح جبن أو نحوه ، فقال ، وقد أمسكه ؛ إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . فساوى بينهم في الإسلام ، ولم يذكر مرجحاً لأحدهما إعلاماً باستوائهم في

(١) ذكر ابن العربي أن عمر جمع له الشامات كلها وأفرده بها لما رأى من حسن سيرته وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور ،

أصل الثواب ^(١) ، والله المرشد لاعتقاد الصواب ، والتخلي عن شؤون العصبية والارتياح .

وبعد نزول الحسن لمعاوية اجتمع الناس عليه ، وسمي ذلك العام عام الجماعة ، ثم لم ينازعه أحد من أنه الخليفة الحق من يومئذ . ومنها أن عمر رضي الله عنه اعترض عليه مرة ، فبالغ في الرد على عمر حتى استحيى عمر منه . أخرج ابن المبارك بسند قوي أن معاوية في زمن خلافة عمر قدم عليه مع جماعة ، وهو أجملهم ، فخرج إلى الحج مع عمر رضي الله عنهما ، وكان عمر ينظر إليه ، فيتعجب منه ، ثم يقول له : يخ بخ إذا نحن خير الناس ، أن جمع لنا خير الدنيا والآخرة ، فقال معاوية يا أمير المؤمنين : سأحدثك عن سبب نمو أبداننا ، وزيادة جمال صورنا . إنا بأرض الحمامات ، والريف ، فقال عمر كلاماً حاصله : بل ما سبب ذلك إلا مزيد تنعمك في المأكل والمشرب ، والمحتاجون وراء بابك ، ثم لما وصل إلى ذي طوى أخرج معاوية حلة ريحها طيب ، فنقم عليه عمر ، وقال : يخرج أحدكم حاجاً تفلاً — أي أشعث أغبر — حتى إذا جاء أعظم بلدان الله حرمة أخرج ثوبه كأنهما كانا في الطيب ، فلبسهما ، فقال له معاوية : إنما ليستهما لأدخل بهما على عشيرتي ، والله لقد بلغني أذاك ههنا وفي الشام ، قال أسلم : تولى عمر ، فالله يعلم أن لقد عرفت الحياء في وجه عمر ، فتنزع معاوية الثوبين ، ولبس ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، فتأمل مواجهة معاوية لعمر بقوله : لقد بلغني أذاك ههنا وفي الشام ، فاستحيا منه — الذي كان لا يخاف في الله لومة لائم ، ولم يرد على معاوية بنت شفة تعلم أن عمر رجع عن الإنكار عليه لأنه يبين له عذره في فعله ، وهو أنه لم يفعل ذلك إلا لقصد صحيح ؟ وهو التجميل عند الدخول على عشيرته ، وذلك في أصله محبوب بل مؤكد ، لأنه ﷺ كما ورد كان إذا جاءه وفد لبس أحسن ثيابه وأنظفها ، وتكحل وتعمم ونظر في الماء ،

(١) قال ابن العربي في عارضة الأحوذني : وتزاحف الحسن ومعاوية لمثل ذلك من السعي في لم شعث المسلمين وجمع كلمتهم المفترقة ، فأصلح الله الحال بالحسن . تصديقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم فيه : إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به فئتين عظيمتين من المسلمين . فمدح النبي عليه السلام الحسن بعقله وإصلاح ما بين الفئتين وجعلهم مسلمين .

وساوى ما يحتاج إلى التسوية . فقالت له عائشة ، وأنت يارسول الله ؟ فقال : وأنا . إن الله جميل يحب الجمال . وفي هذا أحاديث كثيرة استوعبتها مع بيان مراتبها ومعانيها في كتابي « در الغمامة في العذبة والطيلسان والعمامة » ، هذا ما رآه معاوية ، وأما عمر ، فنظر إلى الحالة الراهنة ، وأن المحرم أشعث أغبر كما قال ﷺ ، وقصد التجميل لم يطلع عليه عمر ، وبفرض الاطلاع عليه يمكنه أن يقول هذا - أعني التجميل للعشيرة - يحصل بعد التحلل من الإحرام ، فلا ضرورة إليه قبله ، وبهذا يعلم أن ما رآه عمر هو الأحق بالسنة ، والأوفق للحديث المذكور ، وما رآه معاوية من أنه يستثني من ذلك القدوم على الأهل ، فينبغي التجميل حينئذ ولو للمحرم ، يمكن أن يقال به عملاً بالقاعدة المقررة في الأصول أنه يستنبط من النص معنى يخصه ، ومع ظهور رأي عمر عذر معاوية فيما رآه أيضاً واحتمل قوله : لقد بلغني أذاك إلى آخره . نظراً إلى القاعدة المقررة : أن المجتهد لا ينكر على مجتهد ، ولقد بلغ عمر في الرجوع إلى الحق إذا نبه له ولو من السب المبلغ الرفيع الشأن الذي يبلغه غيره ^(١) .

ومنها ثناء الصحابة رضي الله عنهم الثناء البليغ جداً عليه ، أخرج ابن سعد ^(٢) أن معاوية دخل على عمر رضي الله عنهما ، وعليه حلة

(١) في دراسات اللبيب . في الأسوة الحسنة بالحبیب للمعین بن الأمین في الدراسة الثانية : أنه أنكر كثير من الصحابة على معاوية محدثاته : وذكر من ذلك وقائع وفتاوى كثيرة . مرجعها ما يقع لكل المجتهدين من الاختلاف في الرأي أو عدم العلم بالنص ومثلها وقع من الصحابة وغيرهم . فلا تنزل بمعاوية عن صف المجتهدين . وقد شهد له بالفقه ابن عباس وبالقضاء سعد بن أبي وقاص ، كما ذكره البخاري في صحيحه وتاريخه ، وكان ذلك استجابة لدعاء الرسول له بأن يعلمه الله الفقه كما في تاريخ البخاري وانظر المقدمة في بسط ذلك .

(٢) هو محمد بن سعد بن منيع الزهري - أبو عبدالله - مؤرخ ، ثقة . ولد في البصرة سنة (١٦٨ هـ - ٧٨٤ م) وسكن بغداد ، وتوفي فيها سنة (٢٣٠ هـ - ٨٤٥ م) صاحب الواقدي المؤرخ زماناً ، وعرف بكتاب الواقدي . قال الخطيب في تاريخ بغداد : محمد ابن سعد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدل على صدقه ، فانه يتحرى في كثير من رواياته . أشهر كتبه : « طبقات الصحابة » اثنا عشر جزءاً ، يعرف بطبقات ابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (٩ : ١٨٢) . تاريخ بغداد (٥ : ٣٢١) . الوافي بالوفيات (٣ : ٨٨) .

خضراء ، فنظر اليه الصحابة — أي نظر إعجاب به أو منه — فلما رآهم عمر ينظرون إليه جعل يضربه بالدرة ويقول : الله الله يا أمير المؤمنين فيم فيم ، فلم يكلمه عمر حتى رجع لمجلسه ، فقال له الصحابة : لِمَ ضربت الفتى ما في قومك مثله ، أي عمالك ، ويحتمل أن يريدوا بالقوم قريشاً ، وعلى كل فالمثلثة نسبية ، فقال : ما رأيت منه إلا خيراً لكني رأيت ، وأشار بيده إلى فوق ، فأردت أن أضعه ، أي رأيت عليه ما يشعر بالتكبر ، فأردت أن أرشده إلى التواضع ما أمكنه ، فإن قلت : لِمَ قال معاوية فيما مر آنفاً إنما لبستهما إلى آخره وسكت هنا قلت لأن ما صدر منه هنا فعل ، وهو الضرب وبعد وقوعه باجتهاد صحيح لا يمكن اعتراضه ولا الكلام فيه ، وبهذا يظهر لك تمام فقه معاوية وبلوغه المرتبة العلية في العلم والأدب ، ولذا قابله عمر بما يأتي لا سيما وقد قال له الصحابة رضي الله عنهم الذين هم أهل مجلسه ، وهم أكابر المهاجرين والأنصار كما دلت عليه الآثار الصحيحة ما في قومك مثله ، مشيرين إلى نوع اعتراض عليه ، فأجابهم بقوله : ما رأيت منه ، وما بلغني عنه إلا الخير ، وهذا لمن تأمله يدل على منقبة باهره ومدحة ظاهرة لمعاوية إذ هذه الشهادة من عمر وأهل مجلسه الذين هم أكابر المهاجرين والأنصار . بأنه ما في قومه مثله وبأنه لم ير منه ، ولم يبلغه عنه إلا الخير يقطع أعناق الطاعنين عليه ويقصم ظهور المعاندين والغالين فيما نسبوه إليه . ومنها أن عمر حض الناس على اتباع معاوية ، والهجرة إليه إلى الشام إذا وقعت فرقة أخرج ابن أبي الدنيا بسنده أن عمر قال : إياكم والفرقة بعدي ، فإن فعلتم فاعلموا أن معاوية بالشام ، فإذا وكلتم إلى رأيكم كيف يستبزه منكم ، كذا رأيت في النسخة التي عندي من الإصابة ، والظاهر أن كيف معمولة لمحذوف دل عليه السياق ، وضمير يستبزه للفرقة ، وحينئذ فالمعنى أنه يحرضهم إذا وقعت فتنة أوجبت افتراق الصحابة لموت الخلفاء الراشدين ، أن يخرجوا إلى معاوية ويفوضوا إليه أمر تلك الفتنة لعظيم رأيه وحسن تدبيره لاتفاقهم على أنه كان من دهاء العرب وحكمائهم ولا يعرف الرأي الصحيح عند وقوع الفرقة واصطلاء نار الفتنة إلا من أخذ من الحكمة والدهاء الناشئين عن كمال العقل وصحة التجربة بالبر الكلي أو الأغلب

بالغاية القصوى والمرتبة العليا ، ومعاوية ممن بلغ هذه المرتبة كما شهدت
 به أقرانه وأفضيته وتصرفاته وحلمه وحكمه ، فلذا أمرهم عمر باللحوق
 به ، وأشار اليهم أنهم يلحقون اليه بمقاليده أمور تلك الفتنة فإنه يطفئها برأيه
 وأنهم وإن وكلوا إلى رأيهم بقوا في الفتنة حائرين ، ولم يحسنوا التخلص
 منها على الوجه الأكمل ، والطريق الأقوم الأعدل ، وهذا من عمر
 رضي الله عنه كرامة باهرة لتضمنه الأخبار بأن الأمر سيصير اليه وأن
 مقاليده الأمة لا يعول فيها إلا عليه ، ومدحة عليّة لمعاوية وشهادة له بالقوة
 النفسية وغايتها من الذكاء والدهاء والعلم ببواطن الأمور على ما هي عليه ،
 والحكمة المقتضية لوضع كل شيء في محله ، والاجتهاد في الفروع
 والأحكام المنجي من غياهب المشكلات عن مضائق العويصات ، وكفى
 بهذه الأوصاف الجليلة من مثل عمر لمعاوية رفعة في مرتبته ، وشهادة
 بكمال منقبته وباهر فطنته ، ومنها ثناء علي كرم الله وجهه عليه بقوله :
 قتلاي وقتلي معاوية في الجنة . رواه الطبراني بسند رجاله موثقون على خلاف
 في بعضهم ، فهذا من علي صريح لا يقبل تأويلا بأن معاوية مجتهد توفرت
 فيه شروط الاجتهاد الموجبة لتحريم تقليد الغير ، إذ لا يجوز لمجتهد أن
 يقلد مجتهداً بالاتفاق سواء خالفه في اجتهاده ، وهو واضح . أم وافقه
 لأن كلا إنما أخذ ما قاله من الدليل لا غير ، وذلك يسمى موافقاً لا تقليداً ،
 ولهذا أول أصحابنا ما أوهمه بعض العبارات أن الشافعي رضي الله عنه
 أخذ بقول عثمان في شرط البراءة في العيب عن جميع العيوب ، وبأكثر
 أقوال زيد في الفرائض ، بأن المراد أن اجتهاده وافق اجتهادهما ، لا أنه
 قلد أحدهما لأن المجتهدين وإن تأخر لا يجوز له تقليد مجتهد آخر ، ولو
 من الصحابة رضوان الله عليهم ، وتصريح لا يقبل تأويلا من علي أيضاً ،
 بأن معاوية لأجل اجتهاده وإن أخطأ فيه ، كما هو شأن سائر المجتهدين
 بنص الحديث . ومن اجتهد وأخطأ فله أجر مأجور هو وأتباعه المقلدون
 له والموافقون له في الاجتهادات . لأن كثيراً من الصحابة وفقهاء التابعين
 كانوا موافقين له في اعتقاده حقيقة ما هو عليه حتى مقاتلة علي ، ففعله
 لذلك لم يكن عن حسد لعلي ولا عن طعن حاشاه الله من ذلك ، وإنما كان
 عن أمر قام في اعتقاد معاوية باعتبار الدليل الملجئ له إلى ذلك ، لأن

المجتهد أسير الدليل الذي انقذ له ، فلا يجوز له مخالفته بوجه من الوجوه ، فلذا أثيب هو وأتباعه ، وإن كان الحق مع علي وأتباعه ، وتأمل كون علي كرم الله وجهه مع اعتقاده حقية ما هو عليه ، وبطلان ما عليه معاوية حكم مع ذلك بإثابة معاوية وأتباعه ، وأنهم كلهم في الجنة ، فعلم بصحة ما ذكرته أن هذا من علي صريح لا يقبل تأويلاً ، بأن معاوية وأتباعه مثابون غير مأثومين بما فعلوه من قتال علي ، وإنما قاتلهم مع ذلك لأن البغاة يجب على الإمام قتالهم ، وهؤلاء بغاة إذ ليس من شرط البغي الإثم ؟ بل من شرطه التأويل الغير القطعي البطلان ، ومن ثم قال أئمتنا : ليس البغي اسم ذم ، وقال الشافعي رضي الله عنه : أخذت أحكام قتال البغاة مما فعله علي لما قاتل معاوية ، ثم ما ذكر عن علي صريح أيضاً في أن قوله عز قاتلاً : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين ﴾ الآية يشمل معاوية وعلياً وأتباعهما .

تنبيه : ينبغي لك إذا باحثت أحداً من أولاد علي الذين يعرفون القواعد الأصولية والحديثية ، ويدعون للحق إذا ظهر ، أن تذكر له كلام علي هذا ونحوه مما يأتي عن أهل البيت ، فإنه أبلغ عنده من أكثر الأدلة السابقة والآتية . ومنها ثناء ابن عباس رضي الله عنهما على معاوية ، وهو من أجل آل البيت والتابعين لعلي كرم الله وجهه . ففي صحيح البخاري عن عكرمة قال : قلت لابن عباس إن معاوية أوتر بركة ، فقال : إنه فقيه ، وفي رواية أنه صحب النبي ﷺ : وهذا من أجل مناقب معاوية ، أما أولاً فلا أن الفقه أجل المراتب على الإطلاق ، ومن ثم دعا ﷺ لابن عباس فقال : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ، وقال ﷺ في الحديث الصحيح : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » . وأما ثانياً فصدور هذا الوصف الجليل لمعاوية من عظم مناقبه كيف ، وقد صدر له من حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، وابن عم رسول الله ﷺ ، وابن عم علي رضي الله عنهما ، والقائم بنصرة علي في حياته ، وبعد وفاته ، وصح ذلك عنه في البخاري الذي هو أصح الكتب بعد القرآن ، وإذا ثبت مع هذه الكمالات في الرواة ، والمروي عنه أن معاوية فقيه ، فقد أجمعت الأمة أهل الأصول والفروع على أن الفقيه في عرف الصحابة ، والسلف الصالح ، وقرون آخرين بعدهم هو المجتهد المطلق وأنه يجب عليه أن يعمل باجتهاد نفسه ،

ولا يجوز له أن يقلده غيره في حكم من الأحكام بوجه كما مر وحينئذ ، ينتج من ذلك عذر معاوية في محاربته لعلي كرم الله وجهه ، وإن كان الحق مع علي كما مر ويأتي ، هذا ما يتعلق بقول ابن عباس إنه فقيه ، وقد سبق آنفاً عن عمر في حظه الناس على اتباع معاوية ما هو صريح في أن معاوية مجتهد ، بل في أنه من أعظم المجتهدين وأجلهم . وسبق عن علي في قوله : إن قتلي معاوية في الجنة ، ما هو صريح لا يقبل تأويلاً في أن معاوية اجتهد . وإذا تقرر أن عمر وعلياً وابن عباس اتفقوا على أن معاوية من أهل الفقه والاجتهاد اندفع ما طعن كل طاعن عليه ، وبطل سائر النقائص المنسوبة إليه ، ومما يتعلق بقول ابن عباس إنه صحب رسول الله ﷺ أن هذا من ابن عباس وقع زجراً لعكرمة المنكر على معاوية إيتاره بركة بما حاصله ، إن معاوية صحب النبي ﷺ فحل عليه من لحظه وكمال ما صار به من العلماء الفقهاء الحكماء ، فهو أعرف بحكم الله فيما يفعله من المعترضين عليه ، وإذا تأملت هذين الوصفين اللذين صحبا في البخاري ، عن ابن عباس في حق معاوية علمت أنه لا مساغ لأحد في الانكار على معاوية فيما اجتهد فيه ، فظهر له أنه الحق . ففعله لأنه كبقية مجتهدي الأمة ، والمجتهد لا ينكر عليه ، فيما أداه إليه اجتهاده إلا أن يخالف الاجماع أو النص الجلي ، كما هو مقرر في الأصول ، ومعاوية رضي الله عنه لم يخالف إجماعاً ، كيف والإجماع لا ينعقد بدونه ، وأيضاً فوافقه على ما ذهب إليه جمع من مجتهدي الأمة من الصحابة وغيرهم ولا نصاً جلياً ، كما هو جلي وإلا لم يتبعه ذلك الجمع الجم . ومما ينبهك على عظيم فقهه ما رواه ابن ماجة : أن معاوية قام خطيباً على منبر النبي ﷺ بالمدينة فقال : يا أهل المدينة أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقوم الساعة إلا وطائفة من أمتي ظاهرين على الناس لا يبالون من خذلهم ولا من نصرهم . أي : أين علماءكم بأبحاثهم عن معنى هذا الحديث ، ولا يقول مثل ذلك في ذلك الزمن الغاص بأكابر مجتهدي الأمة من الصحابة ، ومن بعد إلا أفقه الفقهاء ، وأجل العلماء ، والمدينة إذ ذاك كانت غاصة بالعلماء من الصحابة والتابعين ، فلا يتفوه بذلك منهم إلا من فيه كفاءة لهم ، وما رواه البخاري ، ومسلم أن معاوية قام خطيباً بالمدينة في قدمه

قدمها ، فخطبهم يوم عاشوراء ، فقال : أين علماءكم يا أهل المدينة ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : لهذا اليوم يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم ، فمن أحب منكم أن يصوم فليصم ، ومن أحب منكم أن يفطر فليفطر ، قال النووي رحمه الله تعالى : قول معاوية هذا ظاهر في أنه سمع من يوجب صوم يوم عاشوراء ، أو يحرمه أو يكرهه ، فأراد معاوية إعلامهم بأنه ليس بواجب ولا حرام ولا مكروه . وخطب به في ذلك المجمع العظيم ولم ينكر أحد منهم عليه ، فظهر بذلك عظيم فقهه ، وقوة اجتهاده ، بل وبلوغه فيه مرتبة عليّة جدّاً ، . كيف وقد بالغ في التعريض بالمخالفين له ليناظروه في صوم يوم عاشوراء ، فسكتوا ، ولم يقدر منهم أحد على مناظرته سرّاً ولا جهراً ، لا يقال إنما سكتوا لأنه الخليفة حينئذ ، فخافوا أن يغلظ عليهم ، لأننا نقول هذا لا يتوهم فيمن قال في حقه ﷺ أنه أحلم الأمة ، فمن حاز هذا الوصف الأعظم كيف يخشى أحد من الكلام معه في مسألة علمية ، طلب هو المباحثة فيها بحضرة أولئك الجمع الكثيرين ، وأيضاً من يعلم منه أنه تحمل وهو الخليفة الأعظم من يبصق على وجهه فيمسحه ويقول طاهر على طاهر ، كيف لا يتحمل من يبحث معه في مسألة علمية ليعرف الصواب فيها من غيره . وإن حصل منه مما يقع في المباحثة ما حصل كلاً لم يسكتوا إلا لعلمهم بأنه الفقيه المجتهد الذي لا يجارى ، والحبر الذي لا يمارى ، ومما يدل على تحقيقه وعظيم اجتهاده أيضاً ما أخرجه الفاكهي من رواية ابن اسحاق ، حدثني يحيى بن عباد ابن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه قال : لما حج معاوية فحججنا معه ، فلما طاف بالبيت صلى عند المقام ركعتين ، ثم مر بزمر ، وهو خارج إلى الصفا ، فقال : انزع لي منها دلوّاً يا غلام ، قال : فنزع له دلوّاً ، فأتى به ، فشرب وصب على وجهه ورأسه وهو يقول : ماء زمزم شفاء وهو لما شرب له ، فتأمل كون ابن الزبير عبد الله مع وفور علمه وتقدمه يحتاج بأفعال معاوية ويتابعه عليها ، ثم بأقواله ، وينقلها عنه تجد الصحابة رضوان الله عليهم متطابقين على الاعتراف بعلمه واجتهاده ، وأنه غير منازع في ذلك ، ولا مدافع ، وقد استدلل بعض المحققين من أكابر الحفاظ بكلام معاوية هذا على ما اشتهر على الألسنة من حديث ماء زمزم

لما شرب له أصل أصيل ، وذلك لأن كلام معاوية جاء بسند حسن ، وهو مصرح بهذا الحديث ، فيكون حجة على صحته إذ الصحابي إذا قال شيئاً لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، فقول معاوية هذا حجة في أن حديث ماء زمزم لما شرب له ، وفي رواية لأحمد لما شرب منه حديث حسن ، وقد كثر كلام المحدثين وغيرهم فيه ، والحاصل أنه في حد ذاته ضعيف ، ولكن له شواهد أوجبت حسنه وشواهد أوجبت صحته ، منها ما ذكر عن معاوية ، ومنها أنه صح عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه ، ومثله لا يقال من قبل الرأي فله حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، نظير ما مر عن معاوية ، وقد صحح الحاكم إسناده المرفوع ، لكن قال : إن سلم من الجارودي ، أحد رواة ولم يسلم منه . وهو صدوق لكن إن لم ينفرد ، وقد تفرد بوصله عن ابن عيينة ، وهو عند التفرد لا يحتج به . فكيف وقد خالفه الثقات عن ابن عيينة أنه موقوف على ابن عباس لا مرفوع ، ومنها حديث الطيالسي ، عن أبي ذر يرفعه إنها طعام طعم ، وشفاء سقم ، وأصله في مسلم ، ومنها أنه صححه من أكابر الحفاظ المتقدمين ابن عيينة ، ومن أكابر حفاظ المتأخرين المنذري والذميطي ، وجمع فيه جزءاً ولا تنافي بين القول بصحته ، والقول بحسنه والقول بضعفه ، وممن صرح به النووي وهو من أئمة الحفاظ المتأخرين في التصحيح والتضعيف ، وذلك لأن من أطلق صحته أراد باعتبار شاهده الصحيح المتقدم عن ابن عباس ، ومن أطلق حسنه أراد باعتبار شاهده الحسن ، المتقدم عن معاوية ومن أطلق ضعفه ، فهو بالنظر إليه خلياً عن الشواهد ، وجاء من طرق وأهية لا يعتد بها ماء زمزم شفاء من كل داء ، وجاء من طرق يفيد مجموعها الحسن : التضلع من ماء زمزم براءة من النفاق . وفي رواية : علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم ، وفي أخرى : علامة ما بيننا وبين المنافقين أن يدلوا دلواً من ماء زمزم فيتضلع منها ما استطاع منافق قط يتضلع منها ، وتوهم من لا علم عنده أن فضيلة ماء زمزم قاصرة على كونه في محله ولا أصل لذلك ، كيف ، وهو ﷺ كما جاء في حديث له شواهد كان يكتب لسهيل بن عمر وقبل فتح مكة يحثه أن يرسل منه إليه بالمدينة ، وكذا كانت عائشة رضي الله عنها

تحمله وتخبر أنه ﷺ كان يفعله وأنه كان يحمله في الأدوية والقرب ،
فيصب على المرضى ويسقيهم منه ، وكان ابن عباس إذا نزل به ضيف
أتخفه من ماء زمزم . وسئل عطاء عن حمله ، فقال قد حمله النبي ﷺ
والحسن والحسين رضي الله عنهما .

تنبيه : لهج بعض العوام بحديث الباذنجان لما أكل له ، حتى قال بعض
مجازفيهم إنه أصبح من حديث ماء زمزم لما شرب له ، وقد كذب في
ذلك وضل . كيف وهذا ، أعني حديث الباذنجان باطل كذب لا أصل له .
ومن أسنده فقد كذب ، وكذا من روى الباذنجان شفاء ولا داء فيه . وقد
قال بعض الحفاظ إنه من وضع الزنادقة . ومن الباطل الكذب أيضاً :
كلوا الباذنجان وأكثروا منه ، فإنها أول شجرة آمنت بالله عز وجل ،
وفي لفظ : كلوا الباذنجان فإنها شجرة رأيتها في جنة المأوى . فمن أكلها
على أنها داء كانت دواء ، ومن أكلها على أنها دواء كانت دواء . وأخرج
البيهقي ، عن حرملة قال ، سمعت الشافعي ينهي عن أكل الباذنجان بالليل .
وهذا الأخير غير قيد بل منهي عن أكله طبعاً . في سائر الزمن . ومن العجيب
أن محقق الأطباء وفقههم العلامة العلي ابن النفيس في كتابه الموجز الذي
هو العمدة في هذا الفن عند العرب ، والعجم ، وأهل الكتابين . ذكر على
حروف المعجم كثيراً من المطعومات وما لها من المنافع والمضار إلا الباذنجان .
فإنه عد مضاره ولم يعدله منفعة أصلاً ، وقد فاوضت بعض الأطباء في
ذلك ، فقال : أحفظ له منفعة سهلة ، وهو أنه يمسك الطبيعة المسترسلة ^(١) .
وهذا كله استطراد جر إليه ذكر ما وقع لمعاوية في ماء زمزم سهله كثرة
فوائده وندره فرائده فقيدها هنا لتحفظ ، وتعلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
ومنها : أنه ظهر لأبيه وأمه في صغره مخايل نجابته ، وأنه لا بد أن
يسود الناس كلهم ويملكهم . أخرج أبو سعيد المدايني قال : نظر أبو سفيان

(١) أجمع المحدثون على وضع حديث الباذنجان ، وألف فيه المحدث إبراهيم بن محمد الناجي
جزءاً سماه : قلائد المرجان في الوارد كذباً في الباذنجان ، وموجز قانون ابن سينا شرحه
الأقصرائي ، وذكر فيه من مضاره أنه يهيج أمراض السوداء من الجنون والحكة والوسوسة
والهق الأسود وغيرها وأنه رديء الخلط سيء الكيموس .

إلى ولده معاوية وهو غلام فقال : إن ابني هذا لعظيم الرأس ، وإنه
لخليق أن يسود قومه ، فقالت أمه هند : قومه فقط ؟ شكته إن لم يسد العرب
قاطبة ، وأخرج البغوي ، عن أبان بن عثمان رضي الله عنهما قال :
كان معاوية وهو غلام مع أمه إذ عثر ، فقالت له : قم لا رفعك الله ،
فقال لها أعرابي : لِمَ تقولين هذا ، والله إني لأراه يسود قومه ؟ فقالت :
لا رفعه الله إن لم يسد إلا قومه ، وكأنها أخذت ذلك من أخبار بعض الكهان.
ومنها قول ابن عباس في حقه : ما رأيت للملك أعلى من معاوية رواه
البخاري في تاريخه ، ويوافق ذلك ما ذكره أن عمر لما دخل الشام ،
ورأى معاوية وكثرة جنوده ، وأبهة ملكه أعجبه ذلك ، وأعجب به ، ثم
قال : هذا كسرى العرب ، أي في فخامة الملك ، وباهر جلالته ، وعظمة
أبته ، فتأمل هذه الشهادة له من عمر مع الرضى بما هو فيه والإعجاب به ،
وتلك الشهادة له من ابن عباس مع أنه كان من فئة علي كرم الله وجهه ،
والمحاربين معه لمعاوية رضي الله عنهم ، ومع ذلك لم ينقص معاوية شيئاً
من حقه ولا أنقصه ، بل بالغ في الثناء عليه وأنه فقيه مجتهد ، وهذا
مما ينبهك على أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وإن تحاربوا وتقاتلوا باقون
على محبة كل للباقي وإبداء عذر الخارجين منهم على بقيتهم ، وقد سبق
عن علي رضي الله عنه قوله : على قتلى معاوية : إنهم في الجنة ، وسيأتي
عنه أنه قال : إخواننا بغوا علينا . وقال في حق طلحة ، وقد حاربه حرباً
شديداً : أنا وهو كما قال الله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٍّ
إِخواناً على سرر متقابلين ﴾ ، وبعد أن أحاط خبرك هذا كله من علي لم
يبق لك عذر بوجه في الاعتراض على أحد من الصحابة فيما وقع منه مع
البقية ، فتنبه لذلك ، ونبه الناس عليه ، فإنه لا أنفع في المعترضين من كلام
علي هذا ، ومنها ما جاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه بسند رجاله رجال
الصحيح إلا واحداً منهم ، فتقنه أنه قال : ما رأيت أحداً بعد رسول الله ﷺ
أشبه صلاة برسول الله ﷺ من أميركم هذا ، يعني معاوية ، فتأمل شهادة
هذا الصحابي الجليل بهذه المنقبة العظيمة لمعاوية رضي الله عنه ، وأنها تدل
على عظيم فقهه واحتياطه وتحريه لما كان عليه ﷺ لا سيما في الصلاة
التي هي أفضل العبادات البدنية وأقرب الوصلات الرحمانية . ومنها ما جاء

بسند فيه متروك أنه لما وصل رابعاً متوجهاً لمكة من الشام أطلع في بئر عادية فأصابته لقوة ، فاستتر إلى أن دخل مكة ، فجاءه الناس ، فلف رأسه وشق وجهه بعمامة ، ثم خرج فخطب ، وقال من خطبته : إن أعافى فقد عوفي الصالحون قبلي ، وإني لأرجو أن أكون منهم ، وإن ابتليت فقد ابتلي الصالحون قبلي ، وما أياس أن أكون منهم ، وإن كان مرض مني عضو فما أحصي صحيحي ، وإن كان وجد - أي غضب - مني بعض خاصتكم ، فقد كنت وصولاً لعامتكم ، فما لي أن أتمنى على الله أكثر مما أعطاني ، فرحم الله رجلاً دعا لي بالعافية ، فارتجت الأصوات بالدعاء له ، فاستبكي وبكى ، فقال له مروان : ما يبكيك ؟ قال : ما - أي شيء - كنت عنه عزوباً كبرت سني ورق عظمي وكثرت الدموع في عيني ، ورميت في أحسن ما يبدو مني ، ولولا هواي في يزيد أبصرت قصدي^(١) فتأمل هذا الكلام البليغ منه الدال على ما عنده من العلم والمعرفة لا سيما قوله أولاً ، وإني لأرجوه ثانياً وما أياس فإن فرقة بين هذين المقامين مبني على غاية الرجاء والخوف ، وأنهما مستويان عنده ، كما هو الأصح عندنا في حق الصحيح ، وأما المريض ، فالأولى له تغليب رجائه على خوفه لقوله في الحديث الصحيح : « أنا عند ظن عبدي بي فلا يظن بي إلا خيراً » ، وفي رواية : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن ظنه بربه ، أي يظن أنه سيغفر له ويرحمه ، وتأمل قوله : وإن كان مرضي مني عضو إلى آخره ، تجده أصلاً عظيماً في الرضا بالقضاء ، بل وفي الشكر لأن الانسان إذا نزل به مرض في عضو من أعضائه ، فينبغي له الرضا بذلك والشكر لربه به ، لأنه وإن ابتلاه بمرض عضو ، فقد أبقى له أعضاء لا تنحصر سالمة من المرض ، وهذه نعم كثيرة لا تحصى في مقابلة بلية واحدة ، فليرض بهذه البلية ، ويشكر على تلك النعم ليكون من جملة الراضين الشاكرين ، الذين هم أفضل العارفين ، وأعلم العلماء العاملين ، وقوله : وجد مني بعض خاصتكم إلى آخره : تجده غاية في التسليم والتسلي أي أن فرض أن بعض خاصتكم غضب عليّ فلا يؤثر غضبه فيّ لأنه إن كان

(١) أخرجه الطبراني . وهذه الرواية فيها محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني وهو متروك كذاب . ولفظ هذه الرواية محرف جداً في مجمع الزوائد . والصحيح ما أثبت هاهنا .

عن غير موجب ، فظاهر أو عن موجب ، فينبغي أن أسامح في ذلك ،
لأنني تكررت مني الصلوات الكثيرة لعامتكم ، فلتكن هذه بتلك ؟ وقوله :
فمالي أن أتمنى الخ . فيه الاعتراف بتوالي نعم الله عليه ، وأنه قانع بما وصل
إليه من النعم ، ساكت عن تمني أكثر من ذلك ، فإنه قد يكون للنفس
فيه حظاً ، وكل ما لها فيه حظ ولو بالقوة ينبغي تركه ، والإعراض عنه ،
قوله : فرحم الله الخ فيه غاية التواضع وإظهار الافتقار والاحتياج إلى دعاء
الرعية ، وأنه واحد من جملة من يحتاج إليهم . وقوله : كبرت سني الخ
فيه إظهار الافتقار إلى الله تعالى وأنه بعد أن وصل إلى هذه الأمور وصار
ضعيفاً عاجزاً لا قوة له على الملك ، وما يحتاج إليه إلا بمعونة عظيمة من
ربه . وقوله : ولولا هواي الخ فيه غاية التسجيل على نفسه بأن مزيد محبته
ليزيد أعمت عليه طريق الهدى ، وأوقعت الناس بعده مع ذلك الفاسق
المارق في الردى ، لكنه قضاء انحنى ، وقدر انبرم ، فسلب عقله الكامل ،
وعلمه الشامل ودهاءه الذي كان يضرب به المثل ، وزين له من يزيد حسن
العمل ، وعدم الانحراف والخلل . كل ذلك لما أشار إليه الصادق المصدوق
عليه من أنه إذا أراد الله انفاذ أمره سلب ذوي العقول عقولهم حتى ينفذ
ما أرادته تعالى . فمعاوية معذور فيما وقع منه ليزيد لأنه لم يثبت عنده
نقص فيه ، بل كان يزيد يدس على أبيه من يحسن له حاله حتى اعتقد أنه
أولى من أبناء بقية أولاد الصحابة كلهم ، فقدمه عليهم مصرحاً بتلك
الأولوية التي تخيلها من سلط عليه ليحسنها له واختياره للناس على ذلك .
إنما هو لظن أنهم إنما كرهوا توليته لغير فسقه من حسد أو نحوه ، ولو
ثبت عنده أدنى ذرة مما يقتضي فسقه بل وإثمه لم يقع منه ما وقع ، وكل
ذلك دلت عليه هذه الكلمة الجامعة المانعة وهي قوله : ولولا هواي في
يزيد أبصرت قصدي ، فتأمل ذلك لتحيط منه بما ذكرته ، وفتحت لك
باب ما بقي في كلامه من الاشارات والاعتبارات ، والله سبحانه الهادي
إلى سواء السبيل ، ونسأله أن لا يزين لنا ما يكون سبباً للانحراف عن سنن
البرهان ، والدليل ، ومنها أنه حاز شرف الأخذ عن أكابر الصحابة ،
والتابعين له ، وشرف أخذ كثيرين من أجلاء الصحابة والتابعين عنه ،
وذلك أنه روى عن أبي بكر وعمر ، وأخته أم المؤمنين أم حبيبة ، وروى

عنه من أجلة الصحابة وفقهائهم ، عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ،
وعبد الله بن الزبير ، وجريير البجلي ، ومعاوية بن خديج ، والسائب بن
يزيد ، والنعمان بن بشير ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو أمامة بن سهل ،
ومن كبار التابعين ، وفقهائهم عبد الله بن الحرث بن نوفل ، وقيس بن أبي
حازم ، وسعيد بن المسيب ، وأبو إدريس الخولاني ، ومن بعدهم عيسى
ابن طلحة ، ومحمد بن جبير بن مطعم ، وحמיד بن عبد الرحمن بن عوف ،
وأبو مجلز ، وحمران مولى عثمان ، وعبد الله بن محبريز ، وعلقمة بن
أبي وقاص ، وعمير بن هانيء ، وهمام بن منه ، وأبو العريان النخعي ،
ومطرف بن عبد الله بن الشخير ، وآخرون ، فتأمل هؤلاء الأئمة ، أئمة
الإسلام الذين رووا عنه تعلم أنه كان مجتهداً ، أي مجتهداً ، وفقهياً أي فقيهاً .

تنبيه : عن شيخ الإسلام ، والحفاظ من جملة من روى عنه من أكابر
التابعين وفقهائهم مروان ابن الحكم ، وقد يشكل على ذلك ما جاء عنه
في إيذائه الشديد لأهل البيت ، وسبه لعلي كرم الله وجهه على منبر المدينة
في كل جمعة ، وقوله للحسن والحسين : أنتم أهل بيت مهونون ، ونحو
ذلك مما يأتي عنه ، وجوابه أنه لم يضح عنه شيء من ذلك ، كما ستعلمه
مما سأذكره ، أن كل ما فيه نحو ذلك في سنده علة ، ولهذا روى له البخاري
وغيره ولم يخرجوه المحدثون ، ولو صح عنه شيء من ذلك لنقله الحفاظ
وتكلموا عليه ، وبتسليم أنه قال ذلك ، فغايتة أنه مبتدع ، والمبتدع غير
الداعية تقبل روايته ، وقد روى البخاري في صحيحه عن جماعة مبتدعين
ولم يؤثر ذلك فيه . ومنها أنه أخبر عن أمور مغيبة ، فوقع الأمر بعده كما
أخبره ، وذلك كرامة ، فمن ذلك ما جاء عنه بسند رجاله ثقات أنه قال :
إن أهل مكة أخرجوا رسول الله ﷺ فلا تكون الخلافة فيهم أبداً ، وأن
أهل المدينة قتلوا عثمان ، فلا تعود الخلافة فيهم أبداً . فتأمل هذا الحكم
منه رضي الله عنه على أهل مكة بأنهم جوزوا على ما فعلوه من إخراج
رسول الله ﷺ من بينهم ، بأن محلهم لا تكون فيه الخلافة أبداً ، فوقع
الأمر كما أخبر . ولا يرد عليه خلافة ابن الزبير ، فإنها كانت بمكة لأنها
لم تتم ، إذ الشام ومصر وغيرهما كانت كلها خارجة عن ولايته ، وأيضاً
فكانت منازعاً فيها من أولها ، إلى آخرها ، فلم يصف له يوم من الدهر

وعلى أهل المدينة . أي من كان فيها . حين قتل عثمان بأن الخلافة لا تعود إليهم ، أي لا تعود إلى المدينة فلا تكون مستقرّاً للخلافة أبداً مجازاة لهم بما فعلوا بعثمان رضي الله عنه ، فوقع الأمر هنا أيضاً كما أخبر معاوية ، بل هنا لم يقع صورة خلافة ولا ادعاؤها بخلاف مكة ، فإنها وقع فيها نوع من صورة الخلافة ولا عبرة بها ، لأنها لم تسم خلافة على الإطلاق ، فعلم بر معاوية فيما قاله ، وأن الأمر وقع بعدكما أخبر ، وهذه كرامة جليلة لمعاوية رضي الله عنه ، وليست الخوارق والكرامات ببعيدة على من حل عليه نظر ممد العالم بأسره في سره وجهره ﷺ وشرف وكرم ، ومنها ما جاء بسند في رجاله خلاف ابن عمر قال : ما رأيت أحداً من الناس بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية ، وهذه شهادة من هذا الإمام الجليل بأن معاوية بلغ من السؤدد والسيادة غايتها ، وأنه جمع صفات الكمال لتوقف ذلك عليها ، وهي الحلم والعلم والكرم ، وكان معاوية بالغاً في كل من هذه الثلاثة مبالغاً عظيماً . ومنها ما جاء عن الأعمش بسند فيه ضعف أنه قال : لو رأيتم معاوية لقلتم هذا المهدي ، والأعمش من أجلاء التابعين وعلمائهم ، فشهادته بذلك لمعاوية تستدعي مدحاً عالياً لمعاوية ، وثناء جليلاً عليه ، وإخباراً بأنه كان ماشياً في جميع أموره على الحق المزيد بحسب ما أداه إليه اجتهاده ، وأنه عم الناس بره ونواله . كما أن المهدي ، كذلك في جميع هذه الأمور . ومنها ما جاء بسند رجاله ثقات أنه خطب يوم الجمعة فقال : إنما المال مالنا والقيء فيئنا ، فمن شئنا منعناه ، فلم يجبه أحد . ثم خطب يوم الجمعة الثانية ، فقال ذلك ، فلم يجبه أحد أيضاً ، ففعل في الثالثة كذلك ، فقام إليه رجل فقال : كلا إنما المال مالنا والقيء فيئنا فمن حال بيننا وبينه حاكمناه إلى الله تعالى بأسيفنا ، فمضى في خطبته ، ثم لما وصل منزله أرسل للرجل ، فقالوا هلك ، ثم دخلوا فوجدوه جالساً معه على سريريه ، فقال لهم : إن هذا أجباني أحياء الله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيكون من بعدي أمراء يقولون فلا يرد عليهم ، يتقاحمون في النار كما تتقاحم القرودة ، ولاني تكلمت أول جمعة فلم يرد عليّ أحد ، فخشيت أن أكون منهم ، ثم في الجمعة الثانية فلم يرد عليّ أحد ، فقلت إني منهم ، ثم تكلمت في الجمعة الثالثة ، فقام هذا الرجل

!!! احفظ باسمه من

فرد عليّ ، فأحياني ، أحياء الله تعالى . فتأمل هذه المتقبة الجلييلة التي انفرد بها معاوية إذ لم يرد عن أحد مثلها ، فإنك إن أخلصت قصدك وتحقق توفيقك حملك على أنك تعتقد كماله ، وترضى عنه ، وتعلم أنه كان حريصاً على العمل لما سمعه من رسول الله ﷺ ما أمكنه ، وأنه كان من الخائفين على نفسه أن توجد منه أدنى فرطة ، فحماه الله وآمنه رضي الله عنه . ومنها أنه روى عن النبي ﷺ مائة حديث وثلاثة وستين حديثاً . اتفق البخاري ومسلم منها على أربعة ، وانفرد البخاري بأربعة ، ومسلم بخمسة (١) . ومنها أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يكفن في قميص كان رسول الله ﷺ كساه إياه ، وأن يجعل مما يلي جسده . وكانت عنده قلامة أظفار رسول الله ﷺ ، فأوصى أن تسحق وتجعل في عينيه وفمه . وقال : افعلوا ذلك بي وخلوا بيني وبين أرحم الراحمين . ولما نزل به الموت قال : يا ليتني كنت رجلاً من قریش بذي طوى وإني لم أل من الأمر شيئاً . وهذا شأن الكمل رضي الله عنهم . فهنيئاً له أن يسر له مماسة جسده لما مسه جسد رسول الله ﷺ . واختلاط باطن فمه وعينه بما انفصل من بدن النبي ﷺ ، واتفقوا على أنه توفي بدمشق ، والمشهور أن وفاته كانت لأربع خلون من رجب سنة ستين من الهجرة النبوية ، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة . وقيل : ثمان وسبعين سنة . وقيل ست وثمانين سنة (٢) .

الفصل الثالث

في الجواب عن أمور طعن عليه بعضهم بها ، وبعضها قابل لأن يطعن بها عليه من لم يحط بما ذكرناه أو سندرّه . وقد علمت أجوبتها بما قدمته لكنها هنا موضحة مبسوطة مشتملة على زيادات لم تسبق (٣) . روى مسلم ،

(١) ذكرنا في المقدمة أن ابن الوزير سرد في الروض الباسم مروياته في الكتب الستة من أحاديث الأحكام .

(٢) رواه الطبراني عن أبي نعيم بسند صحيح .

(٣) قال ابن العربي في عارضة الأحوذى : تباينت مذاهب الناس في معاوية فمنهم من هداه ومنهم من ضلله وذلك لخوضهم في الفتن يفر سفن وكلامهم بغير تحصيل . ثم قال : وتلك المعاني التي جرت من معاوية منها صحيح له مخرج سليم ومنها أمور باطلة ذكرها التاريخيون ليغيروا قلوب الناس على الصحابة بكونهم من أهل البدع ضالين مضلين .

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه كان يلعب مع الصبيان ، فجاء له النبي ﷺ فهرّب . وتوارى منه ، فجاء له وضربه ضربة بين كتفيه ، ثم قال له : اذهب فادع لي معاوية . قال : فجئت ، فقلت هو يأكل ، ثم قال : اذهب فادع لي معاوية . قال : فجئت فقلت هو يأكل ، فقال : لا أشيع الله بطنه ، ولا نقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً .

أما الأول : فلأنه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية رسول الله ﷺ يدعوك ، فتباطأ ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يأكل استحيى أن يدعوه ، فجاء ، وأخبر النبي ﷺ بأنه يأكل ، وكذا في المرة الثانية ، وحينئذ ، فسبب الدعاء بفرض أن يراد به حقيقته ، أن طول زمن الأكل يدل على الاستكثار منه ، وهو مذموم على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو للدعاء عليه بكثرة الأكل لا غير . وهي إنما تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة . وكل من لم يضره نقص أخروي لا ينافي الكمال .

وأما ثانياً : فبفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي ﷺ ، يحتمل أنه ظن في الأمر سعة وأن هذا الأمر ليس فورياً ، على أن الأصح عند الأصوليين والفقهاء أن الأمر لا يقتضي الفورية ، إلا أمره ﷺ لأحد بشيء ، كأن دعاه الله إليه فإنه تجب إجابته فوراً وإن كان في صلاة الفرض ، وكان معاوية لم يستحضر هذا الاستثناء أو لا يقول به . وحينئذ فهو معذور .

وأما ثالثاً : فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه ﷺ من غير قصد ، كما قال لبعض أصحابه : تربت يمينك ، ولبعض أمهات المؤمنين عقرى حلقي ، ونحو ذلك من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأما رابعاً : فأشار مسلم في صحيحه إلى أن معاوية لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء . وذلك لأنه أدخل هذا الحديث في باب من سبه النبي ﷺ ، أو دعا عليه ، وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمة ، وما

أشار إليه ظاهر لما قدمته ، أنه يحتمل أن معاوية لم يخبر بطلب النبي ﷺ ، له ، أو أنه أخبر ولكنه ظن أن في الأمر سعة . أو كان معتقداً أنه لا يجب الفور كما هو رأي جماعة من أئمة الأصول ، وعند هذه الاحتمالات اللاتقة بكمال معاوية وفقهه ومكانته ، يتعين أن يكون هذا الدعاء عليه هو وليس له بأهل ، فيكون له زكاة وأجرأ ورحمة ، كما قال ﷺ : اللهم إني أغضب كما يغضب البشر ، فمن سببته أو لعنته أو دعوت عليه ، وليس هو أهلاً لذلك ، فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ ورحمة .

وأما خامساً : فهو نتيجة ما قررته في الرابع ، فهو أن هذا الحديث من مناقب معاوية الخليفة لأنه بان بما قررته أنه دعاء لمعاوية لا عليه ، وبه صرح الإمام النووي . الثاني : زعم بعض الملحدة الكذبة الجهالة الأغبياء الأشقياء إخوان الضلالة والعناد والبهتان والفساد ، أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه » ، وأن الذهبي صحح هذا الحديث وليس الأمر كما زعم . بل ضل وافترى ، ولم يصححه الذهبي . إنما ذكره في تاريخه ، ثم بين أنه كذب موضوع لا أصل له ، على أنه يلزم على فرض ذلك نقيصة سائر الصحابة إن بلغهم ذلك الحديث ، أو نقيصة من بلغه منهم وكتمه لأن مثل هذا يجب تبليغه للأمة حتى يعلمون به ، على أنه لو كتبه لم يبلغ التابعين حتى نقلوه لمن بعدهم ، وهكذا ، فلم يبق إلا القسم الأول ، وهو أن يبلغهم فلا يعملون به ، وهو لا يتصور شرعاً إذ لو جاز عليهم ذلك جاز عليهم كتم بعض القرآن أو رفض العمل به ، وكل ذلك محال شرعاً ، لا سيما مع قوله ﷺ تركتكم على الواضحة البيضاء : الحديث . ومما يصرح بل يقطع بكذب ناقل هذا الحديث تولية عمر له دمشق الشام مدة ولايته ، وثناؤه وثناء من مر من الصحابة عليه حتى علي رضي الله عنهم ، وأخذهم العلم عنه ، ومما يقطع بمثل كذبه أيضاً ، إن مثل هذا الحديث مما تتوفر الدواعي على نقله وإظهاره ، لا سيما عند وقوع تلك الحروب والفتن ، وكونه حارب الخليفة الحق الذي معه أكثر الصحابة وقاتله ، بل واحتال عليه حتى خلع نفسه بخلع نائبه له عند تحكيم أبي موسى الأشعري وعمر بن العاص . بل بعد موت علي سعى مع الحسن الذي هو الخليفة أيضاً بإجماع أهل الحل والعقد عليه حتى

نزل له عن الخلافة أيضاً بإجماع . فسمي يومئذ بأنه الخليفة الحق ، ووافقه كل الصحابة على ذلك ، ولم يطعن أحد من أعدائه فضلاً عن أصدقائه بقدرح في خلافته بشيء مطلقاً . بل كلهم اتفقوا وأجمعوا على أنه الخليفة الحق . حينئذ فهل بقي مع هذا كله — فضلاً عن بعضه تردد في كذب هذا الحديث — ووجوب الإعراض عنه ، وأنه لا يحل روايته إلا لتبين أمره وإظهار كذب ناقله ^(١) ، وأنهم كالأنعام بل هم أضل ، إذ لا يروج أن هذا حديث إلا على أحقق حسه وحقق الله خذلانه ، وأظهر على رؤوس الخلائق كذبه وتعسه ، فتفطن لذلك ، فإن بعض ذاكره ممن يدعي علماً جماً ، ويعير من يبرهن على بطلانه أذنأ صماً ، تحقيقاً لعناده وترويحاً لفساده ، فقبحه الله وخذله وأخمله وأخبله إنه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم ، وتأمل حديث عمار : تقتله الفئة الباغية ، تجد لما كان له أصل اتفق على روايته كل الصحابة ، ثم استدل علي واتباعه على أن معاوية باغ خارج على الإمام الحق ، وأوله معاوية وأتباعه بما ليس بقطعي البطلان مما يقتضي عذرهم ، فلو كان هذا الحديث له أصل لوقع الاحتجاج به أو الجواب عنه ، ولو من واحد منهم ، الثالث : في الحديث المروي بسند حسن أنه صلى الله عليه وسلم قال : « شر قبائل العرب بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف » ، وفي الحديث الصحيح قال الحاكم على شرط الشيخين ، عن أبي برزة رضي الله عنه ، كان أبغض الأحياء أو الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو أمية ومعاوية من بني أمية ، فهو من الأشرار ، ومضر كانوا أبغض الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا أهلية فيه لإمارة ولا لخلافة ، وجوابه أن هذا الاستنتاج ، أعني قول المعترض ، فهو الخ دليل على جهل مستنتجه ،

(١) ورد هذا الحديث من طريق فيه الحكم بن ظهير وعباد بن يعقوب عن ابن مسعود ومن طريقين ، عن أبي سعيد في أحدهما مجالد بن سعيد ، وفي الآخر علي بن زيد بن جعدان ، وليسا بشيء . قال الذهبي : هذا الحديث موضوع على مجالد ولا معنى لصرفه إلى معاوية ابن السابوت فإنه يحتاج لنقل وما ذكره الجوزقاني بأنه مردود برواية جابر : إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقبلوه ، فإنه أمين مأمون ، كما رواه الخطيب ورواه الحاكم أيضاً عن ابن مسعود ، فسد رواية جابر كلها ظلمات ، كما قال الذهبي ، ورواية ابن مسعود فيها الحكم بن ظهير وهو متروك كما قال السيوطي . وفي تنزيه الشريعة : قال يحيى : كذاب . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات .

وأنه لا دراية له بمبادئ العلوم ، فضلا عن غوامضها ، لأنه يلزم على هذه النتيجة لو سلمت أن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز كليهما لا أهلية فيهما للخلافة وأنهما من الأشرار ، وذلك خرق لإجماع المسلمين ، وإلحاد في الدين ، وإنما المراد من الحديث أن أكثر بني أمية موصوف بالشريعة والأبغضية ، فلا ينافي أن أقلهم ليسوا أشراراً ، ولا مبغوضين ، بل هم خيار الأئمة وأكبر الأئمة ، كيف وعثمان قد أجمعوا على صحة خلافته وكذا عمر بن عبد العزيز ، وكذا معاوية بعد نزول الحسن له ، وقد صح فيه من الأحاديث السابقة ما أوجب كالإجماع خروجه عن ذلك العموم ، وسيأتي أننا فرقنا بينه وبين ولده ، وأعطينا كلا ما يستحقه لأننا متعبدون بالأدلة من غير عصبية ولا علة ، ولو كان الأمر بالتعصب والمحابة لما خالفنا معاوية في ولده الذي قال فيه : لولا هواي فيه لرأيت قصدي . أي لهديت إلى أوسط الأمور ، وأعدلها من استخلاف غيره ، فبطلت تلك النتيجة وبأن أن قائلها جاهل أو معاند فلا يرفع إليه رأس ولا يقال له وزن ولا يعاب بما يلقيه ولا يعتد بما يبديه لقصور فهمه وتحقق كذبه ، ووهمه ، وسيأتي آخر الكتاب أنه عليه السلام ، لعن الحكم وما يخرج من صلبه ، ووصفهم بأنهم ذو مكر وخديعة . ثم حدث ذلك ، كله إلا الصالحين منهم ، وقليل ما هم ، فهذا صريح فيما قلناه أن المراد ببني أمية من ذينك الحديثين أكثرهم ، فتأمل ، ولا تغفل عنه لتنجو من سفاسف الملحدين وشقائق المعاندين .

تنبيه : صرح أئمتنا وغيرهم في الأصول ، بأنه يجب الإمساك عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ، فلا يشكل ذلك على ما قدمته كما هو واضح من تفرق الخلف والسلف ، وذكرهم جميع ما وقع بينهم وبيان ما صح بينهم ، مما لم يصح والكلام على معاني ما وقع لهم في فتنهم ، وحروبهم مما ظواهره مشكلة ، واستنباطهم أحكام البغاة وغيرهم مما وقع بينهم ، وقد مر عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : أخذت أحكام البغاة والخوارج من مقاتلة علي لأهل الحمل وصفين وللخوارج ، وكذا غير الشافعي رضي الله عنهم ، وقد ذكر أئمتنا من الأصوليين وغيرهم شبه المبتدعة التي أخذوها تارة عن كذبهم على علي وأصحابه ، وتارة عن بقية

الصحابة ، ثم ردوها عن آخرها ، حتى لم يبق لهم شبهة يستندون إليها ،
 ولا حجة يعتمدون عليها ، وبين أئمتنا المحدثون أن كثيراً مما نقل عنهم ،
 إما كذب وإما في سنده علة أو علل ، كما أشرت إلى كثير من ذلك في
 هذا الكتاب بقولي رجاله ثقات أو رجال الصحيح ، أو فيهم ضعيف أو
 مجهول أو إرسال أو وقف ، أو نحو ذلك مما رأيته وسترى بقيته ، إنما
 المراد أنه لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً مما وقع بينهم يستدل به على بعض
 نقص من وقع له ذلك ، والطعن في ولايته الصحيحة ، أو ليغري العوام
 على سبهم وتلبهم ونحو ذلك من المفاصد ، ولم يقع ذلك إلا للمبتدعة ،
 وبعض جهلة النقلة الذين ينقلون كل ما رأوه ويتركونه على ظاهره ،
 غير طاعنين في سنده ، ولا مشيرين لتأويله ، وهذا شديد التحريم . لما فيه
 من الفساد العظيم ، وهو إغراء العامة ، ومن في حكمهم على تنقيص
 أصحاب رسول الله ﷺ الذين لم يقم الدين إلا بنقلهم إلينا كتاب الله ،
 وما سمعوه وشاهدوه من نبيه من سنته الغراء الواضحة البيضاء ، وما بينوه
 لنا من الأحكام التي لا يحيط بها سواهم ، لتمييزهم بالبرهان والعيان ،
 فرضي الله عنهم وأرضاهم ، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير جزاء ،
 وبالجملة أما ذكره لبيان الحق فيه على مقتضى الواقع بحسب ما قضت به
 الأدلة وإجرائه على قواعد أهل السنة فهو من أكد الواجبات ، وأجل
 الطلبات لأنه يعلم به نزاهتهم وبراءتهم ، كيف وكلهم على هدى من
 ربهم ، لأن ما صدر منهم لم يكن إلا عن اجتهاد ، وقد بين الصادق ﷺ
 أن من أجتهد وأصاب فله أجران ، وفي رواية فله عشرة أجور ، ومن
 اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، فمخطئهم كمصيبهم في أصل الثواب ،
 وتحري الصواب ، لأن تأويل المؤلفين منهم غير قطعي البطلان بل ربما
 كان واضح البرهان ، ولهذا أوجب الله ورسوله على الكافة المبالغة في
 تعظيمهم وإجلالهم والثناء عليهم ومعرفة آثارهم الحميدة في الاسلام ،
 وإعطاء كل منهم ما تقتضيه مرتبته وتشهد به خصوصيته ، ويقضي به
 على غيره منقبته ، مما بينه مشرفهم بأقواله فيهم وأفعاله معهم إذ لا يحيط
 بمراتبهم كغيرهم على ما هي عليه عند الله أحد سواه . لما أن ذلك من
 العلوم التي أتخف بها أمته إلى يوم تلقاه ، فعليك باتباع ما قررناه واعتقاد

ما حررناه ، فإن فيه إدحاضاً للمبتدعين وإخماداً للمعاندين وتعليماً للجاهلين وإرشاداً للمتعلمين .

تنبيه : إن قلت جاء أن علياً كرم الله وجهه قال : يؤتى بي وبمعاوية يوم القيامة فنختصم عند ذي العرش ، فأينا أفلح أفلح أصحابه ، وهذا ينافي ما تقرر من أن كلا منهما مأجور لا إثم عليه ولا ذنب ، قلت لا ينفيه .

وأما أولاً : فلأن سنده منقطع ، فلا حجة فيه .

وأما ثانياً : فالمراد بغرض صحة ذلك عن علي ، فأينا بان أن ما فعله هو الحق في نفس الأمر أفلح أصحابه ، أي ضوعفت أجورهم ، وإطلاق الفلاح على تضاعف الأجور شائع سائع .

الثالث : في الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمار بن ياسر ^(١) : « تقتلك الفئة الباغية » ، فقاتل عسكر معاوية حتى قتله ، فهذا إخبار من الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أن معاوية باغ على علي ، وأن علياً هو الخليفة الحق ، وجوابه أن غاية ما يدل عليه هذا الحديث ، أن معاوية وأصحابه بغاة ، وقد مر أن ذلك لا نقص فيه ، وأنهم مع ذلك مأجورون غير مأزورين بنص قوله عليه الصلاة والسلام : إن المجتهد إذا اجتهد وأخطأ فله أجر ، ومر مستوفى مبسوطاً أن معاوية مجتهد أي مجتهد ، وقد أول هذا الحديث بما لا يقطع ببطلانه ، كما هو شرط الباغي الذي لا يفسق ، ولا يؤثم ، وقد جاء تأويله من طرق كثيرة ، منها ما جاء بسند رجاله ثقات أن علياً كرم الله وجهه يوم صفين كان يدخل عسكرهم ، فيرجع وقد خضب سيفه دمًا ، ويقول لأصحابه : أعذروني أعذروني ، وكان

(١) هو عمار بن ياسر بن عامر الكناني - أبو اليقظان - صحابي جليل ، من الشجعان ذوي الرأي . هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرًا ، وأحدًا ، والخندق ، وبيعة الرضوان . كان النبي صلى الله عليه وسلم يلقبه « الطيب المطيب » . وفي الحديث : ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أَرْضَهُما . وهو أول من بنى مسجدًا في الإسلام (بناء في المدينة وسماه قباء) ولاء عمر ابن الخطاب الكوفة مدة من الزمن . له (٦٢) حديثاً .
انظر : المحبر (٢٨٩ و ٢٩٦) . الطبري (٦ : ٢١) حلية الأولياء (١ : ١٣٩) .

عمار علماً لأصحاب محمد ﷺ ، لا يسلك وادياً من أودية صفين إلا تبعوه ، ثم حرض عمار هاشم بن عتبة بن أبي وقاص ، وذكر له الخور العين ، وأن حزبهم الذي هو حزب علي في الجنة مع محمد وحزبه في الرفيق الأعلى ، فقاتلا حتى قتلا ، فقال عبد الله بن عمرو لأبيه : قد قتلنا هذا الرجل ، وقد قال فيه رسول الله ﷺ ما قال ، فقال : وأي رجل ؟ قال عمار : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم بناء المسجد ونحن نحمل لبنة لبنة ، وعمار يحمل لبنتين لبنتين ؟ فمر على رسول الله ﷺ فقال له : يا أبا اليقظان تحمل لبنتين ؟ وأنت ناقه من مرض ، أما إنه ستقتلك الفئة الباغية ، وأنت من أهل الجنة ، فقال عمرو نعم ، ثم قال عمرو ذلك لمعاوية ، فقال له أسكت . أنحن قتلناه ، إنما قتله من جاءوا به ، فألقوه بين رماحنا ، فصار من عسكر معاوية ؛ إنما قتل عماراً من جاء به ، وفي رواية عند أحمد وغيره . أنه ﷺ جعل ينفض التراب عن عمار ، ويقول له : « تحمل لبنتين وأنت ناقه أما إنه ستقتلك الفئة الباغية » ، وجاء أيضاً بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً فثقة أنه لما قتل عمار . قيل لعمرو الحديث ، فذكره لمعاوية ، فقال له : دحضت من قولك إنما قتله علي وأصحابه جاءوا به حين قتلوه فألقوه بين رماحنا أو قال بين سيوفنا . وبسند فيه لين أن خزيمة بن ثابت لم يزل كافاً سلاحه حتى قتل عمار بصفين ، فسل سيفه وذكر الحديث ، ثم قاتل عسكر معاوية حتى قتل ، وبسند رجاله رجال الصحيح ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : لم أس على شيء إلا أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي رضي الله عنه ، وبسند رجاله ثقات أن عماراً حلف أن قوم معاوية لو قاتلوا قوم علي حتى بلغوا بهم شعفات هجر لما شكوا أن علياً إمامهم على الحق وضده على الباطل . وبسند رجاله رجال الصحيح أن عماراً يوم صفين طلب شربة من لبن ، وأخبر أنه ﷺ أخبره أن آخر شربة من الدنيا يشربها شربة لبن فأتى بها فشربها ، ثم تقدم فقتل ، ولما نظر راية معاوية قال : قاتلت صاحب هذه الراية مع رسول الله ﷺ ، أي قبل إسلامه . وبسند رجاله ثقات أن رجلين اختصما في قتل عمار عند معاوية لأجل سلبه . وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما حاضر ، فقال عبد الله لهما : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

تقتله الفئة الباغية ، فأذكر كل منهما أنه قتله ، فقال له معاوية ، فما بالك معنا ؟ فقال : إن أبي شكاني إلى رسول الله ﷺ فقال : أطع أباك ما دام حياً ولا تعصه ، فأنا معكم ولست أقاتل ، وفي رواية سندها صحيح أن معاوية قال لعمرو ألا تكف عنا مجنونك ، فما له معنا ؟ فقال عبد الله ما ذكر . وفي رواية عند أبي يعلى أن عمرأ لما ذكر الحديث لمعاوية ، فقال معاوية له : أعندك بالله الثلث في الثلث أنت ! أنحن قتلناه ، إنما قتله من جاء به ، وبسند رجاله ثقات أن رجلين اختصما عند عمرو فروى لهما الحديث ، ف قيل له ، كيف تقاتل علياً ؟ فقال : إنما قال النبي ﷺ : قاتله وسأله في النار . وجاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ، فإنه سيء الحفظ ، وقد يحسن حديثه . أن علياً كرم الله وجهه أكثر يوم صفين من ذكر الله سبحانه وتعالى ، وصدق الله ورسوله ، فسئل أعهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً في ذلك . فأعرض ، فألح عليه ، فحلف بالله لم يعهد إليه إلا ما عهده للناس ، قال ، ولكن الناس قد وقعوا في عثمان ، فكان غيري فيه أسوأ حالا وفعلا مني ، ثم رأيت أني أحقهم لهذا الأمر ، فوثبت عليه فالله أعلم ، أصبنا أم أخطأنا ، فتأمل قول علي هذا الذي صح عنه ، وهو فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا مع علمه بحديث عمار : تقتله الفئة الباغية ، تجده كرم الله وجهه مصرحاً مع علمه بأن معاوية وعسكره بغاة عليه يجاوز وقوع الخطأ منه في وثوبه على ذلك الأمر الذي هو الخلافة ، وبأن تأويل معاوية السابق ليس بقطعي البطلان ، بل يحتمل أنه الحق وإلا لم يقل علي ذلك ، فإن قلت قول علي ذلك إنما هو من باب التواضع ، واعتراف الكامل بما ليس فيه إظهار لذاته وافتقار لربه قلت : قولك إنما هو الخ مجرد دعوى لا دليل عليها ، والصواب أن هذا محتمل ، كما أن قوله ذلك لتجوز حقيقة تأويل معاوية محتمل أيضاً ، فلما أمكنت حقيقة كل من الاحتمالين ، ولم يقطع ببطلان أحدهما عذر كل من علي ومعاوية ، كما يصرح به قول علي السابق : قتلاي وقتلي معاوية في الجنة ^(١) لكن لما كان الدليل الظاهر مع علي كان هو الإمام الحق ومعاوية باغياً عليه ، وإن كان معذوراً ، فتأمل هذا المحل واعتن بحفظه وتحقيقه ، فإنه يذهب

(١) رواه الطبراني . وقال الهيثمي ، رجاله وثقوا ، وفي بعضهم خلاف .

عنك شكوكاً كثيرة وتخيلات شهيرة أوجبت لكثيرين الخطأ والضلال ، والانحراف عن جادة الصواب والكمال . فإن قلت يقوى تأويل معاوية أنه عليه السلام أمر عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بمطاوعة أبيه في كل ما يأمره به مع علمه عليه السلام بأن أباه سيكون مع معاوية ، وأنه سيأمره بالقتال مع معاوية ، لأنه عليه السلام أطلعته ربه على ما يقع في أمته بعده ، وبين له جميع ^{١٦٩} ذلك مما يقع بعده من أصحابه ، كما دلت عليه الأحاديث ، فهذا يقوى ما عليه معاوية كما تقرر ، قلت : نذكر حديث عبد الله ، ثم نتكلم عليه ، وهو أنه عليه السلام دخل على أم عبد الله ، فلم يجده ، فسألها عنه ، فأخبرته أنه يصوم فلا يفطر ويسهر ولا ينام ، ولا يأكل اللحم ولا يؤتي أهله حقهم ، فأمرها أن تحبسه إذا جاء ثم خرج ، ثم رجع وقد جاء فرد عليه ذلك كله بأنه خلاف السنة ، وأمره بأن يصوم ويفطر ويقوم وينام ويأكل اللحم ، ويؤتي أهله حقهم ثم قال : كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس ، قد ضيعت عهودهم ومواثيقهم ، وكانوا هكذا وخالف بين أصابعه ، قال : فما تأمرني به حينئذ ، قال : تأخذ بما تعرف وتدع ما تنكر وتعمل بخاصة يقينك وتدع الناس وعوام أمورهم . ثم أخذ بيده وأقبل يمشي به حتى وضع يده في يد أبيه ، فقال : أطع أباك ، فلما كان يوم صفين قال له أبوه أخرج فقاتل ؟ فقال : يا أبتاه تأمرني أن أخرج فأقاتل ، وقد سمعت ما سمعت يوم يعهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعهد . قال : أنشدك بالله : ألم يكن آخر ما عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخذ بيدك ، فوضعها في يدي ، ثم قال أطع أباك ؟ قال : بلى . قال : فإني أعزم عليك أن تخرج ، فتقاتل مع معاوية ، فخرج متقلداً السيف . هذا حاصل حديث عبد الله ، وفي سنده مختلف فيه : فابن حبان وثقه ، وأبو حاتم وغيره ضعفه ، ولا شك أن أبا حاتم أحفظ من ابن حبان ، بل ابن حبان معروف بالتساهل في التوثيق ، فضعف الاستدلال بهذا الحديث ، وبتسليمه ، فطواعية عبد الله لأمر أبيه إنما هو من حيث كون معاوية هو الإمام الحق . غاية ما فيه أنه يدل على أن أمر عمرو لابنه ليس متعدياً به فوجبت طاعته . ووجه عدم تعديه أنه مجتهد وهو عن قضاء اجتهاده بأن معاوية على الحق . وهو الذي دل عليه الحديث غير ما ادعاه السائل .

أن أمره عليه السلام لعبد الله بمطوعة أبيه . يشمل مطاوعته له في أمره له بالقتال مع معاوية ، فيدل ذلك على حقيقة ما عليه معاوية . ووجه عدم دلالة الحديث على هذا الأخير . ما تقرر أن الذي دل عليه هذا الحديث أنه يجب على عبد الله مطاوعة أبيه فيما لم يتعد به . وأن أمره له بالخروج مع معاوية لا تعدي منه به . بمقتضى ما دل عليه اجتهاده . ولا دلالة في الحديث لأمر زائد على هذا بوجه من الوجوه فتأمل .

الرابع : قوله عليه السلام في عمار : إنه يدعوهم إلى الجنة وهم يدعونه إلى النار ، وبالضرورة أن الذين دعاهم عمار إلى ذلك ، هم فئة معاوية ، فحكمه عليه السلام بأنهم يدعونه إلى النار ، صريح في أنهم على الضلال . وجوابه أن ذلك إنما يتم لو صح الحديث ، ولم يمكن تأويله ، أما إذا لم يصح فلا يستدل به ، والأمر كذلك ، فإن في سنده ضعيفاً ، يسقط الاستدلال به ، وتوثيق ابن حبان لا يقاوم تضعيف من عداه له ، لا سيما وهو — أعني ابن حبان — معروف عندهم بالتساهل في التوثيق ، سلمنا صحته ، فالداعون له إلى النار ، وهو القتال مع معاوية ، يحمل على أخلاط من فيه مع معاوية ، وليسوا مجتهدين ، فقولهم من أترك علياً وقاتل مع معاوية ، غير جائز لهم ، فهو نار لأنه يجز إليها فتأمل ؟ .

الخامس : خروجه على علي كرم الله وجهه ومحاربتة له ؛ مع أنه الإمام الحق بإجماع أهل الحل والعقد ، والأفضل الأعدل الأعلم ، بنص الحديث الحسن لكثرة طرقه خلافاً لمن زعم وضعه ولمن زعم صحته ولمن أطلق حسنه : أنا مدينة العلم وعلي بابها ، قال الأئمة الحفاظ لم يرد لأحد من الصحابة رضي الله عنهم من الفضائل والمناقب والمزايا ما ورد لعلي كرم الله وجهه ، وسببه أنه رضي الله عنه وكرم وجهه لما استخلف كثرت أعداؤه ، وساوره المتقولون عليه ، فأظهروا له معائب ومثالب زوراً وبهتاناً وإلحاداً وعدواناً ، وورث ذلك من تبعهم على ضلالتهم ، فلما رأى الحفاظ ذلك نصبوا نفوسهم لبيان الباطل من ذلك ، وإظهار ما يرد ما ورد عندهم في حقه ، فبادر كل أحد إلى بث جميع ما عنده من فضائله ومناقبه ، والجواب أن ذلك لا يكون قادحاً في معاوية إلا لو فعله من غير تأويل محتمل ، وقد تقرر المرة بعد المرة أنه لتأويل محتمل ، بنص كلام

علي كرم الله وجهه ، وأنه من أهل الاجتهاد ، وغايته أنه مجتهد ومخطيء وهو مأجور غير مأزور ، على أن تخصص معاوية بهذا تحكم غير مرضي لأنه لم ينفرد به ، بل وافقه عليه جماعات من أجراء الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، كما يعلم من السير والتواريخ ، وسبقه إلى مقاتلة علي من هو أجل من معاوية . كعائشة والزبير وطلحة ، ومن كان معهم من الصحابة ، فقاتلوا علياً يوم الحمل ، حتى قتل طلحة ، وولي الزبير ثم قتل ، وتأويلهم من كون علي منع ورثة عثمان من قتل قاتليه ، وهو تأويل معاوية بعينه ، فكما أن أولئك الصحابة الأجلاء استباحوا قتال علي رضي الله عنه بهذا التأويل ، فكذلك معاوية رضي الله عنه ، وأصحابه استباحوا قتاله ، يعني بهذا التأويل ، ومع استباحتهم لقتال علي اعتذر علي عنهم نظراً لتأويلهم الغير القطعي البطلان ، فقال : إخواننا بغوا علينا . أخرجه ابن أبي شيبة بسنده ولفظه أن علياً كرم الله وجهه سئل يوم الحمل عن أهل الحمل المقاتلين له : أمشركون هم ؟ فقال : من الشرك فروا . قيل : أمانفون هم ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً . قيل : فما هم ؟ قال : إخواننا بغوا علينا فسماهم إخوانه ، فدل على إبقاء إسلامهم ، بل كمالهم وأنهم معذرون في مقاتلتهم له ، وقد قال علي لطلحة والزبير يوم الحمل ألا تبايعاني ، فقالا : تطلب دم عثمان ؟ فقال : ليس عندي دم عثمان ، وروى عبد الرازق عن الزهري أنه قال : وقعت الفتنة فاجتمعت الصحابة وهم متوافرون ، وفيهم كثيرون ممن شهد بدرًا ، على أن كل دم أريق بتأويل القرآن ، فهو هدر ، وكلما أتلّف بتأويل القرآن فلا ضمان فيه ، وكل فرج استحّل بتأويل القرآن فلا حل فيه ، وما كان موجوداً بعينه يرد على صاحبه . وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي أن علياً كرم الله وجهه قال لأصحابه يوم الحمل : لا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ؛ وفي رواية أنه أمر مناديه ينادي ، لا يتبع مدبر ولا يذفف على جريح ولا يطلق أسير ؛ ومن أغلق باباً آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ؛ وفي أخرى ولا يقتل مقبل إلا إن صال ولم يمكن دفعه إلا بقتله ، ولا مدبر ، ولا يستحل فرج ، ولا يفتح باب ، ولا يستحل مال .

وأخرج ابن منيع والحرث بن أبي أسامة والبزار والحاكم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : هل تدري حكم الله فيمن بقي من هذه الأمة ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ؟ قال : لا يجهز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها ، ولا يطلب هاربها ، ولا يكتم فيثها ؛

وأخرج أحمد والنسائي والطبراني والبيهقي أن ابن عباس رضي الله عنهما قال للخوارج الحرورية الذين خرجوا على علي لأموار رموه بها ، منها : أنه يوم الجمل لم يسب ولم يغنم : وأما قولكم إنه قتل ولم يسب ولم يغنم أتسبون أمكم — أي عائشة — فإنها القائمة بوقعة الجمل والداعية إليها ، أم تستحلوا منها ما يستحل من غيرها ؟ لأن فعلتم لقد كفرتم ، وإن قلتم ليست أمنا فقد كفرتم ، قال الله تعالى : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم ، وأنتم بين ضالالتين فإختاروا أيهما شئتم ؛ فتأمل أيها الموفق حكم رسول الله ﷺ على البغاة ، وحكم علي على مقاتليه ، وحكم ابن عباس رضي الله عنهما على من ذكر ، تعلم أن ذلك كله صريح لا يقبل تأويلاً في إسلام أولئك المقاتلين لعلي غير الخوارج ، وأنهم باقون على كمالهم ، وأنهم معذورون في اجتهادهم الحامل لهم على قتال علي ، وأنهم كانوا مخطئين فيه ، ولو اقتضى قتالهم هذا إثماً عليهم ، ونقصاً في رتبهم لعاقبهم علي عليه بعد انقضاء القتال ، وليس الأمر كذلك ، بل لم يتعرض بعد القتال لأحد من مقاتليه بوجه من الوجوه ، بل قابلهم بغاية الحلم والإحسان ونهاية السلم والأمتنان .

ومما يصرح أيضاً بمدح معاوية ، الحديث الصحيح الآتي في القواعد عن علي في صفة الخوارج ، فإن فيه تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، فهذا مثبت لطائفة معاوية قرباً إلى الحق ، فإنهم غير ملومين على قتالهم لعلي ، وإن كانوا بغاة عليه ، نظراً لاجتهادهم وتأويلهم ، وذلك صريح في الاعتداد منهم بكل هذين ، على أنه يأتي ، ثم إن الحسن رضي الله عنه لما نزل لمعاوية رضي الله عنه ، لم يكن له هم إلا الخوارج ، فله حظ من قوله ، تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، لكن هذا إنما حصل له بعد قتل علي

ونزول الحسن له ، ولا شك حينئذ أنه الإمام الحق من غير مدافع ولا مشارك .

وأما تكفير طائفة من الرافضة لكل من قاتله ، فأولئك كالأنعام ، بل هم أضل سبيلاً ، فلا يتأهلون لخطاب ، ولا يوجه إليهم جواب ، لأنهم معاندون ، وعن الحق ناكثون ، بل أشبهوا كفار قريش في العناد والبهتان ، حتى لم تنفع فيهم معجزة ولا قرآن ، وإنما النافع لهم القتل والجللاء عن الأوطان كيف وهم لا يرجعون للدليل ، وشفاء العليل منهم كالمستحيل .

وقد صح في الأحاديث الكثيرة أنه ﷺ قال بحضرة الجهم إظهاراً لمنقبة ولده الحسن رضي الله عنه وعن أهل بيته ، إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ، وهما : فئة الحسن وأبيه ، وفئة معاوية ، فحكم ﷺ على كل من الفئتين بالإسلام . وذلك صريح في بقاءهم أجمعين على كما لهم ، وأنهم معذورون فيما صدر عنهم وإن كان الإمام الحق هو علي كرم الله وجهه ، وأهل الجمل وصفين استندوا في مقاتلته إلى ما توهموه من منعه لقتلة عثمان رضي الله عنه ، وهو بريء من ذلك ، حاشاه الله عنه ، ومع ذلك عذرهم لعلمه بأنهم أئمة فقهاء ، وبقوله ﷺ : إذا اجتهد الحاكم . وأصاب ، فله أجران ، وإذا اجتهد وأخطأ ، فله أجر واحد ، فعلي رضي الله عنه مجتهد مصيب ، فله أجران ، بل عشرة أجزور كما في رواية . ومقاتلوه كعائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص ، ومن تبعهم من الصحابة الكثيرين من أهل بدر وغيرهم مجتهدون غير مصيبين ، فلهم أجر واحد وهم بغاة على علي ، لكن البغي ليس اسم ذم كما مر المرة بعد المرة ، ومن ثم قال الشافعي رحمه الله : تلقيت أحكام البغاة من مقاتلة على الخارجين عليه في حال الحرب وبعده معاوية وغيره فسماهم بغاة ، وليس ذلك تنقيصاً لهم لما علمت أن لهم تأويلاً أي تأويل ، وأنهم بسببه معذورون ، وأي معذورين لأن المجتهد ملجأ إلى العمل بما ظهر له من الدليل لا يمكنه التخلف عنه أصلاً كما مر مبسوطاً ، ولأجل ذلك أثيب ، وإن أخطأ كما عليه أجماع من يعتد به ،

فإن قلت جاء في الأحاديث الكثيرة كما مر بيانها أن عماراً تقتله الفئة الباغية وقتلوه من فئة معاوية ، فلزم أنهم الفئة الباغية ، قلنا نحن لا ننكر ذلك كما قررناه وبيناه مع بيان أنهم مؤولون وأن البغاة المجتهدين الذين لهم تأويل غير قطعي البطلان لا خرج عليهم بل هم مأجورون يثابون وإن كان تأويلهم فاسد ، أو مر أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما استدل على أبيه ، ومعاوية رضي الله عنهما بهذا الحديث لما أمره أبوه بالمقاتلة معه . قال عمرو لمعاوية ألا ترى ما يقول ابن أخيك ، وذكر له الحديث ، فبادر له معاوية إلى تأويله . فقال : وهل قتله إلا من خرج به لأنه تسبب في قتله بإخراجه معه ، وأخرج لفظ الحديث عن حقيقته إلى مجازه . لما قام عنده من القرائن المقتضية لذلك ، فهو تأويل يمكن على المجتهد أن يقول به لما قام عنده من القرائن الصارفة له عن حقيقته إلى مجازه ، وأن كان الحق أن الحديث ظاهر ، بل صريح في أن قاتله إنما هو من باشر قتله ، وأقرب من تأويل معاوية هذا تأويل عمرو بن العاص فإنه جاء في رواية أن قاتل عمار في النار ، فالفئة الباغية محمولة على مباشر قتله والمعين عليه ، والحكم على قاتله ومعينه بذلك لا يقتضي الحكم على جميع الفئة به للفرق الواضح فانهم مجتهدون مؤولون وقتلوه ومعينه ليسا مجتهدين فلا ينظر لتأويلهما . وقد مر أن مدعي قتله تخاصما ، وأن عبد الله بن عمرو روى لهما الحديث فأنكر كل أنه قتله ، ولما توقف عبد الله هذا لكونه من فقهاء الصحابة وزهادهم وعبادهم في تأويل معاوية وتأويل أبيه المذكورين ، جاهر معاوية بالحديث ، وأشار إليه إلى أن فئته هي الفئة الباغية . فقال له معاوية : فما بالك معنا ؟ قال : إني معكم ، ولست أقاتل ، إن أبي شكاني إلى رسول الله ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ : أطع أباك ما دام حياً ولا تعصه . فأنا معكم ولست أقاتل ، ومر الكلام على ذلك مستوفي ، ومن تأمل دقة نظر معاوية وعمرو علم أنهم لم تصدر منهم تلك الأفعال والحروب إلا بعد مزيد التحري والبحث ، لكن بالنسبة لما ظهر لهم فلذلك عذرهم فيما فعلوه من تلك الحروب أئمة المسلمين سلفاً وخلفاً لأن علياً ومن معه عذرهم أيضاً ، وحيث فلا مساغ لأحد من المسلمين في الاعتراض على أحد من الفئتين ، بل الواجب على كل مسلم أن يعتقد أن علياً هو الإمام الحق

وأن مقاتليه بغاة عليه ، وأن كلاً من الفئتين معذور مثاب مأجور ، ومن تشكك في شيء من ذلك فهو ضال جاهل أو معاند فلا يلتفت إليه ولا يعول عليه .

ومما يفصح لك عذر معاوية أنه روى عن النبي ﷺ أنه قال : كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا رجل يموت كافراً أو يقتل مؤمناً متعمداً . فلولا أن عند معاوية أن المراد قتله بغير حق وأنه قتل من قتل بحق ، لم يسمح بمقاتلة المؤمنين مع علمه بهذا الحديث الذي لا يرويه ويخالفه إلا جاهل مغرور . وحاشا معاوية صاحب رسول الله ﷺ وصهره وكتابه وأمين وحيه والمدعو له على لسان النبي ﷺ بكونه هادياً مهدياً ، وبأن الله يعلمه الكتاب والحساب وبقية العذاب ، والمتفق على كونه عالماً فقيهاً مجتهداً ، أن يكون جاهلاً أو مغروراً ، فإن قلت في هذا الحديث دليل للمعتزلة والخوارج قبحهم الله تعالى على أن الكبيرة لا تغفر ، فإذا مات فاعلها ولم يتب كان من أهل النار المخلدين فيها أبداً ، قلت : لا دليل لهم فيه أبداً ، لقوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، لوجوب حملها على المستحل ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِينٌ مِنْكُمْ لَقَدْ أُفْتِيَ بِهِ مِنْكُمْ بِمَا هُمْ يُعْذِرُونَ ﴾ ، وهو مخصص أيضاً بقوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِينٌ مِنْكُمْ لَقَدْ أُفْتِيَ بِهِ مِنْكُمْ بِمَا هُمْ يُعْذِرُونَ ﴾ ، والحاصل أن هذا ، أعني ويغفر ما دون ذلك ، مبين فيقضى به على المجمل ، وهو هذا الحديث وآية القتل ، وعلى العام وهو يغفر الذنوب جميعاً ، وقد ضل في هذا المقام فرق من فرق الضلالة القائلون بأن مرتكب الكبيرة إذا مات بلا توبة يخلد ، وهؤلاء المعتزلة والخوارج ، والفرق بينهما ، إنما هو من حديث إن الميت مؤمناً فاسقاً ، هل هو كافر أو لا مؤمن ولا كافر . فالخوارج على الأول ، والمعتزلة على الثاني ، والقائلون بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهؤلاء هم المرجئة ، و متمسكهم « يغفر الذنوب جميعاً » ولا متمسك لهم فيه ، لما تقرر من الآية الأخرى ، ومما هو معلوم من السنة بل والإجماع ، والتواتر المعنوي . أنه لا بد من دخول طائفة من عصاة هذه الأمة النار . ثم تقع فيهم شفاعة نبينا ﷺ فيخرجون ويدخلون الجنة .

السادس : جاء في غير حديث أن علياً كرم الله وجهه قال : لقد عهد إلى رسول الله ﷺ في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين ، فهذه الأوصاف الثلاثة في معاوية وأصحابه ، وهذا قادح وأي قادح ، وجوابه أن الحديث يأتي بطرقه أول الفائدة المتعلقة بوقعة صفين مع بيان مخرجه وأنه ضعيف أو في حكمه ، وأنه بتقدير صحته مؤول ، فراجعه .

ومما يناسب هذا أن علياً كرم الله وجهه ، قاتل عائشة وطلحة والزبير وأصحابهم الكثيرين الذين أكثرهم صحابة . وقاتل الخوارج وقاتل معاوية وأصحابه . فحمل الحديث على معاوية فقط تحكم غير مرضي ، بل يصح حمله على جميع من قاتل علياً . وتؤول تلك الألفاظ كما أنقله في أول تلك الفائدة فتأمل ذلك واستحضره ، فانه مهم .

تنبيه : استدل أهل السنة بمقاتلة علي لمن خالفوه من أهل الحمل والخوارج وأهل صفين مع كثرتهم ، وبإمساكه عن مقاتلة المباعين لأبي بكر والمستخلفين له مع عدم إحضارهم لعلي وعدم مشاورتهم له في ذلك مع أنه ابن عم رسول الله ﷺ ، وزوج بنته ، والمحبو منه بمزايا ومناقب لا توجد في غيره مع كونه الشجاع القرم والعالم الذي يلقي كل منهم إلى علمه السلم . والفائق لهم في ذلك والمتحمل عنهم مشقة القتال في أوعر المسالك . وبإمساكه أيضاً عن مقاتلة عمر المستخلف له أبو بكر ولم يستخلف علياً ، وعن مقاتلة أهل الشورى ، ثم ابن عوف المنحصر أمرها إليه باستخلافه عثمان ، على أنه لم يكن عنده علم ولا ظن بأنه ﷺ عهد له صريحاً ولا إيماء بالخلافة . وإلا لم يحز له عند أحد من المسلمين السكوت على ذلك لما يترتب عليه من المفاصد التي لا تتدارك ، لأنه إذا كان الخليفة بالنص ثم مكن غيره من الخلافة ، وكانت خلافة ذلك الغير باطلة وأحكامها كلها كذلك . فيكون إثم ذلك على علي كرم الله وجهه ، وحاشاه من ذلك . وزعم أنه إنما سكت ، لكونه كان مغلوباً على أمره . يبطله أنه كان يمكنه أن يعلمهم باللسان ليبرأ من آثام تبعة ذلك ، ولا يتوهم أحد أنه لو قال : عهد إلى رسول الله ﷺ بالخلافة ، فان أعطيتموني حقي وإلا صبرت أنه يحصل بسبب ذلك الكلام لوم من أحد من الصحابة بوجه . وإن كان أضعفهم فإذا

لم يقل ذلك كان سكوته عنه صريحاً في أنه لا عهدة عنده ولا وصايا إليه بشيء من أمور الخلافة . فبطل ادعاء كونه مغلوباً . ومما يبطله أيضاً أنه لو كان عنده عهد في ذلك وقام في طلبه لم يثبت في مقابلته أحد منهم . بل كان وحده أو مع قومه بني هاشم منه مع أكثرهم ومزيد شجاعته قادراً على أخذ حقه . وقتل من منعه كائناً ما كان . لا سيما وقد قال له أبو سفيان ابن حرب رئيس قريش : إن شئت لاملأنا عليها عليهم خيلاً ورجلاً فأغلظ عليه في الرد ، ولما اعتقد بعض أكابر الرافضة أنه الموصى له بالخلافة ، وأنه عالم بذلك ، ولم يجد له عذراً في تركه لطلبها ، ولا في مقاتلته عليها حتى ذهب — قاتله الله — إلى تكفير علي كرم الله وجهه زاعماً أنه ترك الحق مع قدرته عليه . قال الأئمة : وبما تقرر أن علياً لم يحتاج قط بأنه الوصي ، فعلم افتراء الشيعة وعظيم بهتانهم وكذبهم في زعمهم أنه الوصي بالنص المتواتر . ورووا في ذلك أحاديث كلها كذب وزور وبهتان اخترعوها من عند أنفسهم لترويج اعتقادهم الفاسد . فلا يحل روايتها ولا الإصغاء إليها . بل جاء في روايات ما هو ظاهر في خلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ، حتى على لسان علي كرم الله وجهه . من ذلك ما جاء عن علي بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً فلم يسم . أنه قال يوم الجمل إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا عهداً نأخذ به في إمارة ، ولكن شيء رأيناه من قبل أنفسنا ، ثم استخلف فأقام واستقام .

وفي رواية عن علي أيضاً رجالها ثقات . استخلف أبو بكر فعمل بعمل رسول الله ﷺ وسار بسيرته حتى قبضه الله . ثم استخلف عمر فعمل بعملهما وسار بسيرتهما حتى قبضه الله .

وفي رواية أخرى ، من طرق أحدها رجالها ثقات أن علياً قال : يا رسول الله من يؤمر بعدك ، قال : هو أن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً ، زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا تأخذه في الله لومة لائم . وإن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ لكم الطريق المستقيم . فتأمل هذا التردد منه ﷺ تجده صريحاً أي صريح في حقية الخلافة التي اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على

ترتيبها ، وأن من توقف في ذلك فضلاً عن أن يطعن فيه فإنما هو بمجرد خداعه وعناده ، وأن قوله : ولا أراكم فاعلين من غير اعتراض عليهم ، فيه إذن منه لهم في العمل بما أطبق عليه اجتهادهم ، على أن تقديم أبي بكر للصلاة بهم في أيام مرضه فيه أصرخ دليل كما أشار إليه على نفسه في روايات متعددة منه على تقديم أبي بكر على كل من الصحابة في الخلافة ، والأفضلية وغيرهما ، ولهذا ادعى جميع العلماء ان خلافته منصوب علىهما .

وفي رواية أخرى عن علي أيضاً ، لكن في سندها ضعف أنه عليه السلام بين لهم عذره في عدم استخلاف أحد بعينه بأنه خشي أن يعصوا خليفته فينزل عليهم العذاب ، وجاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً لم يسم أنه عليه السلام لما أسس مسجد المدينة جاء بحجر فوضعه ، ثم أبو بكر بحجر فوضعه ثم عمر بحجر فوضعه ، ثم عثمان كذلك ، فستل النبي عليه السلام فقال : هكذا أمر الخلافة من بعدي . وفي رواية سندها صحيح كما في اتحاف المهرة ، لما بنى النبي عليه السلام المسجد وضع حجراً ، ثم قال ليضع أبو بكر حجره إلى جنب حجري ، ثم ليضع عمر حجره إلى جنب حجر أبي بكر ، ثم ليضع عثمان حجره إلى جنب حجر عمر ، ثم قال هؤلاء الخلفاء من بعدي . وجاء في رواية لها طرق بعضها موضوع وبعضها رواته ثقات إلا واحداً . لكن وثقه ابن حبان وغيره بما حاصله أنه عليه السلام ذهب إلى بستان ووكل إنساناً بالباب ، فجاء أبو بكر ، فدق الباب ، فقال رسول الله عليه السلام : قم يا أنس افتح له وبشره بالجنة ، وبالخلافة من بعدي ففعل أنس ، فجاء عمر ، فقال له ذلك إلا أنه قال ، وبالخلافة من بعد أبي بكر ، فجاء عثمان ، فقال له ذلك ، إلا أنه قال : وبشره بالخلافة من بعد عمر وأنه مقتول . وجاء عن عمر بسند رجاله رجال الصحيح ، كنا نقول في عهد رسول الله عليه السلام : أبو بكر وعمر وعثمان يعني في الخلافة . وهو في الصحيح . وفي رواية ، قالوا : من أولى الناس بهذا الأمر ؟ فقال عليه السلام : أبو بكر ، فأعادوا فقال عمر ، فأعادوا ، فقال عثمان . لكن في سندها كذاب فلا يحتج بها . وفي أخرى في سندها الواقدي قال الحافظ الهيثمي . وفيه أيضاً من لا أعرفه ، أنه عليه السلام وعد حراش بن أمية فقال له إن لم أجذك يعني الموت ، قال : ائت أبا بكر . قال : فإن لم أجده ،

قال : ائت عمر . قال : فإن لم أجده . قال : ائت عثمان ، قال فإن لم أجده ، فسكت ، فأعاد مرتين أو ثلاثاً ، فسكت ، فقال في نفسه : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » . وجاء بسند قال الحافظ المذكور فيه من لم أعرفه أنه صلى الله عليه وسلم خط قبلة مسجد قباء بعنترته ، ثم وضع حجراً ، ثم أمر أبا بكر بوضع آخر بجانبه ، ثم عمر بوضع آخر بجانب حجر أبي بكر ، ثم عثمان بوضع حجر بجانبه ثم أشار إلى الناس أن يضع كل حجراً حيث أحب على ذلك الخط ، وجاء بسند رجاله ثقات إلا واحداً ، فاختلف فيه ، ولكن صححه الحاكم ، أن رجلاً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى في نومه ميزاناً نزلت من السماء ، فوزنت أبا بكر ، فرجحت ، ثم بعمر ، فرجح به : ثم بعثمان فرجح عثمان بعمر ، ثم رفع الميزان ، فقال صلى الله عليه وسلم خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك من يشاء ، وبسند رجاله موثقون إلا واحداً قال ابن عدي في حقه : لم أر له منكراً غير حديث واحد غير هذا ، أنه صلى الله عليه وسلم قال : يكون من بعدي اثنا عشر خليفة منهم أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلاً . وعمر يعيش حميداً ويموت شهيداً ، ثم قال : يا عثمان إن ألبسك الله قميصاً ، فأرادك الناس على خلعه فلا تخلعه فوالله لئن خلعته لا ترى الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط . وجاء بسند فيه انقطاع ، وضعيف لكن وثقه ابن حبان ، عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً ﴾ ، ذلك الحديث هو أنه صلى الله عليه وسلم أسر إلى حفصة أن أبا بكر يلي بعده وأن عمر يلي بعد أبي بكر . وبسند فيه ضعيف جداً . أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم إلى من يدفع إليه زكاته من بعده فقال : إلى أبي بكر . قال : ثم من ؟ قال : عمر . قال ثم من ؟ قال : عثمان . قال ثم من ؟ قال : انظروا لأنفسكم . وفي رواية بهذا السند . أن علياً أمر من يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن نحو ذلك فقال : أبو بكر ، ثم أمره فسأل ، فقال عمر ، ثم سأل ، فقال إذا مات عمر ، فإن استطعت أن تموت فمت . وصح أنه صلى الله عليه وسلم أخذ حصيات فسيحن ثم أعطاهن لأبي بكر فسيحن ، ثم لعمر فسيحن ، ثم لعثمان فسيحن ، ثم لعلي فخرسن . وجاء مطولاً ومختصراً باسنادين أحدهما رجاله ثقات . أن زيد بن حارثة مات فجأة ، وغطي بكساء ،

فسمعوا بين المغرب والعشاء صوتاً من تحت الكساء يستصعبه الناس .
ثم جر عن وجهه وصدره . فقال محمد رسول الله مدحه . أبو بكر خليفة
الله ومدحه عمر أمير المؤمنين ومدحه ، عثمان أمير المؤمنين ومدحه ،
وفي كل واحد . فقال لسانه صدق صدق . وجاء بسند قال الحافظ المذكور
فيه من لا أعرفه . قالت حفصة يا رسول الله إنك حين اعتلت قدمت
أبا بكر ، فقال لست أنا الذي أقدمه ، ولكن الله الذي قدمه . وجاء
بسند كالذي قبله أنه ﷺ قال : ائتوني بدواة وكشف أكتب لكم كتاباً
لا تضلوا بعده أبداً ، ثم ولانا قفاه ، ثم أقبل علينا ، فقال يأبى الله
والمؤمنون إلا أبا بكر . وجاء بسند ضعيف جداً . أنه ﷺ : رجع من
صلح بين الأنصار ، فوجد أبا بكر يصلي بالناس ، فصلى خلفه . وصح
على انقطاع فيه أنه قيل لأبي بكر : يا خليفة الله ، فقال : أنا خليفة
رسول الله وأنا راض به . وجاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً
فوثق . أنه ﷺ قال لعثمان : إن الله عز وجل مقمصك قميصاً ، فإن
أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه ، ولا كرامة . قالها مرتين أو ثلاثاً .
وجاء بسند فيه انقطاع وفيه رجل ضعفه الجمهور ووثقه غير واحد أن
عمر قال لل ستة التي جعل الأمر شورى بينهم : بايعوا لمن بايع له عبد
الرحمن بن عوف . فمن أبى فاضربوا عنقه . وبسند فيه ضعيف جداً
أنه قيل لابن عوف : كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً ، فاعتذر بأنه بدأ
بعلي ، فقال له أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ، وسيرة أبي بكر
وعمر ، فقال : فيما استطعت ، فعرضها على عثمان ، فقبلها ولم يشترط
فيما استطاع . وبسند رجاله ثقات إلا واحداً ، فحسن الحديث أن علياً
كرم الله وجهه مرض خارج المدينة فأشير عليه بدخولها لئلا يموت خارجها
فيعسر نقله إليها ، فقال : عهد إلي النبي ﷺ أن لا أموت حتى أوامر
ثم تخضب هذه - يعني لحيته - من هذه - يعني هامته - وكان كذلك
فقتله اللعين عبد الرحمن بن ملجم الخارجي . وبسند رجاله ثقات إلا
واحداً فمختلف فيه . أنه ﷺ قال : يا علي إن وليت أمراً من بعدي ،
فاخرج إلى نجران من جزيرة العرب . وبسند فيه كذاب أنه ﷺ قال : نعت
إلى نفسي ، فقال ابن مسعود استخلف قال من ؟ قال : أبا بكر فسكت ،

ثم كذلك في عمر ، ثم كذلك في علي لكنه حلف هنا لئن أطاعوه ليدخلن
الجنة أجمعين أكتعين .

السابع : جاء أن شداد بن أوس دخل على معاوية وعمره معه على
فراشه ، فجلس بينهما ، قال : أتدرون ما أجلسني بينكما ، إني سمعت
النبي ﷺ يقول : إذا رأيتموهما جميعاً ففرقوا بينهما ، فما اجتماعاً إلا
على غدر ، فأحبيت أن أفرق بينكما . وهذا فيه غاية الذم لمعاوية ، فما
جوابه ؟ أما الأول ، فالحديث لم يثبت لأن في سنده من قال الحافظ
الهيثمي فيه من لا أعرفه ، وأما ثانياً فكل من معاوية وعمره كان داهية
من دهاة العرب . فبفرض صحة الحديث أحب النبي ﷺ أن لا يجتمعا
فإن اجتماعهما ربما جر إلى أمر دنيوي فيه ضرر للغير ، كما أشار إليه
بالغدر . وهذا لا يقتضي ذماً لمعاوية فيما وقع منه من الاجتهاد في قتاله
لعلي كرم الله وجهه ، ويدل لذلك أنه ﷺ صح عنه ثناء ومدح لكل من
الرجلين فوجب تأويل هذا الحديث إن صح بنحو ما ذكرته ، ولم يصح
والحمد لله .

خاتمة : نسأل الله تعالى حسنها في ذكر أمور وفوائد مبددة لأكثرها
تعلق بما نحن بصدده . والحامل على ذكرها عدم وجودها مجموعة كما
هي هنا في الكتب المشهورة وغيرها، وإنما هي ملتقطة كأكثر ما قدمته من
كتب غير مشهورة ، لكنها جليلة جداً لكمال مؤلفيها ، وكونهم من
حفاظ السنة الذين يرجع اليهم في تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه ،
وبيان علله وما يتبع ذلك، مما لا يعرفه إلا المحدثون والأئمة الفقهاء المجتهدون.
وما وجدته فيها قد سبق ، فليس من المكرر المحض بل ذكره ثانياً لغرض
غير ما سبق يعرفه المتأمل من السياق تارة ، ومن المعنى الخارجي أخرى .
فلا تنكر شيئاً قبل تأمله ، على أن التكرار في مثل هذه الكتب غير معيب ،
وإنما يعاب في مثل الكتب المقصود منها الاختصار . فمن تلك الأمور
أن ذكر هذه المباحث السابقة واللاحقة لا ينافي ما أطبق عليه أئمة الأصول
وغيرهم أن يمسك عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم لما مر في معناه
مبسوطاً مستوفى فراجعه ، فإنه مهم جداً وبهذا يجاب عن قول الحافظ

النور الهيثمي لولا أن الإمام أحمد بن حنبل وبقيّة أصحاب المسانيد التي حكى عليها في كتابه مجمع الزوائد ، ذكروا ما كان بين أصحاب رسول الله ﷺ ، وأخرجوه في كتبهم مع كونهم حفاظ الإسلام ما ذكروها ، وقد علمت مما قدمته في معنى الإمساك عن ذلك ، أن عدم الإمساك إما أن يكون واجباً لا سيما مع ولوع العوام به ، ومع تأليف صدرت من بعض المحدثين كابن قتيبة مع جلالته القاضية بأنه كان ينبغي له أن لا يذكر تلك الظواهر ، فإن إلا أبي ذكرها فليبين جريانها على قواعد أهل السنة حتى لا يتمسك مبتدع أو جاهل بها ، فإنهم ذكروا في تلك التأليف كل ما وقع من صحيح وغيره ، وأبقوها على ظواهرها فأضرب بمن عدا أكابر علماء السنة ممن ليس له قدم راسخ في العلوم ، لاعتقاده تلك الظواهر المستلزمة لترتيبه آثارها عليها من نقص كثيرين من الصحابة وما يتبع ذلك مما يخل بكمال الإيمان ويوجب التماذي في الغي والبهتان ^(١) ، ومنها أنه يتعين عليك حتى لا يبقى في قلبك حزازة على صحابي قط أن تتأمل ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من الصفاء والإنصاف والمبالغة في تعظيم بعضهم لبعض ، وإن وقع بينهم ما وقع فهم كما قال الله تعالى : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين ﴾ ، ومما يدل لذلك ما صح أن سعد ابن أبي وقاص ، وخالد بن الوليد رضي الله عنهما كان بينهما شيء ، فأراد إنسان أن يذكر خالداً عند سعد ، فقال له : مه ، فإن ما بيننا لم يبلغ ديننا ، ومن هذا ما جاء بسند قال الحافظ المذكور الهيثمي فيه من لم أعرفهم . إن عثمان رضي الله عنه صلى بالناس ، ثم تنحى فاضطجع ومعه الدرة ، فأقبل علي

(١) قال ابن العربي في العواصم : ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل أو مبتدع محتال . فأما الجاهل فهو ابن قتيبة ، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب الإمامة والسياسة إن صح عنه جميع ما فيه . وكالمبرد في كتابه الأدبي . وأين عقله من عقل ثعلب الإمام المتقدم في أماليه فإنه ساقها بطريقة أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأمة . وأما المبتدع فالمسعودي . فإنه يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذلك ، أما البدعة فلا شك فيه . هذا وقد ذكر العلماء أن الإمامة والسياسة ليست لابن قتيبة لأنه يروى فيه عن عالمين كبيرين من نصر ، ولم يدخلها ولم يأخذ عنهما ، والمعروف عن المبرد أن ينزع إلى رأي الخوارج بشيء ، وأما المسعودي فهو من كبار الشيعة وله في نحلهم مؤلفات .

ومعه عصاه حتى وقف على رأسه ، فأخبر به عثمان ، فجلس ، فقال له اشتريت ضيعة آل فلان ، ولو وقف رسول الله ﷺ في مائها حق ، فجرى بينهما كلام كثير ، فجاء العباس ، ودخل بينهما ، ورفع عثمان على علي الدرة ، ورفع علي على عثمان العصا ، فجعل العباس يسكتهما ويقول لعلي ، أمير المؤمنين ، ويقول لعثمان ابن عمك ، فلم يزل حتى سكتا ، فلما كان من الغد رأهما الناس وكل واحد أخذ بيد صاحبه وهما يتحدثان ، فتأمل ما اشتملت عليه هذه القصة لتعلم نزاهة الصحابة رضي الله عنهم عن كل ما نسب إليهم المبتدعون ، وتقول به عليهم الوضعاء ، وانتقصهم بسببه المفترون . ومنها قضية قتل عثمان وهي عجيبة مبسوسة في كتب السير والتواريخ ، وفيها أشياء كثيرة لم تصح ، فلا تغتر بها ، وحاصل ما جاء في ذلك باختصار أن عثمان زور عليه الأمر بقتل محمد بن أبي بكر وجماعة آخرين . فاجتمعوا إليه لحصاره حتى قتلوه ، وأنه علم أنه مقتول لإخباره ﷺ له بذلك في روايات كثيرة ، ولم يعزل نفسه كما طلبوه منه ورضوا منه به ، لأنه ﷺ توعده عايه أنه إن فعله لا يرى الجنة بعدها أبداً . كما مر ويأتي ، وحاصل تلك القضية أنه جاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً فثقة ، أن عثمان بلغه أن وفد أهل مصر أقبلوا ، فتلقاهم في قرية له خارج المدينة ، ثم أقبلوا عليه وطلبوا منه أن يحضر المصحف فأحضره ، فلما انتهى القارئ إلى قوله عز وجل : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ (١) ، فقالوا له الحمى ، آله أذن لك أم على الله تفترون . فبين سبب نزول الآية . وأنه اقتدى في الحمى لا بل الصدقة بفعل عمر ثم سأله عن أشياء بعضها أجاب عنه ، وبعضها استغفر منه . ثم قال : ما تريدون ؟ قالوا : نريد أن لا يأخذ من هذا المال إلا المقاتلة والشيوخ من الصحابة ، فأجابهم لذلك وشرط عليهم أن لا يشقوا عصا ، ولا يفارقوا جماعة فرضوا وكتبوا بذلك كتاباً . ثم أقبلوا إلى المدينة فخطب عثمان ، وأثنى عليهم بأنه لم ير وفداً خيراً منهم ، ثم أخبر أهل المدينة أنه لا يعطي من مال بيت المال إلا من ذكر ، فغضب الناس . وقالوا : هذا مكر بني

(١) سورة يونس ، الآية : ٥٩ .

أمية . ثم رجع الوفد راضين . فلما كانوا ببعض الطريق إذ راكب يتعرض لهم ويسبهم ثم يفارقهم . ويعود إليهم ، وهكذا فأخذوه ، وقالوا إن لك لشأنًا ، فقال : رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ، ففتشوه فإذا معه كتاب على لسان عثمان عليه خاتمه إلى عامله بمصر أن يصلبهم أو يضرب أعناقهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، فرجعوا ، وقالوا : قد نقض العهد ، وأحل الله دمه ، فقدموا المدينة ، فأتوا عليًا ، فقالوا : ألم تر إلى عدو الله كتب فينا بكذا وكذا ، وأن الله تعالى قد أحل دمه ، قم معنا إليه ، فقال : لا والله لا أقوم معكم إليه ، قالوا : فلم كتبت إلينا ؟ قال : والله ما كتبت لكم كتاباً قط ، ثم خرج علي فترل قرية خارج المدينة ، فأتوا عثمان ، فقالوا : كتبت فينا بكذا وكذا ، وإن الله قد أحل دمك ، فقال إنما لكم عليّ شيثان أن تقيموا شاهدين أو أحلف لكم بالله ما كتبت ولا أرسلت ولا علمت ، وقد تعلمون أن الكتب قد تكتب على لسان الرجل ، وقد ينقش الخاتم ، قالوا : فوالله لقد أحل الله دمك بنقض العهد والميثاق ، فحينئذ حصروه في داره التي قرب المسجد المسمى بباب جبريل ، فأشرف يوماً وسلم عليهم ، فلم يسمع أن أحداً رد عليه ، وروى أبو يعلى ^(١) وغيره بإسناد رجاله ثقات إلا واحداً ، فمختلف فيه ، أنه لما حوَّص في موضع في الجنائر ، أشرف من الخوخة التي على مقام جبريل . فقال : أيها الناس أفيكم طلحة ، فسكتوا ، ثم أعلاه ، فقام طلحة ، فقال : ما كنت أرى أنك تسمع نداء آخر ثلاثاً ثم لا تجيبني ؟ أنشدك بالله يا طلحة أتذكر يوم كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ في موضع كذا ليس غيري وغيرك . قال : نعم ، فقال لك رسول الله ﷺ يا طلحة : إنه ليس من نبي إلا ومعه من أصحابه رفيق من أمته في الجنة ، وأن عثمان هذا بعينه رفيق في الجنة ، قال : اللهم نعم ، ثم انصرف وجاء عنه بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ، وهو ثقة أنه قال وهو يخطب . إننا والله قد صحبنا رسول الله ﷺ في السفر والحضر ، وكان يعود

(١) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي - أبو يعلى - . نعتة الذهبي بمحدث الموصلي له كتب منها : « المعجم » في الحديث . و « مستدان » كبير وصغير .

انظر : الرسالة المستطرفة ٥٣ . دول الإسلام (١ : ١٤٦) .

مرضانا ، ويشيع جناثرنا ، ويواسينا بالقليل والكثير ، وإن ناساً يعلمون به عسى أن يكون أحدهم رآه قط . وجاء عنه بسند رواه ثقات أنه قال لابن مسعود : هل أنت منته عما بلغني منك ، فاعتذر إليه بعض العذر ، فقال له ويحك إني قد سمعت ، أن رسول الله ﷺ قال : ستقتل أمتي أميري ، ومنبري يثب عليه ظالم له ، وإني أنا المقتول وليس عمر ، وإنما قتل عمر واحد وأنه يجتمع عليّ . وصح عنه إنه لما أكثر الناس الاعتراض عليه في إيثاره لبني أمية أقاربه دعا جمعاً من الصحابة ليصدقوه ، ثم أنشدهم بالله أن رسول الله ﷺ كان يؤثر قريشاً على سائر الناس ، ويؤثر بني هاشم على قريش . فسكتوا فقال : لو أن بيدي مفاتيح الجنة أعطيتها بني أمية حتى يدخلوا عن آخرهم . وأنه قال : إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في القيد فقيدوها ، وجاء من طرق أحدها ثقات ، أن المغيرة بن شعبة دخل عليه وهو محصور فخيره بين أن يخرج لقتالهم ، وقال له إن معك عدداً وقوة ، وإنك على الحق وهم على الباطل ، أو تخرج إلى مكة أو الشام ، فإنها مأمّن منهم ، فاعتذر عن المقاتلة بأنه لا يكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك الدماء ، وعن الخروج إلى مكة بأنه سمع رسول الله ﷺ يقول يلحد رجل من قريش بمكة يكون عليه نصف عذاب العالم ، فلن أكون أنا إياه ، وإلى الشام بأنه لا يفارق دار هجرته ومجاورة النبي ﷺ . وروى الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن النعمان بن بشير قال : مات رجل منا يقال له خارجة بن زيد ، فسجناه بثوب ، وقمت أصلي إذ سمعت صوتاً ، فأبصرت فإذا أنا به يتحرك ، فقال : أجلد القوم أوسطهم عند الله ، عمر أمير المؤمنين القوي في أمره القوي في أمر الله عز وجل . عثمان أمير المؤمنين العفيف المتعفف الذي يعفو عن ذنوب كثيرة ، خلت ليلتان وبقيت أربع ، واختلف الناس ، ولا نظام لهم . يا أيها الناس أقبلوا على إمامكم هذا واسمعوا وأطيعوا . هذا رسول الله ﷺ وأزواجه ، ثم قال : وما فعل زيد بن خارجة يعني أباه . ثم قال : أخذت بشر أريس ظلماً ، ثم هدأ الصوت ، وسألت طلحة أمه أن عثمان قد اشتد حصره فلم يجبها ، فأخرجت ثديها وقالت أسألك بما حملتك وأرضعتك إلا فعلت ، فأتى علياً فكلمه في ذلك ، قال الحافظ

السابق في هذا من لم أعرفهم ، والظاهر أنه ضعيف ، لأن علياً كرم الله وجهه لم يكن بالمدينة حين حصر عثمان ولا شهد قتله اه ، وقوله أن علياً الخ لا يوجب ضعف الحديث لأن الراوي لم يقل إن طلحة أتاه ، وهو بالمدينة بل يحتمل أن أمه لما أكدت عليه بما فعلته ، ركب لعلي إلى محله فاستأذنه ، ويحتمل أيضاً أن علياً وإن كان مقيماً خارج المدينة ، قد يدخلها بعض النهار ، ثم يرجع لمنزله خارجها ، وجاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ذكره ابن أبي حاتم ولم يخرج أحد ، أن عثمان أرسل إلى الأشتر فقال : ما يريد الناس مني ؟ قال : يخبرونك بين ثلاث ، إما أن تدع لهم أمرهم ليختاروا من شاءوا أو تقتص لهم من نفسك أو يقتلونك . فاعتذر بأنه لا يخلع سربالا سربله النبي ﷺ ، أو قال : لأن أقوم فيضرب عني أحب إلي من أن أخلع أمر أمة محمد ﷺ ، ينزو بعضها على بعض ، وقال : إن يقتلونني لا تقتلون بعدي عدوا جميعاً أبداً . فلما أخبرهم الأشتر بذلك دخل عليه محمد بن أبي بكر رضي الله عنه في ثلاثة عشر رجلاً ، فأخذ بلحيته وهزها حتى سمع وقع أضراسه ، ثم قال : ما أغني عنك فلان وفلان فقال : أرسل لحيتي يا ابن أخي . فأشار محمد لرجل ، فقام بمشقص حتى وجأه به في رأسه ، ثم تعاونوا عليه حتى قتلوه . وجاء بسند قال الحافظ الهيثمي فيه من لم أعرفهم أنه رضي الله عنه استيقظ فقال : ليقتلني القوم ، رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر ، فقالوا تفطر عندنا الليلة ، وفي رواية في سندها مجهول ، أنه يوم قتل وهو يوم الجمعة نام ، ثم استيقظ وذكر أنه رأى النبي ﷺ وهو يقول : قم إنك شاهد معنا ، وفي أخرى سندها كذلك : أنه رأى ذلك ليلاً وأنه ﷺ قال له : يا عثمان أفطر عندنا ، فأصبح صائماً ، وفي رواية رجالها ثقات أنه رآهم ليلاً قائلين نه : اصبر فإنك عندنا القابلة ، فلما أصبح أعتق عشرين عبداً وتسروا ، ولم يلبس السراويل جاهلية ولا إسلاماً إلا يومئذ لأنه أبلغ في الستر من غيره ، كما في حديث بينته في كتابي در الغمامة في فعل العذبة والطيلسان والعمامة ، ثم دعا بمصحف فنشره ، فقتل وهو بين يديه ، وفي رواية رجالها ثقات سمع بعضهم من بعض أنه لما رأى ذلك المنام ، فتح بابه ووضع المصحف بين يديه ، فدخل عليه محمد بن أبي بكر رضي الله عنهما ، فأخذ بلحيته .

فقال : لقد أخذت مني مأخذاً وقعدت مني مقعداً ما كان أبوك ليأخذه أو يقعه . فتركه وخرج . فدخل عليه رجل ، فقال له الموت الأشد ، فخنقه ثم خنقه ثم خرج . واعتذر بأنه لم ير شيئاً قط ألين من حلقه . ثم دخل ، فقال له : بيني وبينك هذا الكتاب كتاب الله ، فخرج ، ثم دخل آخر فضربه بسيف فتلقاه في يده ، ففقطعها والمصحف بين يديه ؛ وفي رواية أن الدم وقع على قوله : ﴿ فسيكفئهم الله وهو السميع العليم ﴾ . قال راويه : وهي في المصحف كذلك ما جليت بعد . ولما قتل انكبت عليه زوجته ، فقالوا : قاتلها الله ما أعظم عجيزتها ، قال راويه : فقلت إن أعداء الله لم يريدوا إلا الدنيا ، وصح أن قتله في عشر الأضحي ، وفي رواية سندها منقطع : قتل عثمان مضت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ، ومدة خلافته اثنتا عشرة سنة . إلا اثني عشر يوماً ، وفي أخرى أنه دفن ولم يغسل . وصح على انقطاع فيه أن الزبير رضي الله عنه صلى عليه ودفنه ، وكان أوصى إليه بذلك وصح أنه صلى الله عليه وسلم ذكر فتنه فمر رجل مقنع أي متطيلس . فقال هذا وأصحابه يومئذ على الحق ، فأخذ رجل بمنكبي عثمان وأقبل بوجهه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال هذا يارسول الله ؟ فقال : هذا ، وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال : ستلقون بعدي فتنة واختلافاً . قيل : فدلنا يارسول الله : قال : عليكم بالأمير وأصحابه . وصح عن عبد الله بن سلام الصحابي المشهور أعلم علماء بني إسرائيل . ومثل ذلك لا يقال إلا بتوقيف . أنه أخبرهم لما حصر عثمان . أن المدينة لم تزل محتفة بالملائكة . من الهجرة إلى اليوم . وإن هم قتلوه ذهبت الملائكة ، فلا تعود أبداً ، وأن السيف لم يزل مغموداً عنهم ، فإن هم قتلوه سل ، فلا يغمد عنهم أبداً ، وأنه ما قتل نبي إلا قتل به سبعون ألفاً ، وما قتل خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً . وفي رواية رجالها ثقات . ما قتلت أمة خليفة ، فأصلح الله ذات بينهم حتى يهرقوا دم أربعين ألفاً ، ثم لما ولي علي جلس عبد الله على طريقه . فقال له أين تريد ؟ قال : العراق . قال : عليك بمنبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالزمه ، ولا أدري هل ينجيلك الله لئن تركته لا تراه أبداً ، فقال من حوله : دعنا فلنقتله ، فقال : إن عبد الله بن سلام منا رجل صالح . هذا ما يتعلق بقتل عثمان رضي الله عنه وأرضاه ، وبما

تقرر فيه تعلم أنه الخليفة الحق ، وأنه مات على الحق ، وأن قاتليه بعضهم فسقة ملحدون وبعضهم بغاة لهم تأويل باطل ، وأنه مات مظلوماً شهيداً وأن سبب ذلك وجود ذلك الكتاب . وأنه رضي الله عنه برىء منه بكل وجه . وإنما زوره بعض جماعة من بني أمية الملعونين على لسان رسول الله ﷺ فاحذر أن تخوض مع الخائضين ، بل متى طرقتك في عثمان أدنى ريبة فاستغفر الله ، وتب ، وانظر كتب الأئمة أهل السنة لتكون ممن سلم دينه وتقواه . ولم يغلب عليه تعصبه وهواه .

ومنها : ذكر خلاصة ما وقع بالجمل ومناسبة ذكر ذلك ، وأن علياً فيه على الحق ، ومقاتلوه بغاة عليه ، فكل ما يقال فيهم يقال بمثله في معاوية ويأتي في عائشة رضي الله عنها أحاديث مصرحة بأن علياً كرم الله وجهه على الحق دونها ودون من معها لكنهم معذرون ، فكذا يقال في معاوية ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم ^(١) . واعلم أنه قد روي هنا أيضاً أمور لا أصل لها ، فلا تقنع لشيء مما تراه في كتب السير والتواريخ ، إلا أن رأيت في كلام حافظ . وقد بين سنده ونقله ثقة عنه وخلاصة المهم من ذلك أنه جاء بسند فيه متروك أنه ﷺ قال : « كيف أنتم بأقوام يدخل قائداهم الجنة ويدخل أتباعه النار ، قالوا : يا رسول الله وإن عملوا

(١) في تنقيح الأنظار ، وفي العواصم لابن الوزير ، وثمرات النظر ، وتوضيح الأفكار للأخير الصنعاني : حكاية الإجماع على قبول فساق التأويل والبغاة ، وأهل الابتداع من لا يستجيز الكذب ، فإن مدار القبول على الصدق ، وأن القدح في الديانة من المتأولين لا يقدح في عدالة الرواية ولا استلزام بينهما . وهذا مبني على تجزئ العدالة وعليه عمل العلماء . فقد روى البخاري وأصحاب السنن عن جماعة من الروافض والشيع والخوارج وفي بعضهم غلو . فقد روى البخاري عن عمران بن حطان في المتابعات ، وأبو داود والترمذي عن عمران بن مسلم القصير القدري ، وعن الفضل بن دكين ، وهو شيعي ، وعن أبي معاوية الضرير ، وعن عدي بن ثابت الرافضي ، وأخرج البخاري لإبراهيم ابن طهمان ، وأيوب بن عائذ من المرجئة ، وإسماعيل بن أبان الشيعي وغيرهم ، وأما من استجاز الكذب كالحطابية فلا تقبل لهم رواية . وكل الصحابة معدلون بتعديل الله كما ذكره الحافظ بن حجر في الإصابة وتقدم القول فيه ، وانظر كتابنا « المختصر من مصطلحات أهل الأثر » .

بمثل أعمالهم . قال : وإن عملوا بمثل أعمالهم ، وأنى يكون ذلك ؟
ثم قال : يدخل قائدهم الجنة مما سبق لهم ويدخلوا النار بما أحدثوا ،
ومعنى ذلك ، والله أعلم ، أن المتبعين مجتهدون فأثيبوا ولم يقل فيهم أحدثوا
لأن ما وقع بالاجتهاد يثاب عليه المجتهد ، فليس من المذموم المحدث ،
والتابعون غير مجتهدين ، فما أوجدوه من آرائهم مذموم محدث مبتدع ،
فأثموا عليه ، ولم ينفعهم اتباعهم لأولئك في هذا الذي أحدثوه بآرائهم
الفاسدة ، وبهذا يتضح ما مر في حديث عمار أنه يدعوهم إلى الجنة ،
ويدعونه إلى النار ، فهو محمول على بعض أتباع معاوية رضي الله عنه الغير
المجتهدين ، فإذا دعاهم عمار إلى ما هم عليه مما أحدثوه بآرائهم الفاسدة
دعاه إلى ما يكون سبباً لدخول النار حيث لم يقع عفو منه تعالى ، إذ المقرر
عند أهل السنة وبه تجتمع الآيات والأحاديث ، والاجماع أن من مات
مؤمناً فاسقاً يكون تحت مشيئة الله تعالى ، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة
مع الداخلين ، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه أو ببعضها ، ثم أدخله الجنة ،
ومن مات مشركاً لا يغفر له ويكون خالداً في النار . وبسند فيه من يروي
المناكير أنه عليه السلام قال : يكون لأصحابي زلة يغفرها الله لهم ، وسيأتي
قوم بعدهم يكبهم الله على مناخرهم في النار ، ومعناه بفرض صحته —
وإلا فوجود من يروي المناكير في سنده يبطل الاحتجاج به ، أن هذا من
باب قولهم حسنات الأبرار سيئات المقربين ، فالمراد بالزلة خلاف الأكمل .
لا ما فيه إثم لأن الصحابة رضي الله عنهم كلف عدول مجتهدون على الصواب
الذي لا يجوز لأحد أن يعتقد غيره ، لكنهم مع ذلك قد يقع من أحدهم
ما لا يليق بمقامه ، فيعذر له بالنسبة إليه . كاستخلاف معاوية لولده يزيد
فإن يزيد محبة زين له رؤية كماله . وأعمى عنه رؤية عيوبه ، التي هي
أوضح من الشمس في رابعة النهار ، فهذا بحسب كمال معاوية زلة يغفرها
الله له ، ولا يجوز التأسي بها فيها فمن تأسى به فيها كب على منخريه
في النار ، لأنه غير معذور لعدم فقهه واجتهاده ، ولأجل ذلك قال أئمتنا :
لا يجوز لأحد أن يتبع زلات العلماء . أي أن بعض العلماء قد يؤدي

اجتهاده إلى أمر بعيد جداً من الأدلة والقواعد ، فيعد ذلك كالنزلة ، ويمنع غيره من تقليده فيها ، كما نقل عن بعض السلف إنه لا يحرم لناوي الصوم تعاطي مفطر في الفرض إلا بعد طلوع الشمس ، وفي النقل إلا بعد الزوال ، وقس على ذلك . وبسند موقوف على حذيفة رجاله رجال الصحيح ، ومرفوع لكن فيه ضعف جداً أنه ﷺ قال : ليدخلن أمير فئة الجنة ، وليدخلن من تبعه النار ، والحجة في الموقوف بصحة سنده ، وكون مثله لا يقال من قبل رأي ، وحذيفة صاحب رسول الله ﷺ فيما يتعلق بالفتن فقله ذلك لا يكون إلا عن الصادق ﷺ ، ومعناه : ما مر أن الأمير مجتهد ، وتابعيه غير مجتهدين ، وقد أحدثوا بآرائهم الفاسدة ، ما كان سبباً لنقصهم وعذابهم . وبسند فيه من قال الذهبي : إن هذا الحديث من منكراته ، ومن قال فيه أبو نعيم إنه لم يكن بالكوفة من هو أكذب منه لكن وثقه الإمام الحافظ الجليل أبو حاتم ، أنه قيل لأبي بكر رضي الله عنه : ما منعك أن لا تكون قاتلت يوم الجمل ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج قوم هلكوا لا يفلحون ، قائدهم امرأة ، وقائدهم في الجنة ، وشاهده الخبر الصحيح ، هلك قوم ولّوا أمرهم امرأة ، وهذا على وزان ما قدمته ، لأن عائشة رضي الله عنها مجتهدة فهي من أهل الجنة ، وأتباعها فيهم من هو مجتهد ، وهم كل من كان معها من الصحابة فهم مثلها في الجنة ، ومن ليسوا كذلك فهم بما يحدثونه في النار . وبسند رجاله ثقات أنه ﷺ قال : يا علي إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر . قال : أنا يارسول الله ! قال : أشقاهم . قال : لا ، ولكن إذا كان كذلك ، فارددها إلى مأمئها . فتأمل هذا الحديث ، فإن فيه قطعاً لكل ريب وشبهة لأنه صريح في أن الله اطّلع ﷺ على ما يقع بين علي وعائشة ، وفي أن علياً على الحق ، وعائشة مؤولة فتأويلها كانت مثابة ، ووصاه ﷺ بها ، وإنما لم ينهها ﷺ ولا بين لها لأنه علم أن هذا الأمر لا بد من وقوعه ، فلم يبق إلا التنبيه على عذر من سيقع منه ، وكذا يقال في جميع ما وقع بين الصحابة ، هو ﷺ أعلم به ، ولم ينه عنه ، وإنما أشار إلى عذر فاعليه من أصحابه ، وستأتي أحاديث أخر تدل لذلك . وبسند رجاله رجال الصحيح أن عائشة لما نزلت على الحوآب — بضم أوله المهمل وفتح —

سمعت نباح الكلاب ، فقالت ما أظنني إلا راجعة . سمعت رسول الله ﷺ يقول لنا : أيتكن تنبح عليها كلاب الحوآب ، فقال لها الزبير : لا ترجعين عسى الله أن يصلح بك الناس ، وبسند رجاله ثقات أنه ﷺ قال لنسائه : أيتكن صاحبة الحمل الأزيب — أي بزاي فتحتية فموحدة — الطويل أو الضامر ، تخرج فتنبحها كلاب الحوآب تقتل عن يمينها وعن يسارها قتلى كثيرة ، ثم تنجو بعدما كادت تهلك ، وصح أنها مرت بماء لبني عامر يقال له الحوآب ، فنبحها الكلاب ، فقالت : ما هذا ؟ قالوا : ماء لبني عامر ، قالت : ردوني ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : تنبح لها كلاب الحوآب . وبسند رجاله ثقات أن علياً رضي الله عنه مر على النبي ﷺ ، وهو في نفر من المهاجرين والأنصار ، فقال ألا أخبركم بخياركم ؟ قالوا : بلى . قال : خياركم الموفون المظنون . إن الله يحب الحفي التقي ، فلما مر علي قال : الحق مع ذا ، فإن قلت كيف يسمع علي هذا ، ويقول ما مر عنه ، فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا ، قلت : ليس في هذا الحديث أن علياً سمع ذلك . وبفرض أنه سمعه ، فقلوه أم أخطأنا من تواضعه الكامل ، أو مراده أخطأنا في قضية قريبة بالنسبة لنفس الأمر . فإن المجتهد يثاب ، وإن أخطأ كما مر ، ويقال في حقه من حيث الإطلاق ، إنه على الحق ، وأما النظر لكل حكم على حدته فيجب أن يعتقد فيه أن اجتهاده يحتمل أنه وافق الحق عند الله تعالى ، فيثاب الثواب المتضاعف ، وإن لم يوافقه فيثاب أصل الثواب بلا مضاعفة ، وبسند فيه من قال البخاري لا يصح حديثه ، أن علياً والزبير رضي الله عنهما لما تواقفا بالحمل قال له : يا زبير أنشدك بالله ، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول لك : إنك تقاتلني وأنت ظالم لي . قال : نعم ، ولم أذكره إلا في موضعي هذا ، ثم انصرفت فتبعه من قتله ، وإثبات الظلم للزبير مع أنه من أكابر المجتهدين ومع تأويله ما أباح له الخروج على علي اتفاقاً مشكلاً ، إلا أن يجاب بأن المراد وأنت ظالم لو أعنت النظر في الدليل المجوز له الخروج على علي ، إذ المراد كان ظالماً أي مرتكباً خلاف الأكمل . على حد قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « فيمن زاد في الوضوء على الثلاث أو نقص منها فقد أساء وظلم ، أي ترك الأكمل ، وبسند فيه رجل قال الحافظ الهيثمي

لا أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح عن سعد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « علي مع الحق والحق مع علي حيث كان » . فقليل له : من سمع ذلك معك ؟ قال : أم سلمة ، فأرسل لها ، فقالت : نعم ، فقال رجل لسعد : ما كنت عندي قط ألوم منك الآن ، فقال : ولِمَ ؟ قال : لو سمعت أنا هذا من النبي ﷺ ، لم أزل خادماً لعلي حتى أموت ، وبسند رواه ثقات ، أن حذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ قال : كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين ، أي عائشة وعلي ، فيضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف ، فقليل له : كيف نصنع إن أدركننا ذلك ؟ قال : انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها ، فإنها على الهدى ، وهذا لا يقال من قبل الرأي ، فحذيفة إنما قاله بعد سماعه له من النبي ﷺ وفيه التصريح الواضح بأن علياً على الحق ، وعائشة ومن معها مؤولون لا غير ، كما كان علي ومعاوية رضي الله عنهم . وبسند فيه من قال فيه الحافظ المذكور لا أعرفهم ، أن ابن عباس قال في سمر : إني أحدثكم بحديث ليس بسر ولا علانية ، إنه لما كان من أمر عثمان ما كان قلت لعلي : أعتزل ، فلو كنت في حجر طلبت حتى تستخرج فعصاني ، فوالله ليتأمرن عليكم معاوية لأن الله تعالى يقول : ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً ﴾ . ولتحملنكم قريش على سنة فارس والروم ولتؤتمنن عليكم اليهود والنصارى والمجوس ، فمن أخذ منكم بما يعرف فقد نجا . فتأمل هذه الشهادة من ابن عباس رضي الله عنهما لمعاوية رضي الله عنه ، إنما مكنه من الإمارة التابعة لها الخلافة ، لأن قريبه عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً ، فجعل له سلطاناً ظاهراً ونصره نصراً دائماً — وبسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن أصحاب علي لما سار بهم إلى البصرة أبلغهم أن أهلها اجتمعوا لطلحة والزبير أي ليحاربوا معهم علياً . فشق ذلك عليهم ووقع في قلوبهم ، فحلف لهم علي ليظهرن على أهل البصرة وليقتلن طلحة والزبير وليخرجن اليهم من الكوفة ستة آلاف رجل وخمسمائة وخمسون ، أو خمسة آلاف وخمسمائة وخمسون ، شك الراوي ، قال ابن عباس ، فوقع ذلك في نفسي ، ثم خرجت لأنظر ما يكون ، فإن كان الأمر كما يقول

علي فهو أمر سفه ، وإلا فهو خديعة الحرب ، فرأيت رجلا من الجيش فسألته : فقال ما قاله علي هذا ؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما ، وهذا أي كون علي يخبر بالأشياء المغيبة فيقع كما أخبر . لما كان رسول الله ﷺ يخبر - أي بالمغيبات فيخبر بها كما أخبره ﷺ . ومن استند إخباره إلى إخبار الصادق ﷺ لا يكون إلا صادقا . وفي هذا منقبة عليّة جداً لعلي . لما تحفه ﷺ به من العلوم المغيبة . ولذا كان مدينة العلم النبوي ، وأمين السر العلوي . وبسند فيه متروك أن علياً قال يوم الحمل : أحلف بالله ليهزم الجمع وليولن الدبر . فقليل له : استعذ به أن تقول ما لا علم لك به فقال : لأنا أشر من جمل يجر بخطامه بين نجد وتهامة إن كنت أقول ما لا علم لي به . وبسند فيه رجлан . قال الحافظ الهيثمي لا أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات أن عمار بن ياسر أقبل يوم الحمل فنادى عائشة فلما عرفته قالت لهم : قولوا له ما تريد ؟ قال : أنشدك بالله الذي أنزل الكتاب على رسوله في بيتك أتعلمين أن رسول الله ﷺ جعل علياً وصياً على أهله ، وفي أهله ؟ قالت : اللهم نعم . قال : فما بالك ؟ قالت : أطلب بدم عثمان أمير المؤمنين ، ثم جاءها علي ، فقالت : سلوه ما يريد ، فذكر لها ما ذكر عمار . ثم قالت أطلب بدم عثمان . قال لها : أريني قتلة عثمان ، ثم انصرف والتحم القتال . والوصاية المذكورة وصاية خاصة وليست الوصاية العامة التي هي الخلافة كما هو واضح من قوله على أهله وفي أهله . وبسند رجاله ثقات إلا واحداً فضعيف . ومع ذلك يكتب حديثه ، أنه ذكر لعائشة يوم الحمل ، فقالت والناس يقولون يوم الحمل قالوا : نعم ، قالت : وددت أني كنت جلست كما جلس صواحبي فكان أحب إليّ من أن أكون ولدت من رسول الله ﷺ بضعة عشر ولداً كلهم مثل عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أو مثل عبد الله بن الزبير . وبسند رواه إسحاق بن راهويه عن الأحنف بن قيس أنه استشار عائشة والزبير وطلحة فيمن يبايع إن قتل عثمان ، وكل واحد يقول ببايع علياً ، فبايعه ، ثم لما رجع إلى البصرة إذ بالثلاثة جاؤا لقتال علي ، فذكر لهم ما أشاروا به عليه ، فقالوا جئنا نستنصر على دم عثمان قتل مظلوماً ، فحلف الأحنف لا يقتلهم ولا يقاتل علياً .

تنبيه : ذكرت في مواضع أخر ما له مناسبة بما هنا فأحببت أن أذكره وإن كان متداخلاً مع ما مر كثير منه لأن فيه زيادات حسنة ، وهو لما التقى الجمعان يوم الحمل نفض الزبير الخليل نفصاً ، فناداه علي حتى التقت أعناق دوابهما . فقال له علي : نشدتك الله أتذكر يوماً قال النبي ﷺ وأنا أناجيلك وأناجيله والله ليقاتلنك وهو لك ظالم . فقال : نعم والله ما ذكرت قبل موقفي هذا ، رواه أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن راهوية ، وأبو يعلى . فعلم من هذا وغيره أنه ﷺ علم ما يقع بعده من تقاتل الصحابة رضي الله عنهم وأخبر ما يصرح بأن علياً على الحق بخلاف الذين قاتلوه أي فإنهم متأولون ، فهم محقون أيضاً كما مر ، ومع ذلك أمره بالرفق بعائشة رضي الله عنها ، وردها إلى مأمنها . وفيه أظهر دليل على عذرهم بالتأويل وأنه الإمام عليهم بهذا القتال ، والا لأخبر ﷺ بتعديهم ومخالفتهم له ﷺ ، وإنما أشار لبعض تفريط من بعضهم بقوله للزبير وأنت ظالم له ، على أن الظلم قد يستعمل في وضع الشيء في غير محله وإن لم يكن إثم ، ومنه ، فمن زاد على الثلاثة في الوضوء ، فقد أساء وظلم ، فاستعمل ﷺ الإساءة والظلم في غير الحرام . وتأمل ما بين هذا ، أعني سكوته ﷺ عن عائشة ومن تبعها ، وما صح أنه ﷺ لعن الحكم ^(١) وبنيه ، إلا الصالح منهم ، كعمر بن عبد العزيز الملحق بالخلفاء الراشدين في حكمه وعدله وتحريره وعروضه عن الدنيا بكل وجه على أنه مر أن لعنه ﷺ لمن لا يستحق اللعن من أمته طهارة ورحمة ، ولعله المراد من لعن الحكم وبنيه المسلمين ، وصح أيضاً أنه ﷺ رأى ثلاثين منهم ينزون على منبره نزو القردة ، فغاظه ذلك ، وما ضحك بعده إلى أن توفاه الله سبحانه وتعالى ، ولعله هؤلاء ، ويزيد بن معاوية فإنه من أقبحهم وأفسقهم بل قال جماعة من الأئمة بكفرهم ^(٢) ، وهو المراد من قوله ﷺ

(١) الحكم بن أبي العاص : عم سيدنا عثمان . ووالد مروان : أسلم يوم الفتح . وسكن المدينة ، ونفاه النبي عليه السلام إلى الطائف ثم رجع إلى المدينة في خلافة عثمان ومات بها ، وذكر الحافظ في الإصابة عن ابن السكن أنه لم يثبت دعاء النبي عليه السلام على الحكم وتوفي سنة ٣٢ .

(٢) قال السعد : والحق أن رضاء يزيد بقتل الحسين وإهانته أهل البيت مما تواتر معناه ، وإن كانت تفاسيله آحاداً ، فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه ، فلعنة الله عليه وعلى أنصاره -

في الحديث الصحيح : يكون خسار أمتي على يد أغنيامة من أسفهاء قريش ، فهؤلاء كانوا ظلمة فسقة في غاية النقص والجور بينوا لرسول الله ﷺ فأخبر بهم وأعلم أمتهم بعظيم قبحهم بخلاف المقاتلين لعلي من عائشة رضي الله عنهما والزبير وطلحة ومعاوية وعمرو بن العاص ، ومن معهم من أكابر الصحابة رضي الله عنهم . بل من أهل بدر ، فلم يذكر ﷺ نقصاً فيهم ، ولا أعلم يوماً ربما يدل على ذلك ، إنما أشار لعذرهم ، وكما لهم كما مر . وقد صح أنه ﷺ ذكر لعلي الخوارج وصفاتهم ، والرجل الذي فيهم وأنه يقتلهم كما يأتي ذلك مبسوطاً مبيناً ، فتأمل هؤلاء لما كانوا على الضلال عرفه بهم التعريف الكامل بخلاف غيرهم لعذرهم كما مر ، ويأتي وسيأتي أيضاً أنه ﷺ قال في الخوارج : تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق . وأن هذه فيه شهادة لمعاوية وأصحابه بأنهم على حق أيضاً ، لكن باعتبار ظنهم وتأويلهم . ومنها ذكر خلاصة ما وقع في صفين ، وأعلم أنه روي هنا أمور كثيرة لا أصل لها كما مرت الإشارة إلى ذلك من وقعة الحمل بزيادة : أعلم أنه جاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً وثقه ابن حبان . أن علياً قال : لقد عهد إلي رسول الله ﷺ في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين وهؤلاء هم الخوارج الآتي بيان قصتهم لا معاوية وأتباعه بحق من الصحابة ، ومن هو على سنتهم ، لأن علياً وإن أذن له في قتال هؤلاء أيضاً ، لكنهم لا يسمون قاسطين ولا مارقين ، نعم جاء عن عمار ما يخالف هذا الحمل لكن سنده ضعيف ، أن عماراً قال وهو يريد صفين أمرني رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . وحينئذ فبتقدير صحة هذا كالأول يؤول كون معاوية وأصحابه كذلك بأنهم ناكثون عن متابعة علي ، ومارقون من طاعته ، وقاسطون بانفرادهم عنه ، وإن كان لهم تأويل منع إثمهم . نظير ما مر آنفاً في الظلم والإساءة أن كلا منهما أطلق في الحديث الصحيح على الزيادة في الوضوء على الثلاث والنقص عنها . وبسندين في أحدهما لين والآخر

— وأعوانه . وفي المسيرة : واختلف في كفر يزيد . فقيل نعم . وقيل لا . وقيل بالتوقف . وقد أجاز لعنه أحمد بن حنبل والقاضي أبو يعلى ، وحرمة الغزالي وابن العربي وتقدم ذكر أدلتهم .

ضعيف أن علياً قال : انفروا إلى بقية الأحزاب انظروا إلى ما قال الله ورسوله ﷺ إنا نقول صدق الله ورسوله ، ويقولون كذب الله ورسوله ، ومراد ببقية الأحزاب معاوية لأن أبا سفيان كان رئيس الأحزاب المجمع لهم ، ومعنى إلى ما قال الله الخ ، انفروا قائلين هذا القول الذي قاله الصحابة لما نفروا إلى الأحزاب مع رسول الله ﷺ لا الذي قاله المنافقون ، قال تعالى حاكياً عن الفريقين : ﴿ ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً ﴾ (٢) . ومنها ما يتعلق بالحكمين يوم صفين أبي موسى الأشعري من جهة علي ، وعمرو بن العاص من جهة معاوية رضي الله عنهم . جاء بسند . قال الطبراني هو عندي باطل ، أن أبا موسى الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يكون في هذه الأمة حكمان ضالان ضال من تبعهما ، فقليل له : يا أبا موسى انظر لا تكون أحدهم ، وبسند فيه متروك أن عماراً قال لأبي موسى : ألم تسمع أن رسول الله ﷺ يقول : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، ثم سأله عن حديث إنها ستكون فتنة في أمي أنت يا أبا موسى فيها قائم خير منك فيها قاعد ، وقاعد خير منك قائماً ، وقائم خير منك ماشياً ، فخصك ولم يعم الناس . وكان عماراً أشار بذلك إلى الاعتراض على أبي موسى فيما وقع له من التحكيم ، أن عمرأ احتال على أبي موسى حتى خلع علياً ، ثم برز عمرو وولى معاوية ، وذلك لأن عمرأ كان داهية من دهاة العرب وأبو موسى كان غراباً لأُمور ، فراج عليه ، دهاه عمرو حتى برز وخلع علياً ، فبرز عمرو حينئذ وولى معاوية ، ولأجل هذا الخداع لم يعتد علي وأصحابه بذلك الخلع ، ولا بتلك التولية ، وأجروا الأمور على ما كانت عليه قبل التحكيم ، وبسند فيه رجلان . قال الحافظ الهيثمي لا أعرفهما : أن علياً رضي الله عنه قام على منبر الكوفة حين اختلف الحكماء ، فقال : كنت نهيتكم عن هذه الحكومة فعصيتُموني ،

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٢٢ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ١٢ .

فقام اليه فتى وغلظ الكلام ثم قال : بل أمرتنا وإنما تبرأت لما كان فيها ما تكره ، فأغلظ له علي في الجواب وقال له ، ما أنت وهذا الكلام قبحك الله ، ثم قال : والله إن كان ذنباً إنه لصغير مغفور ، ولئن كان حسناً إنه لعظيم مشكور ، وضمير كان إما لخصوص التحكيم الذي الكلام فيه ، أو لعموم قتال علي لمن خالفه من عائشة وطلحة والزبير ومعاوية ، وتجوز كون ذلك ذنباً إنما هو على جهة إرخاء العنان مع الخصم ، لما علمت من تصريح الحديث الصحيح بأن المجتهد المخطئ مأجور مثاب لا إثم عليه ولا تبعة . ومنها ذكر ما يتعلق بالصلح بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما ، أعلم أنه يأتي بسط ذلك في أثناء التي بعد هذه ، وأنه صح أنه ﷺ قال : تدرؤن رحى الإسلام لخمسة وثلاثين أو لست وثلاثين ، فإن تهلكوا فبسبيل من هلك وإن لم يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاماً ، فقال لهم عمر بما مضى أو بما بقي ، وفي رواية ستدرؤن رحى الإسلام بعد خمس وثلاثين سنة ، فإن أصلحوا بينهم على غير قتال أكلوا الدنيا سبعين عاماً ، ويصح تنزيل هذا على صلح الحسن ومعاوية ، فإنه بعد هذه المدة إن اعتبرت أولها من الهجرة ، إذ ما بعدها يصدق بما وقع على رأس الأربعين ، وكان حكمة عدم ذكر خلافة علي ، وهو نحو أربع سنين أنه لم يصف له يوم واحد لاشتغاله بقتال أولئك الفرق الكثيرين الخارجين عليه ، والمراد يأكلوا الدنيا تلك المدة ، أن أكثر تلك المدة كان فيها من العلماء والمجاهدين ، وقيام الدين ما لم يكن فيما بعده ، وسبق أنه صح عن عبد الله بن سلام (١) أنه بالغ في نهى الناس عن قتل عثمان رضي الله عنه ، وبيّن لهم أنهم إن قتلوه لم تصح أمورهم حتى يقتل منهم أربعون ألفاً ، وأنه نهى علياً أن يخرج للعراق بل يلزم منبر رسول الله ﷺ وبيّن له إن خرج لا يعود إليه أبداً ، ولما قتل علي قيل رأس هذه الأربعين أي من الهجرة سيكون

(١) هو عبد الله بن سلام بن الحارث - أبو يوسف - صحابي ، قيل أنه من نسل يوسف بن يعقوب . كان اسمه قبل الإسلام « الحصين » فسماه رسول الله صل الله عليه وسلم عبد الله . وفيه نزلت الآية الكريمة : (وشهد شاهد من بني إسرائيل) ، والآية : (ومن عنده علم الكتاب) .

شهد مع عمر بن الخطاب فتح بيت المقدس والحجاية . توفي رضي الله عنه سنة (٤٣ هـ - ٦٦٣ م) . وله ٢٥ حديثاً . انظر : الإصابة ٤٧٢٥ . الاستيعاب (٢ : ٣٨٢) .

بعدها صلح أي : فكان صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما بنزوله عن الخلافة . وجاء بسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ، فمختلف فيه . لكن قواه الذهبي بقوله : إنه أحد الاثبات ، وما علمت فيه جرحاً أصلاً ، أن عمرأ صعد المنبر ، فوقع في علي ، ثم فعل مثله المغيرة ابن شعبة ، فقيل للحسن اصعد المنبر لترد عليهما ، فامتنع إلا أن يعطوه عهداً أنهم يصدقوه إن قال حقاً ، ويكذبوه إن قال باطلاً ، فأعطوه ذلك ، فصعد المنبر ، فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : أنشدك الله يا عمرو ويامغيرة أتعلمان أن رسول الله ﷺ لعن السائق والقائد أحدهما فلان . قالوا : بلى ، ثم قال : أنشدك بالله يا معاوية ويامغيرة ألم تعلمنا أن النبي ﷺ لعن عمرأ بكل قافية قالها لعنة ، قالوا : اللهم بلى ، ثم قال : أنشدك بالله يا عمرو ويامعاوية ألم تعلمنا أن النبي ﷺ لعن قوم هذا . قالوا : بلى ، قال الحسن ، فإني أحمد الله الذي جعلكم فيمن تبرأ من هذا ، أي علي مع أنه ﷺ لم يسبه قط ، وإنما كان يذكره بغاية الجلالة والعظمة . وبسند رجاله ثقات إلا واحداً . قال فيه الحافظ السابق لا أعرفه ، أن شداد بن أوس دخل على معاوية وعمرو معه على فراشه ، فجلس بينهما ، وقال : أتدريان ما أجلسني بينكما ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا رأيتموهما جميعاً ففرقوا بينهما ، فوالله ما اجتماعاً إلا على غدر . فأحببت أن أفرق بينكما ، ومر الكلام على هذا الحديث . وجاء بسند فيه ضعيف جداً لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان دعواهما واحدة . ومنها مقاتلة علي كرم الله وجهه للخوارج ، وإنه الإمام العدل بنص ما أخبر به الصادق ﷺ في هذه القضية مما لا يحتمل التأويل . أخرج أبو يعلى بسند صحيح أن أبا وائل سئل من هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ؟ قال : لما استحر القتلى في أهل الشام بصفين اعتصم معاوية وأصحابه ببجل ، فقال له عمرو أرسل لعلي المصحف واسأله الصلح ، فوالله لا يرده عليكم ، فأرسل له رجلاً يحمله وينادي بيننا وبينكم كتاب الله : ﴿ ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب ﴾ الآية ، فقال : نعم بيننا وبينكم كتاب الله ، وأنا أولى به منكم ، فجاءت الخوارج ، وكنا نسبيهم يومئذ القراء أسياهم على عواقبهم ، وقالوا يا أمير المؤمنين : لا يمشي هؤلاء القوم حتى

يحكم الله بيننا وبينهم ، فقام سهل بن حنيف ونهاهم عن رد الصلح ، واستدل بقصة الحديبية أن النبي ﷺ مال إلى الصلح دون كثيرين من الصحابة ، وكان الخير كل الخير في الصلح ، ولما لم يسمع لهم علي في رد الصلح خرجوا عليه فأرسل يناشدهم الرجوع إليه ، فأتوا بضعة عشر ألفاً ، أي وسيأتي في رواية أنهم كانوا أكثر ، وأخرى أنهم كانوا أقل ، ولعل كلا من الرواة قال ذلك بحسب علمه وناشدهم غير علي ، فقالوا إن قبل الصلح علي قاتلناه ، وإن نقضه قاتلناه معه ، ثم افترقوا فخطب علي مستشيراً أنه يسير لمعاوية أو يرجع للخوارج الذين خلفوا ديار بكر ، قالوا : بل نرجع لهم ، فروى علي الحديث المورود فيهم وهو : إن فرقة تخرج عند اختلاف من الناس تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، علامتهم رجل بينهم يده كثدي المرأة ، ثم قاتلهم علي بالنهروان واشتد قتالهم له ، فجعلت خيل علي لا تثبت ، فنادى فيهم إن كنتم تقاتلون لي ، فوالله ما عندي ما أجزيكم وإن كنتم تقاتلون لله فلا يكون هذا فعلكم ، فحمل الناس حملة واحدة ، فانجلت الخيل عنهم ، وهم منكبون على وجوههم . فأمر علي بطلب ذلك الرجل فلم ير ، فقال بعضهم : غرنا علي بن أبي طالب من إخواننا حتى قتلناه . فدمعت عين علي ، فدعا بدابته ، فأتى وهداة فيها قتلى بعضهم على بعض ، فجعل يجر بأرجلهم حتى وجدوا الرجل فيهم ، فأخبروه فقال : الله أكبر ، وفرح وخرج الناس ، ورجعوا ، فقال علي : لا أغزو العام ورجع إلى الكوفة ، فقتل علي كرم الله وجهه واستخلف الحسن رضي الله عنه ، وسار سيرة أبيه ، ثم بعث بالبيعة إلى معاوية . وفي رواية صحيحة ، وبعث الحسن بالبيعة إلى معاوية ، وكتب بذلك إلى قيس بن سعد بن عبادة سيد الخزرج ، فقام قيس في الصحابة ، فقال : أيها الناس أمران لا بد لكم من أحدهما ، دخول في عصبة أو قتل مع غير إمام ، فقال الناس : ما هذا ؟ قال الحسن بن علي : قد أعطي معاوية البيعة . فرجع الناس ، فبايعوا معاوية ، ولم يكن لمعاوية هم إلا الذين هم بالنهروان ، فجعلوا يتساقطون عليه ، فيبايعون حتى بقي منهم ثلاثمائة ونصف . وينبغي لك أن تتنبه لقول علي كرم الله وجهه في الحديث الذي رواه ، تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق . وفي رواية سندها ضعيف ، تقتلهم أولى

الطائفتين بالله وأقواهم إلى الله عز وجل ، فإنه أثبت لطائفة معاوية قرباً إلى الحق . لكون فعلهم ناشئاً عن الاجتهاد المثاب عليه ، لا عن العبث المعاقب عليه ، وحينئذ ففيه مدحة كثيرة لمعاوية ، واعتداد باجتهاده . وإن كان باغياً ، كما صرح به حديث عمار تقتله الفئة الباغية ، بل يأتي قريباً أن معاوية لما نزل له الحسن لم يكن له هم إلا الذين هم بالنهروان ، وأن معاوية شارك علياً فيهم ، فهو بعد علي أقرب إلى الحق ، لأنه كان الخليفة إلى أقرب الطائفتين إلى الحق المقتضي للمدح كل منهما بأنه قريب من الحق ، وإنما طائفة علي أقرب إليه موافقة لقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ الآية . فسامهم مؤمنين مع قتالهم رداً على من سيزعم أن كل من قاتل علياً كافر ، وقد أتى ﷺ في إعلانه بمدح الحسن رضي الله عنه على المنبر بأن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ، فأثبت لكل منهما الإسلام كما أثبت تعالى لكل منهما الإيمان ، وهما أعني الإيمان والإسلام متلازمان ، من حيث الاعتداد بهما في الآخرة وبالحملة فلا يمكن شرعاً أن يوجد مسلم غير مؤمن ولا عكسه ، ومن آمن بقلبه ، ولم يتلفظ بلسانه مع قدرته كان كافراً اتفاقاً بل قال النووي إجماعاً لكن نوزع فيه ، وجاء بسند فيه مختلط أن عائشة رضي الله عنها قالت : من قتل الخوارج ؟ قالوا : علي . قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يقتلهم خيار أمتي ، وهم شرار أمتي ، وجاء بسند رجاله ثقات أنها سألت شداد بن الهادي ليالي قتل علي عن قصة الخوارج الذين قتلهم علي ، لكون أن أهل العراق ذكروا لها عن علي أشياء ، كذبوا فيها عليه ، فأحبت أن تنظر هل الأمر كما زعموا ، ولذا كان شداد كلما حدثنا عن شيء حلفته فيحلف لها ، وحاصل ما ذكره شداد أنه لما كاتب معاوية ، وحكم الحكمان خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فزولوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة قائلين ، إن علياً انسلخ من قميص كساه الله ، واسم سماه الله به لكونه حكم في دين الله ، ولا حكم إلا الله ، فلما بلغه ذلك أمر أصحابه القراء دون غيرهم بالدخول عليه ، فلما امتلأت الدار بهم ، دعا بمصحف إمام عظيم ، فوضعه بين يديه ، ثم طفق يصكه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، أي إنما فعل

ذلك زيادة في تسفيه الحوارج ، وإشارة إلى رد قولهم ، بيننا وبينه كتاب الله ، بأن الكتاب لا ينطق وإنما الرجوع إلى العلماء به لا غير ، فنادوه يا أمير المؤمنين : ما تسأل منه إنما هو مداد في ورق ، ونحن نتكلم بما رأيناه فيه ، فقال : أصحابكم أوليائي الذين خرجوا أي عليّ ، لاعتراضهم ما فعلته من التحكيم ، وقد كانوا من الموالين والنائنين لي ، بيني وبينهم كتاب الله يقول الله تعالى في كتابه في امرأة ورجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ ، وأمة محمد ﷺ أعظم حرمة أو ذمة من رجل وامرأة ، ونقموا عليّ أنّي كاتبت معاوية ، ثم رد عليهم بكتابتهم الصلح يوم الصلح بأمر رسول الله ﷺ بينه وبين أهل مكة ، وقد قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ ، ثم أرسل إليهم ابن عباس ، قال : شد أدوأنا معه ، فلما توسطنا عسكرهم قام فلان فخطبهم ، فقال : يا حملة القرآن ، هذا عبد الله بن عباس ، ثم حذرهم من اتباعه — بأنه ممن نزل فيه هو وقومه — قوم خصمون ، فمكث عندهم ثلاثة أيام ينصحهم حتى رجع منهم أربعة آلاف رجل ، وجاؤا إلى علي بالكوفة ، فأرسل علي إلى بقيتهم قد كان من أمرنا وأمر الناس ، ما قد رأيتم فقفوا حيث شئتم بيننا وبينكم ، أن لا تسفكوا دماً حراماً ، أو تقطعوا سبيلاً ، أو تظلموا ذمة ، فإنكم إن فعلتم قد نبذنا إليكم الحرب على سواء ، إن الله لا يحب الخائنين ، ثم لم يقاتلهم حتى فعلوا ذلك كله ، ثم سأله عن الرجل الذي أخبر ﷺ أنه يوجد فيهم واسمه ذو الثدية ، قد رأيته وقمت مع علي عليه في القتلى ، فدعا الناس ، فقال : تعرفون هذا ، فقال كثيرون نعم رأيناه في مسجد بني فلان يصلي ، قالت : فما قال حين قام عليه ؟ قال : سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قالت : فهل قال غير ذلك ؟ قال لا ، قالت : أجل صدق الله ورسوله ، وذهب أهل العراق يكذبون عليه يزيدون عليه في الحديث ، وصح أن علياً سئل لما قدم البصرة لقتال طلحة وأصحابه ، أهو بوصية أو عهد من النبي ﷺ له بذلك أو من رأيته حيث تفرقت الأمة واختلفت كلمتها ، فبين أنه من رأيته ، وأن رسول الله ﷺ لم يوصه بذلك ، أي لم يجعله خليفة بفعل

ذلك وغيره ، فلا ينافيه الحديث السابق عنه أنه قال : أمرني رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ، مع أنه لم يمت فجأة ، وإنما جلس في بيته أياماً يرأسل ، فأمر بتقديم أبي بكر لكونه يرى مكانه ، وأن المسلمين بايعوا أبا بكر ، وأنه بايعه أيضاً . قال ، فكنت أغزو إذا أغزاني وأخذ إذا أعطاني ، وكنت سوطاً بين يديه في إقامة الحدود ، فلو كانت محابة عند حضور موته لجعلها في ولده ، فأشار لعمر فبايعه الناس وبايعته معه وكنت آخذ إذا أعطاني وأغزو إذا أغزاني ، وكنت سوطاً بين يديه في إقامة الحدود ، فلو كانت محابة عند حضور موته لجعلها في ولده ، وكره أن يتخير منا معشر قريش رجلاً فيوليه الأمر ، فلا يكون فيه إشارة الأحقية من غيره ، فاختر ستة أنا منهم ، فلما اجتمعنا وذهب عبد الرحمن ابن عوف يزعمون نصينه فيها على أن نعطيه موثيقنا ليختار من الخمسة رجلاً يوليه أمر الأمة ، فأعطيناه موثيقنا فأخذ بيد عثمان فبايعه ، ولقد عرض في نفسي عند ذلك ، فلما نظرت في أمري ، فإذا عهدي قد سبق بيعتي — فبايعت وسلمت — فكنت أغزو إذا أغزاني وأخذ إذا أعطاني وكنت سوطاً بين يديه في إقامة الحدود ، فلما قبض وثب إليها من ليس مثلي ولا قرابته كقرابتي ، ولا علمه كعلمي ، ولا سابقته كسابقتي ، فكنت أحق بها منه ، ثم سئل عن مخالفة الزبير وطلحة ، فقال : بايعاني بالمدينة وخالفاني ، ولو أن رجلاً بايع أبا بكر وعمر ثم خالفهما لقاتلناه وصح أن الخوارج لما اعتزلوا علينا فعزم على مقاتلتهم استأذنه ابن عباس في الذهاب إليهم لينظر ما ينقمونه على علي ، فأذن له ، فجاءهم فناظرهم حتى رجع منهم عشرون ألفاً وبقي منهم أربعة آلاف فقتلهم عن آخرهم . فلم ينجح منهم إلا دون العشرة والذي نقموه عليه أمور : الأول تحكيمه مع قوله الحكم لله ، فرد عليهم ابن عباس بنظير ما مر عن علي ، بأن التحكيم قد جاء في الصيد في الإحرام ، وفي الصلح بين الرجل وامرأته ، فالدنيا الأولى — فسلموا الثاني كونه قاتل عائشة وغيرها — ولم يسب ولم يغتم ، فرد عليهم بأنها أهمهم بالنص ، فإن أنكروا ذلك كفروا ، وإن استحلوا منها ما يستحلونه من غيرها كفروا فسلموا . الثالث : كونه محاً نفسه في الصلح من إمارة المؤمنين . فرد عليهم بأنه ﷺ في صلح

الحديبية وافق المشركين في أنه يمحو ما كتبه علي في كتابه . وهو رسول الله ، فأمر بمحوه وقال : أنا رسول الله ، وإن كذبتوني ، فكذلك علي لا يضره ذلك . فسلموا إلا أولئك الأربعة آلاف ، فعزم على قتالهم ، فتوقف بعض أصحاب علي ، من كثرة عبادتهم وأن لهم دويآ كدوي النحل ، من قراءة القرآن ، فقال علي : عله لا ينجو منهم عشرة ، أي بل دونها كما مر مبيناً ، ولا يقتل منا عشرة — فكان الأمر كما قال علي رضي الله عنه .

وقال أيضاً عند عزمه على قتالهم لا يعين لهم من يدعوهم إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم فيقتلونهم ، ثم أعلم الناس بذلك ، فلم يخرج إليهم إلا شاب فأعاد ، فلم يخرج إلا هو . فأعاد فلم يخرج إلا هو ، فأعطاه المصحف ، فذهب به إليهم فقتلوه . ولما فرغ من قتالهم قال : أطلبوا الرجل ، فاستقصوا في طلبه حتى وجدوه في وهدة في مستنقع ماء . وهو أسود منتن ، وله في موضع يده كالثدي عليه شعرات ، فلما نظر إليه قال : صدق الله ورسوله ، فسمع الحسن والحسين يقول : الحمد لله الذي أراح أمة محمد ﷺ من هذه المعضلة . فقال علي : لو لم يبق من أمة محمد ﷺ إلا ثلاثة لكان أحدهم على رأي هؤلاء . إنهم لفي أصلاب الرجال وأرحام النساء . وقد صدق فإن منهم إلى الآن كثيرين بل لا يحصون بعمان على سعة إقليمها ، وقرية من بلاد المغرب ، وكثير من بلاد الهند جزيرات وغيرها ، وروى أحمد وغيره خبر : إن الخوارج كلاب أهل النار ، فقيل للصحابي راويه : الأزارقة وحدها أم الخوارج كلها ؟ قال : بل الخوارج كلها ، ومن أعظم ذنوبهم أنهم أفرطوا في بغض علي ^(١) وعنه بسند رجاله ثقات أنه قال على المنبر : هلك في رجلان محب غال ومبغض

(١) الخوارج عشرون فرقة ، ومنها الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق ، وهم أكثر الخوارج عدداً وأشدهم شوكة وهم يكفرون مخالفيهم ويجوزون قتل أطفالهم ونسائهم ولهم أمور تخالف المسلمين مما جعل أهل السنة يقولون بكفرهم . وقد بايعوا ابن الأزرق على الخلافة . وكانوا أكثر من عشرين ألفاً ومعهم خوارج اليمامة وعمان فاستولوا على الأهواز ، وما وراءها من أرض فارس وكرمان وحاربهم ابن الزبير على يد المهلب بن أبي صفرة فهزم وقتل نافع ابن الأزرق سنة ٦٥ ويكفرون علياً وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل . وكل من أذنب ذنباً فهو عندهم كافر مخلد .

قال قال لي رسول الله ﷺ : « مثلك مثل عيسى ابن مريم أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه ، وأحبته النصارى حتى تركوه بالمنزلة التي ليست له » ، ثم قال : « هلك في رجلان محب مطر مفرط بما ليس في وميغض مفر يحمله شتاتي على أن بهتني ، ألا إني لست بنبي ولا يوحى إلي » ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ما استطعت ، فما أمرتكم بطاعة الله فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم وكرهتم ^(١) . ومنها ذكر أمور وفتن تبعث ما سبق ، واحتيج إلى معرفتها لعزة وجودها وخلو الكتب المشهورة عنها .

فمن هذه أنه جاء بسند رجاله رجال الصحيح : أن معاوية رضي الله عنه لما أراد أن يستخلف ولده يزيد كتب إلى عامله بالمدينة أن أوفد إليّ من تشاء ، فوفد إليه عمرو بن حزم الأنصاري رضي الله عنه . فاستأذن علي معاوية ، فلم يأذن له ، وأمر حاجبه أن يقول له اطلب ما شئت ، فأبى إلا الاجتماع . فاجتمع به بعد أيام ، فقال له معاوية : ما حاجتك ؟ فحمد الله ، وأثنى عليه ثم قال : لقد أصبح ابن معاوية غنياً عن الملك غنياً عن كل خير ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله لم يسترع عبداً برعيته إلا وهو سائله عنها ، ثم أجابه معاوية : ما بك امرؤ ناصح قلت برأيك ، وإنه لم يبق إلا ابني وأبنائهم وابني أحق من أبنائهم . ثم قال له : ما حاجتك ؟ قال : مالي إليك حاجة . ويسند فيه رجل ضعفه أبو زرعة ، ووثقه ابن حبان وغيره ورجل . قال الحافظ الهيثمي لا أعرفه . أن معاوية لما حضره الموت قال ليزيد ، قد وطأت لك البلاد وفرشت لك الناس . ولست أخاف عليك إلا أهل الحجاز ، فإن رابك منهم ريب فوجه إليهم مسلم بن عقبة المري ، فإني جربته ، فلما بلغ يزيد خلافة ابن الزبير قال لمسلم ، وقد أصابه الفالج ما ذكره أبوه ، فقاد له الحيوش ، ثم لما قدم المدينة أباحها ثلاثة أيام ثم دعا إلى بيعة يزيد . وأنهم أعبد له في طاعة الله ومعصيته ، فأجابوه إلا واحداً من قريش فقتله ، فأقسمت بالله

(١) كان الخارجي عبد الرحمن بن ملجم يحب قطام بنت أخضر التيمية ، وكان الخليفة قد قتل أباه وأخاه بالنهروان عام ٣٨ هـ وعندما طلب منها الزواج اشترطت عليه قتل سيدنا علي كرم الله وجهه ، فقتله عام ٤٠ الهجرة .

أمه لئن أمكنها الله من مسلم حياً أو ميتاً لتحرقنه بالنار ، فلما خرج مسلم من المدينة مات قريباً منها فأثت قبره بأعبد لها ، فأمرتهم بنبشه من عند رأسه . فلما وصلوا إليه إذا ثعبان قد التوى على عنقه قابضاً بأرنبه أنفه يمصبها ، فخافوا وأخبروها وقالوا قد كفأك الله شره ، فأبى وأمرتهم بنبشه من عند رجله ، ففعلوا فإذا الثعبان لاويّاً ذنبه برجليه ، فصلت ركعتين ودعت اللهم إن كنت تعلم إني لما غضبت على مسلم اليوم لك فخل بيني وبينه ، ثم تناولت عوداً فمضت إلى ذنب الثعبان فانسل من مؤخر رأسه فخرج من القبر ، ثم أمرت فأخرج من القبر ، ثم أحرقته بالنار . وبسند فيه متروك أن بعض أولئك العسكر الفسقة دخلوا زمن الحرة على أبي سعيد الخدري ، فأخذوا ما في البيت ثم دخلت طائفة أخرى ، فلم يجدوا شيئاً فأضجعوه . ثم جعل كل يأخذ من لحيته خصلة . وبسند فيه جماعة . قال الحافظ المذكور لا أعرفهم أن ابن الزبير كتب إلى ابن عباس بذلك ، وبخذلان ابن الزبير ، وتغيير الناس عنه وأنه أعني يزيد يحسن جائزة ابن عباس ، فكتب إليه ابن عباس ، وأطال في سبه وتقييده ، وأنه لم يمتنع من مبايعة ابن الزبير لرجاء جائزة يزيد ، ولا معرفة لحقه وأنه لا يدعو أحداً إلى يزيد ولا يخذل أحداً عن ابن الزبير ، وأن يزيد يحبس عنه بره وصلته لكون ابن عباس حابساً عنه وده ونصره ، ثم أطل في الخط على أبيه بما صنع في استلحاق زياد وعلى يزيد بما استباح به حرمة آل البيت حتى قتل حسيناً وكثيرين من أهل البيت وسبى ذراريهم واستباح حرمة المدينة المكرمة المعظمة ، وحرمة أهلها حتى أباح العظام فيها بالقتل والنهب فيها أياماً (١) . وبسند فيه من وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه

(١) ذكر أبو بكر ابن العربي في العواصم أن معاوية ترك الأفضل في أن يجعل الخلافة شوري وعدل إلى ولاية يزيد ، وعقد له البيعة ، فبايعه الناس وانمقدت بيعته ، لأنها تنعقد بواحد وقيل باثنين . ويزيد أهل لذلك . وليس للخلافة سن مخصوص . وهو رجل ليس مسلوب العدالة وإن كان هناك من هو أحق بالإمامة من يزيد . فإن إمامة المفضل جائزة على الاختلاف فيها . ثم ذكر ما رواه البخاري : عن ابن عمر ، أنه لما خلع أهل المدينة يزيد جمع حشمه وولده وقال : إني سمعت رسول الله يقول : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة » وإنما قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله . وإني لا أعلم عذراً أعظم من أن نبايع رجلاً على بيع الله ورسوله ثم ننصب له القتال . والحق كما قال سعد أن -

أبو زرعة وغيره ، أن معاوية رضي الله عنه لما مات أظهر ابن الزبير سب
يزيد ، ثم دعا لنفسه ، فوجه يزيد مسلم بن عقبة في جيش وأمره بقتال
أهل المدينة ، ثم أهل مكة ، فساروا واستباح المدينة أياماً ، ثم سار لمكة
فأحس بالموت ، فاستخلف حصيباً الكندي وقال له : يا ابن برذعة الحمار
احذر خداع قريش ولا تعاملهم إلا بالنفاق ، فوصل مكة ، ثم قاتل ابن
الزبير بها أياماً ، وضرب ابن الزبير فسطاطاً في المسجد فيه نساء يداوين
الجرحي ، ويقمن بمصالحهم ، فقال حصيب لا يزال يخرج علينا من هذا
الفسطاط أسد كأنما يخرج من عرينه فمن يكفينيه ؟ فقال رجل من أهل
الشام : أنا ، فلما جن الليل وضع شمعة في طرف رحله ، ثم طعن بها الفسطاط
فاحترق ، ثم احترقت الكعبة وما فيها . قرنا كبش إسحاق ، أي بناء على
أنه الذبيح وهو ما عليه الأكثرون ، لكن صح الخبر بأنه إسماعيل ، ثم
بلغ قوم يزيد موته ، فهربوا ، ولما مات دعا مروان إلى نفسه ، فأجابه
أهل حمص والأردن ، فسير إليه ابن الزبير جيشاً حافلاً بمائة ألف ،
ومروان يومئذ في فئة قليلة من بني أمية ، ومواليهم ، فكثروا خوفهم ،
فقال مروان لمولى له : هؤلاء بين مكره ومشاجر . ولا يقفون للقتال ،
فاحمل عليهم ، فانكسروا وقتل أميرهم ، ثم مات مروان ، فدعا ولده
عبد الملك لنفسه ، فأجابه أهل الشام ، فخطب ، ثم قال : من لابن الزبير
منكم ؟ فقال الحجاج : أنا يا أمير المؤمنين ، فإني رأيت أني انتزعت جبة
فلبستها ، فعقد له وجاء مكة ، وقاتل ابن الزبير بها ، وكان ابن الزبير
قال لأهل مكة احفظوا هذين الجليلين . فانكم لن تزالوا أعز ما حفظتموهما
فقصروا ، فلم يلبثوا أن ظهر الحجاج بمن معه على أبي قبيس فنصب عليه
المنجنيق ، ورمى به ابن الزبير في المسجد ، فلما كان يوم قتله دخل على
أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم ، وهي يومئذ بنت مائة
سنة ، ولم يسقط لها سن ولا فسد لها بصر ، فسألت عن القوم ، فبين لها
محلهم وقال : إن في الموت لراحة ، فذكرت إن الأحب إليها أن لا يموت
حتى يملك ، فتقر عينها أو يقتل فتحسبه عند الله ، ثم ودعها ، فوصته على

- خروج الحسين عليه لجور يزيد وقبحه وأنه كان محملاً فيه . فإنه لا يحرم الخروج على
الإمام الجائر إلا بعد استقرار الأحكام .

أن لا يعطي تهاوناً مخافة القتل ، فخرج عنها ، ودخل المسجد ، فقبل ألا
نفتح لك الكعبة ، فأبى ، ثم دخلت عليه فرق من أبواب المسجد يتعاقبون ،
فذهب إلى كل منهم وأخرجهم ، ثم وقع ، فتمالؤا عليه وحزوا رأسه
رضي الله عنه . وصح ما حصله أنه قال : ما شيء كان يقوله كعب إلا
رأيناه ، إلا قوله : إن فتى ثقيف يقتلني ، فهذه رأسه بين يديه ، يعني
المختار ، ثم قتله الحجاج ، فكان كما قال كعب .

وفي رواية في سندها من قال الحافظي الهيثمي لا أعرفهم أن سبب
قتله أنه توجه لإخراج فرقة من أولئك الفرق ، فوَقعت شرافة من شراريف
المسجد على رأسه ، فصرعته ، فتمكنوا منه حينئذ ، وصح أن الحجاج
صلبه لئلا يراه قريش ، فصارت قريش يمرون عليه ، فلا يقفون إلا ابن عمر
فوقف وسلم وذكر أنه كان ينهائهم عن أن يؤول به الحال إلى هذا ، ثم
قال لقد كان صواماً قواماً يصل الرحم ، فبلغ ذلك الحجاج ، فأمر بإنزاله
وأن يرمى في قبور اليهود . وكان مراده باليهود مطلق المشركين ، أو أنه
كان يمر بالحرم يهود ، فمات بعضهم ودفن فيه ؛ ثم أرسل لأمه وقد عميت
أن تأتيه فأبت ، فأرسل يغلظ عليها ، فأبت ، فقام إليها ، وهو يتوقد
فقال : كيف رأيت صنع الله بعده ؟ ولدك ، وقالت رأيتك أفسدت
عليه دنياه ، وأفسد عليك آخرتك ، ثم ذكرت له أنها سمعت رسول الله
ﷺ يقول : إن في ثقيف مبيراً وكذاباً ، فأما الكذاب أي وهو المختار ،
فقد رأيناه ، وأما المبير فأنت ذاك ، فخرج .

وفي رواية إنها قالت له بعد ثلاثة أيام : أما آن لهذا الراكب أن ينزل ؟
قال : هذا المنافق ، قالت : لا والله ما كان منافقاً ، ولقد كان صواماً
قواماً . قال : اسكتي فإنك عجوز قد خرفت ، قالت : ما خرفت ،
وذكرت الحديث . وفي رواية قال : أنا مبير للمنافقين ، وصح أنه لما
قتل الزبير مثيل به ، ثم دخل على أمه فأنكرت عليه ، فنال منه . قالت :
كذبت يا عدو الله ، وعدو المسلمين لقد قتلت صواماً قواماً ، برأ بوالديه
حافظاً لهذا الدين ، ثم قالت : سمعت رسول الله ﷺ قال : « يخرج من
ثقيف كذابان الآخر أشرف من الأول ، وهو المبير » وما هو إلا أنت يا حجاج

فقال : صدق رسول الله ﷺ ، وصدقت أنا المبير ، أبير المنافقين .
ومنها جاء بسند حسن عن عمر رضي الله عنه . قال ، قال ولد لأخي
أم سلمة زوج النبي ﷺ غلام سموه الوليد . فقال ﷺ سميتموه
بأسماء فراعتكم ، ليكون في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشرف على
هذه الأمة من فرعون لقومه ، ورواه الحرث بن أبي أسامة مرسلًا إلى
سعيد بن المسيب . ولفظه : ولد لأخي أم سلمة غلام فسموه الوليد ،
فدخلوا على النبي ﷺ فقال : أسميتموه ؟ قالوا : نعم سموه الوليد ،
فقال : مه مه اسمه عبد الرحمن سميتموه باسم فراعتكم ليكون في أمي
رجل يقال له الوليد هو أشرف لأمتي من فرعون لقومه . قال عبد الرحمن بن
عمرو ، فقلت لسعيد بن المسيب ^(١) ، أي الوليد هو ؟ قال : إن استخلف
الوليد بن يزيد فهو هو ، وإلا فالوليد بن عبد الملك ، وبسند فيه راو لم
يسم ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليرعفن
على منبري هذا جبار من جبابرة بني أمية فيسيل رعاfe » ، فحدثني
من رأى عمرو بن سعيد بن العاص رعن على منبر رسول الله ﷺ حتى
سال رعاfe على درج المنبر . وبسند فيه عطاء بن السائب ، وقد تغير أي
اختلط ، أن مروان سب الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وكرم الله
وجههما سباً قبيحاً حتى قال ، والله أنكم أهل بيت ملعونون ، فغضب
الحسين وقال : لئن قلت هذا ، فوالله لقد لعنك الله على لسان نبيه ﷺ
وأنت في صلب أبيك ، فسكت مروان . وبسند رجاله رجال الصحيح
عن ابن الزبير رضي الله عنهما أنه قال : ورب هذه الكعبة لقد لعن
رسول الله ﷺ فلاناً وما ولد من صلبه .

وفي رواية للبزار : لقد لعن الله الحكم وما ولد على لسان نبيه ﷺ .
وبسند رجاله ثقات : أن مروان لما ولي المدينة كان يسب علياً على المنبر

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي - أبو محمد - سيد التابعين ،
وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، وكان يعيش
من التجارة بالزيت . وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقفيته حتى سمي
راوية عمر . توفي بالمدينة سنة (٩٤ هـ - ٧١٣ م) .
انظر : طبقات ابن سعد : (٥ : ٨٨) . الوفيات : (١ : ٢٠٦) . حلية الأولياء :
(٢ : ١٦١) .

كل جمعة ، ثم ولي بعده سعيد بن العاص ، فكان لا يسب ، ثم أعيد مروان ، فعاد للسب ، وكان الحسن يعلم ، فسكت ولا يدخل المسجد إلا عند الإقامة ، فلم يرض بذلك مروان حتى أرسل للحسن في بيته بالسب البليغ لأبيه وله ، منه ما وجدت مثلك إلا مثل البغلة يقال لها : من أبوك ؟ فتقول أبي الفرس ، فقال للرسول : ارجع إليه ، فقل له والله لا أحمو عنك شيئاً مما قلت بأني أسبك ، ولكن موعدني وموعدك الله ، فإن كنت كاذباً فالله أشد نقمة ، قد أكرم جدي أن يكون مثلي مثل البغلة ، فخرج الرسول فلقي الحسين ، فأخبر بذلك السب بعد مزيد تمنع وتهديد من الحسين إن لم يخبره ، فقال : بل !!! ويتأمل بأبيك وقومك وآية ما بيني وبينك أن تمسك منكبيك من لعن رسول الله .

وفي رواية : أنه اشتد جداً على مروان قول الحسين أن تمسك منكبيك الخ . وجاء بسند حسن أنه عليه السلام قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون رجلاً منهم مسلمة ، أي تنسب دعوته النبوة إلى دعوته ، وهذا إنما كان بعد وفاته عليه السلام لا في حياته ، والعنسي والمختار ، وشر العرب بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف . وصح . قال الحاكم على شرط الشيخين ، عن أبي برزة رضي الله عنه قال : كان أبغض الأحياء أو الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو أمية . وبسند رجاله رجال الصحيح إلا واحداً ، ففيه ضعف أنه عليه السلام قال : « إذا بلغ بنو فلان ، وفي رواية عند البزار إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً كان دين الله دخلاً ومال الله دولا وعباد الله خولا » . وبسند رجاله رجال الصحيح ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ليدخلن الساعة عليكم رجل لعين ، فوالله ما زلت أتشوف داخلاً وخارجاً حتى دخل فلان يعني الحكم » . كما صرحت به رواية أحمد . وبسند قال الحافظ الهيثمي فيه من لم أعرفه ، أن الحكم مر على النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر فقال : ويل لأمتي بما في صلب هذا . وبسند حسن أن مروان قال لعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما ، أنت الذي نزل فيك : ﴿ والذي قال لوالديه أف لكما ﴾ الآية ، فقال له عبد الرحمن : كذبت ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أباك ، وبسند رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال أمر أمتي قائماً بالقسط حتى يثلمه ،

وفي رواية حتى يكون أول من يثلمه رجل من بني أمية يقال له يزيد .
نعم روى أبو بكر بن أبي شيبه ، وأبو يعلى أن يزيد لما كان أمير الشام
غزا المسلمون ، فحصل لرجل جارية نفيسة ، فأخذها منه يزيد ، فاستعاذ
الرجل بأبي ذر ، فمشى معه إليه وأمره بردها ثلاث مرات وهو يتلکأ ،
فقال : أما والله لئن فعلت فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أول
من يبدل سنتي رجل من بني أمية » ، ثم ولى ، فتبعه يزيد ، فقال :
أذكرك بالله أنا هو ، فقال : لا أدري وردها يزيد ، ولا ينافي هذا
الحديث المذكور المصريح بيزيد ، إما لأنه بفرض كلام أبي ذر على
حقيقته ، لكون أبي ذر لم يعلم بذلك المبهم ، فقله لا أدري أي في علمي ،
وقد بين إبهامه ، أي في الرواية الأولى ، والمفسر يقضي على المبهم ،
وإما لأن أبا ذر علم أنه يزيد ، ولكنه لم يصرح له بذلك خشية الفتنة ،
لا سيما وأبو ذر كان بينه وبين بني أمية أمور تحملهم على أنهم ينسبونه
إلى التحامل عليهم . وبسند ضعيف ، عن عبد الله قال : لكل شيء آفة ،
وآفة هذا الدين بنو أمية . وبسند فيه رجل قال الحافظ الهيثمي لا أعرفه
أنه ﷺ قال : يكون خليفة هو وذريته من أهل النار . وبسند فيه ضعيف
أنه ﷺ سار علماً ثم رفع رأسه كالفرع فقال : قرع الخبيث الباب
بسيفه ، فقال انطلق يا أبا الحسن فقله كما تقاد الشاة إلى حالبها ، فذهب
إليه وأخذ بأذنه ولهازمه جميعاً حتى وقف بين يدي النبي ﷺ ، فلعنه
نبي الله ﷺ ثلاثاً ، ثم قال لعلي : أجلسه ناحية حتى راح إلى النبي ﷺ
ناس من المهاجرين والأنصار ، ثم دعا به ﷺ فقال : إن هذا يخالف
كتاب الله وسنة نبيه ، ويخرج من صلبه من يبلغ دخانه — أي الفتنة على
حد ، حتى توارت أي الشمس ، كناية عن اتحاد قتين يعم العالم ضررها —
فقال رجل من المسلمين : صدق الله ورسوله هو أقل من أن يكون منه
ذلك ، قال : بلى وبعضكم يومئذ من يتبعه ، وبسند فيه مستور ، وبقية
رجاله ثقات ، أن الحكم استأذن على النبي ﷺ فعرفه ، فقال : ائذنوا
له ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وما يخرج من صلبه يشرفون
في الدنيا ، ويترذلون في الآخرة ، وذوو مكر وخديعة إلا الصالحين منهم
وقليل ما هم . وبسند فيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن : أن مروان دخل على

معاوية في حاجة ، وقال : إن مؤتي عزيمة أصبحت أبا عشرة وأخا عشرة وعم عشرة ، ثم ذهب ، فقال معاوية لابن عباس ، وكان جالسا معه على سريره : أنشدك بالله يا ابن عباس أما تعلم أن رسول الله ﷺ قال : إذا بلغ بنو أبي الحكم ثلاثين رجلا اتخذوا آيات الله بينهم دولا وعباد الله خولا ، وكتابه دخلا ، فإذا بلغوا سبعة وأربعمئة كان هلاكهم أسرع من كذا ، قال : اللهم نعم ، ثم تذكر مروان حاجة ، فأرسل لها ولده عبد الملك لمعاوية ، فلما كلمه فيها فأدبر ، قال معاوية لابن عباس : أنشدك بالله يا ابن عباس أما تعلم أن رسول الله ﷺ ذكر هذا فقال ، أبو الجبابرة الأربعة قال : اللهم نعم . وبسند رجاله رجال الصحيح إلا واحدا فثقة أنه ﷺ رأى كأن بني الحكم ينزون على منبره وينزلون ، فأصبح كالمثغيظ ، وقال : مالي رأيت بني الحكم ينزون على منبري نزو القردة ، قال أبو هريرة فما رؤي ﷺ مستجمعا ضاحكا حتى لقي الله . وبسند فيه متروك أنه ﷺ قال : رأيت بني الحكم يتعاورون منبري ، فسأني ذلك ، فأوحى الله إليّ إنما هي دنيا أعطوها فسرني ذلك . وبسند فيه مختلف فيه أن عليا كرم الله وجهه قال في غلام ثقيف أي الحجاج ، إنه لا يبقى بيتا من العرب إلا أدخله ذلا . قيل : كم يملك ؟ قال : عشرين إن بلغ — أي أطيلت إمارته — فكان الأمر قريبا من ذلك ، فهذا من كرامات علي الباهرة ، وبسند فيه من نسب للوضع . وقال ابن عدي لا بأس به ، إن لبني العباس رايتين إحداهما كفر ، والأخرى ضلالة ، فإن أدركتهما فلا تضل — وبسند فيه ضعيف — أنه ﷺ قال : مالي ولبني العباس شقوا على أمتي ، وسفكوا دماءهم ، وألبسوه ثياب السواد . ألبسهم الله ثياب النار . وبسند فيه من اتهم بالكذب . سيخرج رايتان من قبل المشرق لبني العباس . أولهما مشبور وآخرهما مشبور لا تنصروهم لانصرهم الله ، من مشى تحت راية من راياتهم أدخله الله تعالى جهنم ؛ ألا أنهم شرار خلق الله ، وأتباعهم شرار خلق الله ، يزعمون أنهم مني ، ألا إني بريء منهم ، وهم مني برآء . علامتهم يطيلون الشعور ويلبسون السواد ، فلا تجالسوهم في الملاء ، ولا تباعوهم في الأسواق ، ولا تهذوهم الطريق ، ولا تسقوهم الماء . وبسند فيه من وثقه أحمد ، وضعفه النسائي

وغيره أن أبا أيوب وضع وجهه على القبر المكرم ، فأنكر عليه مروان ، فقال له : أتدري ما تصنع ؟ قال : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تبكوا على الدين إذا وليه غير أهله ، أي يعرض بذلك لولاية مروان المدينة . وبسند صحيح : إني أتخوف على أمتي ست خصال : إمارة الصبيان ، الحديث — وفي رواية إمارة السفهاء — وصح أنه ﷺ قال لكعب بن عجرة : أعاذك الله من إمارة السفهاء . قال : أمراء يكونون بعدي لا يهتدون بهديي ، ولا يستنون بسنتي الحديث . وصح بلفظ : هلاك أمتي على يد أغيلمة من سفهاء قريش . وفي رواية عند أبي بكر ابن أبي شيبة أن مروان سأل أبا هريرة أن يحدثه عن رسول الله ﷺ فقال سمعته يقول : « يوشك يتمنى رجل آل إليه هذا الأمر أنه خر من الثريا وأنه لم يل منه شيئاً » . فقال : زدنا ، فقال : هلكة هذه الأمة على فئة من قريش ، فقال مروان : بش الغلمان هؤلاء — ومنها صح أنه ﷺ قال : « طوبى لمن قتلهم أي الخوارج أو قتلوه » —

وروى أبو يعلى أنه قال لعبد الله بن أبي أوفى الصحابي رضي الله عنه ، السلطان يظلم الناس ، ويفعل بهم ، فغمزت القائل غمزة شديدة ، وقال عليك بالسواد الأعظم إن كان السلطان الأعظم يسمع منك فأخبره في بيته ، فإن قبل منك وإلا فدعه ، لأنك لست بأعلم منه .

وروى الحرث بن أبي أسامة أن أبا أمامة لما رأى سبعين رأساً من رؤوس الحرورية منصوبة بدرج دمشق بكى ، فقيل له : ما يبكيك ؟ قال : رحمة الله لهم لأنهم كانوا من أهل الإسلام . وما يصنع إبليس بأهل الإسلام ثلاثاً ، ثم قال : كلاب جهنم ثلاث مرات ، ثم شر قتلى قتلت تحت أديم السماء ثلاث مرات ، ثم روى قوله ﷺ : « إن هذه الأمة ستفترق على بضع وسبعين فرقة كلها في النار إلا السواد الأعظم » ، فقيل له يا أبا أمامة : ألا ترى ما يصنع السواد الأعظم ، أي ولاية الإسلام ، قال : عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول إلا البلاغ ، ثم قال : السمع والطاعة خير من المعصية والفرقة ، ثم بين أنه سمع ذلك كله من النبي ﷺ . وروى أبو يعلى والبخاري أن

علياً قال على المنبر ، عهد إليّ النبي ﷺ أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين . وهؤلاء هم الخوارج لأنهم كانوا من عسكره . ثم استولى عليهم الشيطان حتى خرجوا عليه ، ونقموا عليه أشياء هم كاذبون مفترون عليه فيها . فقتلهم شر قتلة . ومنها صح أنه ﷺ قال : « تدرون رحي الإسلام لحمس وثلاثين الحديث » . ومر مع الكلام عليه ، وصح عن علي كرم الله وجهه قال : سبق النبي ﷺ ، وثني أبو بكر وثلاث عمر ، ثم خطبنا فتنة ، فما شاء الله .

وفي رواية في سندها ضعيف وانقطاع أنه ذكر النبي ﷺ ، فأنى عليه ، ثم أبا بكر فأنى عليه ، ثم قال : بعد الثلاثين اصرف وجهك حيث شئت ، فإنك لن تصرفه إلا على عجز أو فجور . وصح حديث : « تنقض عرى الاسلام عروة عروة فكلما نقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها ، فأولهن نقضا الحكم وآخرهن الصلاة » ، وفي حديث رواه ثقات : نعوذ بالله من رأس الستين ، وفي رواية من سنة ستين ، ومن إمارة الصبيان ، ولا تذهب الدنيا حتى تصير للكعب بن لكع . وفي حديث سنده حسن إلى مائة سنة يبعث الله ريحاً باردة طيبة يقبض بها روح كل مؤمن ، واستدل به على أن الصحابة لا يبقى منهم أحد بعد مائة سنة ، وفي رواية في سندها ابن لهيعة وحديثه حسن : لكل أمة أجل ، وأن أجل أمتي مائة سنة ، فإذا مر على أمتي مائة سنة أناها ما وعدنا الله . أي من الفتن والبدع العظام — وكان الأمر كذلك — وفي حديث رواه أبو يعلى لا تذهب الليالي والأيام حتى يقوم القائم فيقول : من للعاونية بكف من الدراهم !!! وعنده أيضاً أن معاوية رضي الله عنه جاءه كتاب عامله يخبره بأن أكثر القتل في الترك . والقسمة منهم ، فغضب ، ثم أرسل إليه أن لا يعود لذلك حتى يأمره ، فقبل له : لِمَ يا أمير المؤمنين ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الترك تجلي العرب حتى تلحقها بمنابت الشيخ والقيصوم فأكره قتالهم لذلك . — وجاء بسند رواه ثقات أن أبا رمثة مولى عبد العزيز توكأ في مسجد رسول الله ﷺ على رجلين عظيمين زيد بن حسن ، وأبي بكرة بن الجهم ، فأذكر ذلك بعض الصحابة ، وروي عن النبي ﷺ : لن تذهب الدنيا حتى تكون للكعب بن لكع ،

وفي خبر رواه ثقات : ألا ليمنعن أحدكم هيبة الناس أن يقول الحق إذا رآه وشهده ، فإنه لا يقرب من أجل ولا يبعد من رزق ، قال أبو سعيد ، فحملني ذلك على أن ركبت إلى معاوية فملأت أذنيه ثم رجعت - .

وروى أبو يعلى أن أبا ذر كان نائماً بالمسجد ، فضربه عليه السلام برجله ، ثم قال له : كيف تصنع إذا أخرجوك منه ؟ قال : ألحق بأرض الشام ، فأنا أرض المحشر والأرض المقدسة ، قال : كيف تصنع إذا أخرجوك منها ؟ قال : أرجع إلى مهاجري . قال : وكيف تصنع إذا أخرجوك منه ؟ قال : آخذ بسيفي فأضرب به ، قال : أفلا تسمع خيراً من ذلك ، تسمع وتطيع وتنساق حيث ساقوك ، ثم قال : والله لألقين الله وأنا سامع مطيع لعثمان ، وإنما قال ذلك لأنه كان بينه وبين عثمان شيء .

وفي حديث ضعيف ، الأمر بالعزلة إذا بايع الناس لأمرين لأن الزمن حينئذ زمن فتنة ، وقد أمرنا في زمن الفتنة أن نعتزل عنها ما أمكننا ، ولأجل هذا اعتزل جماعة من الصحابة علياً ومعاوية ، لكن بعض معتزلي علي ظهر لهم من الأحاديث أنه الامام الحق ، فندموا على التخلف عنه ، كما مر ، ومنهم : سعد بن أبي وقاص ، فإنه أعتزل بأهله واشترى ماشية ، فأنكر عليه ولد عمر . فروى له حديث أنها ستكون فتنة خير الناس فيها التقى الخفي . فكن يا بني كذلك ، ثم ذهب عنه وطلب مروان بعض بني الصحابة أن يقاتل معه فقال : إن أبي وعمي شهدا بدرأ ، فعهدا إلي أن لا أقاتل مسلماً ، وإن جئتني ببراءة من النار قاتلت معك ، فقال : اذهب ووقع فيه وسبه ، وهذا آخر ما تيسر لإيراده مما أرجو أن ينفع الله به المسترشدين ، ويهدى به الخائرين ، والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على خير خلقه أجمعين وآله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين آمين .

فهرس كتاب الصواعق المحرقة

الموضوع	الصفحة
المقدمة التمهيدية للكتابين .	٥
تاريخ المحدث أحمد بن حجر — منشأه — شيوخه وتلاميذه — مؤلفاته ٧	

* * *

المقدمات :

١٠	المقدمة الأولى من الكتاب — الداعي للتأليف — وجوب إظهار العلم عند ظهور البدع — وجوب تعظيم أصحاب رسول الله — الإمساك عما شجر بينهم من الخلاف — رد ما افتراه الرافضة عليهم من الروايات .
----	---

١٥	المقدمة الثانية : إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام بعد عصر النبوة .
----	--

١٦	المقدمة الثالثة : طريق ثبوت الخلافة النص أو العقد ولو للمفضول
----	---

الأبواب :

١٨	الباب الأول : في بيان كيفية خلافة الصديق والاستدلال على حقيقتها بالنقل والعقل . وفيه فصول :
----	---

١٨	الفصل الأول : في كفييتها .
----	----------------------------

٢٣	الفصل الثاني : في بيان انعقاد الإجماع على ولايته .
----	--

٢٧	الفصل الثالث : في النصوص السمعية الدالة على خلافته من القرآن والسنة .
----	---

٤٢	الفصل الرابع : في أن النبي ﷺ هل نص على خلافة أبي بكر
----	--

- ٤٧ الفصل الخامس : في ذكر شبه الشيعة والرافضة ونحوهما .
وبيان بطلانها بأوضح الأدلة وأظهرها .
- ٧٨ الباب الثاني : فيما جاء عن أكابر أهل البيت من مزيد الثناء على
الشيخين ليعلم براءتهما مما يقول الشيعة والرافضة من عجائب الكذب
والافتراء . وليعلم بطلان ما زعموه من أن علياً إنما فعل ما مر عنه تقية
ومداواة وخوفاً وغير ذلك من قبائحهم .
- ٨٦ الباب الثالث : في بيان أفضلية أبي بكر على سائر الأمة ، ثم عثمان
ثم علي وفي ذكر فضائل أبي بكر الواردة فيه وحده أو مع عمر أو
مع الثلاثة أو مع غيرهم ، وفيه فصول :
- ٨٦ الفصل الأول : في ذكر أفضليتهم على هذا الترتيب وفي تصريح
علي بأفضلية الشيخين على سائر الأمة ، وفي بطلان ما زعمه
الرافضة والشيعة من أن ذلك منه قهر وتقية .
- ٩٨ الفصل الثاني : في ذكر فضائل أبي بكر الواردة فيه وحده
وفيها آيات وأحاديث .
- ١١٦ الفصل الثالث : في ذكر فضائل أبي بكر الواردة فيه مع
ضميمة غيره . كعمر وعثمان وغيرهم إليه ، وأفردت بترجمة
لما بينها وبين الأولى من نوع مغايرة باعتبار السياق ، وأما من
حيث إفادته أفضلية أبي بكر وتشريفه فهي مع ما قبلها جنس واحد .
- ١٢٧ الفصل الرابع : فيما ورد من كلام العرب .
- ١٣٣ الباب الرابع : في خلافة عمر . وفيه فصول :
- ١٣٣ الفصل الأول : في حقيقة خلافته .
- ١٣٤ الفصل الثاني : في استخلاف أبي بكر لعمر في مرض موته ،
وفي سبب مرض أبي بكر .
- ١٣٦ الفصل الثالث : في سبب تسميته بأمر المؤمنين دون خليفة خليفة
رسول الله ﷺ

- ١٣٨ الباب الخامس : في فضائله وخصوصياته وفيه فصول :
- ١٣٨ الفصل الأول : في إسلامه .
- ١٤١ الفصل الثاني : في تسميته بالفاروق .
- ١٤٣ الفصل الثالث : في هجرته .
- ١٤٤ الفصل الرابع : في فضائله .
- ١٥٠ الفصل الخامس : في ثناء الصحابة والسلف عليه .
- ١٥١ الفصل السادس : في موافقات عمر للقرآن والسنة والتوراة .
- ١٥٥ الفصل السابع : في كراماته .
- ١٥٧ خاتمة في نبذ من سيرته .
- ١٦٠ الباب السادس : في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وذكر عهد عمر بها إليه . وسببه ومقدماته .
- ١٦٥ الباب السابع : في فضائله ومآثره ، وفيه فصول :
- ١٦٥ الفصل الأول : في إسلامه وهجرته وغيرهما .
- ١٦٦ الفصل الثاني : في فضائله .
- ١٧١ الفصل الثالث : في نبذ من مآثره ، وبقيّة غير من فضائله ، وفيما أكرمه الله به من الشهادة التي وعده بها النبي ﷺ وأخبره أنه مظلوم ، وأنه يومئذ على الهدى .
- ١٧٩ الباب الثامن : في خلافة علي كرم الله وجهه . وذكر مقتل عثمان الذي سبق مبايعة أهل الحل والعقد لعلي كرم الله وجهه .
- ١٨٥ الباب التاسع : في مآثره وفضائله ، ونبذ من أحواله وفيه فصول :
- ١٨٥ الفصل الأول : في إسلامه وهجرته وغيرهما .
- ١٨٦ الفصل الثاني : في فضائله رضي الله عنه .
- ١٩٥ الفصل الثالث : في ثناء الصحابة والسلف عليه .

- ١٩٧ الفصل الرابع : في نبذ من كراماته وقضاياه ، وكلماته في العلم والحكمة والزهد والمعرفة بالله تعالى .
- ٢٠٥ الفصل الخامس : في وفاته رضي الله عنه .
- ٢٠٨ الباب العاشر : في خلافة الحسن . وفضائله ومزاياه وكراماته ، وفيه فصول :
- ٢٠٨ الفصل الأول : في خلافته :
- ٢١١ الفصل الثاني : في فضائله .
- ٢١٣ الفصل الثالث : في بعض مآثره .
- ٢١٨ الباب الحادي عشر : في فضائل أهل البيت النبوي ، وفيه بيان نشأة البيت النبوي وتكوينه ، وفيه فصول :
- ٢٢٠ الفصل الأول : في الآيات الواردة فيهم وشرحها ، وبيان ما تشير إليه كل آية من الأحكام المتعلقة بآل البيت وهي أربع عشرة آية ، وفي كل آية مقاصد وتوابع وإشارات في توقيفهم ، والتحذير من بغضهم . وعدم الانتساب إليهم بغير حق ، وأن أولاد بنات الرسول ينسبون إليه دون غيره .
- ٢٨٢ الفصل الثاني : في سرد أحاديث واردة في أهل البيت مما يوجب تعظيمهم والثناء عليهم ، وهي ثلاثة وثلاثون حديثاً .
- ٢٨٩ الفصل الثالث : في الأحاديث الواردة في بعض أهل البيت كفاطمة ولديها وهي ثلاثون حديثاً . وفي مشهد الحسين ومناقب بعض أولاده . كزين العابدين . وجعفر الصادق ، وموسى الكاظم وعلي الرضا . ومحمد الجواد . وعلي العسكري . والحسن الخالص .
- ٣١٥ الخاتمة : في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة رضوان الله عليهم وفي قتال معاوية وعلي ، وفي حقبة خلافة معاوية بعد نزول الحسن له عن الخلافة . وفي بيان الاختلاف في كفر يزيد وفي جواز لعنه . وفي توابع وتتمات تتعلق بذلك ، ومنها القول ببقاء الخضر .

- ٣٣٩ تنمة . وتذليل للكتاب : في مناقب آل البيت .
- ٣٣٩ باب : في وصية النبي ﷺ بهم .
- ٣٤٤ باب : في حبهم والقيام بواجب حقهم .
- ٣٤٨ باب : في مشروعية الصلاة عليهم تبعاً للصلاة على مشرفهم ﷺ
- ٣٤٩ باب : في دعائه عليه السلام بالبركة في هذا النسل المكرم .
- ٣٥٠ باب : في بشارتهم بالجنة .
- ٣٥١ باب : في أن الأمان ببقائهم .
- ٣٥٢ باب : في خصوصياتهم الدالة على عظيم كراماتهم .
- ٣٥٤ باب : في إكرام الصحابة ومن بعدهم لأهل البيت .
- ٣٥٦ باب : في مكافأته عليه السلام لمن أحسن إليهم .
- ٣٥٦ باب : في إشارته عليه السلام بما حصل لهم من الشدة بعده
- ٣٥٧ باب : في التحذير من بغضهم وسبهم .
- ٣٥٨ خاتمة : في أمور مهمة : حرمة الانتساب إلى الرسول عليه السلام
إلا بحق اللائق بأهل البيت المطهر أن يجروا على طريقة مشرفهم
الواجب علينا لهم أن ننزلهم منازلهم وأن نعرف لهم شرفهم .
- ٣٧٢ باب : في التخيير بين الخلفاء ، وفي ربط ذلك بالخلافة .
- ٣٧٥ خاتمة : في مسألة وقعت للفتي السبكي بالجامع الأموي وتخريج إفتائه
فيمن لعن أبا بكر رضي الله عنه . وفي ذكر أدلة المذاهب الأربعة
ونصوصهم على كفر من لعنه - هذا : وما نقل من كتاب المختار
في مناقب الأخيار لأبي السعادات ابن الأثير مما وقع لأبي بكر في
اليمن وذكر هنا قبل باب : في التخيير والخلافة لا يوجد إلا في بعض
النسخ وبعضها خال منه والله أعلم .

فهرس كتاب تطهير الجنان واللسان

- ١ السبب الداعي إلى تأليف هذا الكتاب .
- ٥ مقدمة : في وجوب حب جميع أصحاب رسول الله ﷺ
- ٨ الفصل الأول : في إسلام معاوية رضي الله عنه .
- ١١ الفصل الثاني : في فضائله ومناقبه وخصوصياته وعلومه واجتهاده
- ٣٦ الفصل الثالث : في الجواب عن أمور طعن عليه بعضهم بها
وبعضها قابل لأن يطعن عليه بها من لم يحط بما ذكره العلماء
وتوضيح ذلك والرد عليه .
- ٥٧ خاتمة : في أمور تتعلق بما سبق ، من عدم القول بشيء مما شجر
بين الصحابة - ووجوب الإمساك عنه . وخلاصة ما حدث في وقعة
الجمل . وفي ذكر الخوارج وقتلهم - وفي خلافة الحسن - وفي
تولية يزيد ومذاهب العلماء في توليته - وفي الاخبار الواردة بوقوع
هذه الفتن ؟ والله أعلم .

تم فهرس الكتاب والحمد لله

الصواعق المحرقة

في الرد على أهل البدع والزندقة

ويليه كتاب

تطهير الجنان واللسان

عن الخطور والتقوى بثلث سيدنا معاوية بن أبي سفيان

كلاهما تأليف

المحدث الفقيه أحمد بن محمد الهيثمي المكي
المتوفى سنة ٩٧٤هـ

راجع النسخة وضبط أعلامها وكتب هوامشها
جماعة من العلماء بإشراف الناشر

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

اعتمدنا بتحقيق هذه الطبعة على النسخة المطبوعة في مصر والتي حققها
الاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ، فجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء

الطبعة الاولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

لدار الكتب العلمية - بيروت

يطلب من : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ص ب ٩٤٢٤ - ١١ - هاتف ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤